الأمم المتحدة

A/76/PV.17

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ١٧

الاثنين، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توراي (سيراليون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان – كلود غاكوسو، وزير الخارجية والتعاون وشؤون الكونغوليين في الخارج في جمهورية الكونغو.

السيد غاكوسو (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): لا حاجة لي بالتذكير بأن الأمم المتحدة لديها رسالة تتمثل في قيادة شعوب العالم نحو الرفاه والازدهار الجماعيين، نحو العدالة والسلام والأمن والتنمية، بما يتماشى مع ميثاقها. فالأمم المتحدة تظل، في نهاية المطاف، المنظمة الوحيدة التي يمكنها أن تجمع جميع الدول من أجل عمل جماعي فعّال يرمي إلى التخفيف من آثار الآفات المختلفة والمتنوعة التي يمكن أن تزعزع استقرار جموع كاملة من البشرية، إن لم يكن البشرية جمعاء.

وحتى في أصعب الأوقات في تاريخنا المشترك، ما فتئت الأمم المتحدة تحمل دائماً شعلة التضامن العالمي. وقد تمكنت المنظمة دائماً من تعبئة المجتمع الدولي سعياً إلى إيجاد حلول دائمة عند مواجهة خطر جماعي. ولهذا السبب تحديداً، فإن بلدي، جمهورية الكونغو، لديه إيمان عميق جدا بالمنظمة التي لها مسار تاريخي فريد من نوعه، ويكن ثقة كبيرة لها.

وللأسف، فإننا مضطرون إلى الاعتراف بأنه على الرغم من التزام المنظمة الجدير بالثناء بالسلام في جميع أنحاء العالم وعلى الرغم من مناصرتها الدؤوبة لرفاه الكثيرين، يموت ملايين الناس في جميع أنحاء العالم كل عام بسبب الجوع ونتيجة لنقص الأدوية، فيما لا يزال ملايين آخرون يموتون من أمراض قابلة للشفاء تماماً مثل الحمى التيفودية والملاريا. إننا نتحدث اليوم عن بلايين الناس الذين لا يستطيعون الحصول على اللقاحات لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي ستترك بالتأكيد أثراً لا يُمحى على القرن الذي نعيش فيه. إن الجائحة عدو مشترك مخيف يتعين علينا أن نحشد ضده استخباراتنا وقوانا. ولن نتمكن من التغلب على الفيروس الذي

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررةِ المزمعِ عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

يهدد وجود الحياة البشرية ذاته إلا بالوقوف جنباً إلى جنب بروح من التضامن. وبينما أقول هذا، فإنني أفكر بشكل خاص في سكان مدينة نيويورك الرائعة الذين يستضيفوننا اليوم والذين عانوا من الجائحة كثيراً.

وفي بلدي، بمجرد ظهور أولى حالات كوفيد، تصدت الحكومة لهذا التهديد بحزم. وحتى الآن، قامت الحكومة بتطعيم حوالي ١٨٠ ٠٠٠ شخص، أو ما يقرب من ٥,٢١ في المائة من السكان. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر جميع البلدان الصديقة وجميع الشركاء الفنيين والماليين الذين سهّلوا حصول بلدي على اللقاحات من خلال التبرعات المباشرة وفي إطار مبادرات مختلفة مثل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي والصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات.

قبل ست سنوات، في عام ٢٠١٥ وفي هذه القاعة تحديدا، أدهشنا الزخم المشترك للتضامن وقررنا إدراج مكافحة الفقر وتعزيز الصحة للجميع ضمن التحديات الرئيسية التي نواجهها. والتزمنا بالعمل معاً لتعزيز التعليم لأكثر شرائح المجتمع حرمانا في جميع أنحاء العالم. ولذلك، مثلت أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدناها في ذلك الوقت الأساس للتنمية الشاملة لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم، وكان لدينا طموح نبيل يتمثل في ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

وللأسف، فإن الفجوات بين البلدان الغنية والفقيرة ازدادت اتساعاً. وفي العديد من مناطق العالم، أدت أوجه عدم المساواة غير المقبولة إلى تفاقم الفقر. وهذا تحد حقيقي له تأثير على مصداقية الأمم المتحدة في نظر شعوب العالم.

وترحب حكومة جمهورية الكونغو بعودة الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يمثل أداة رئيسية تحشد المجتمع الدولي في مكافحة الاختلالات المتصلة بتغير المناخ. وفي إطار تنفيذ القرار ١٧/٧٥ بشأن حماية المناخ العالمي للأجيال الحالية والمقبلة للبشرية، أحرزت جمهورية الكونغو تقدماً كبيراً، مع التركيز بشكل خاص على التكيف.

ويجري حاليا إجراء دراسات علمية تركز على قابلية تضرر الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة، وعلى الممارسات الزراعية في السافانا، وعلى مكافحة التآكل والفيضانات الدورية. وتهدف تلك الدراسات إلى توفير استجابات محددة للتحدي المتمثل في تغير المناخ وتعزيز قدرات السكان المحليين على التكيف والمرونة في ضوء ما شهدناه من التغيرات البيئية المتزايدة بسرعة.

وفيما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي، أطلق بلدي في شباط/فبراير مبادرة بيوديف ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تشجيع التمويل المشترك بين القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاريع المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي. وأكرر هنا النداء الذي وجهته جمهورية الكونغو إلى مختلف الشركاء الإنمائيين للاستثمار بقدر كبير في التنمية المستدامة وفي الإدارة الفعالة لمستنقع الخث في حوض الكونغو، الذي يمكن أن يكون، وفقا للعلماء، مخزنا لعدة بلايين من الأطنان من الكربون.

وقد ظلت أفريقيا لسنوات عديدة تحاول إسماع صوتها لضمان تقويم ما يتفق الجميع على أنه ظلم تاريخي ضد هذا الجزء من العالم. وتجدد النزاع في القارة يستدعي أكثر من أي وقت مضى حوكمة دولية أفضل. وفي الواقع، كيف يمكننا أن ندير، داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، مختلف الأزمات والنزاعات في أفريقيا دون المشاركة الفعالة للقارة، حيث تجري أكثر من ٦٠ في المائة من عمليات حفظ السلام. ويبدو لي أنه يوجد هنا تناقض ومفارقات تاريخية يجب أن نعالجها.

ولهذا السبب يبدو لنا من الحيوي أن يؤخذ في الاعتبار الشواغل الأفريقية التي أعرب عنها من خلال إعلان سرت ذي الصلة وتوافق آراء إيزولويني التاريخي، الذي ما زلنا ملتزمين به التزاما راسخا. وأفريقيا اليوم جهة فاعلة رئيسية في العالم ويجب أن تأخذ مكانها الصحيح من حيث الحقوق والالتزامات؛ ويجب أن تأخذ مكانها الصحيح داخل مجلس الأمن بعد إصلاحه، أي مجلس أكثر شفافية وديناميةوديمقراطية ويمثل التنوع الرائع في عالمنا بصورة أوضح.

والمفارقة التاريخية التي أشرت إليها للتو، أي المطالبة الأفريقية بمقعد في مجلس الأمن، ترتبط ارتباطا وثيقا مع الحصار المفروض على كوبا، وهو حظر مستمر منذ القرن الماضي وتسبب في معاناة

رهيبة لشعب ذلك البلد. وقد آن الأوان منذ زمن طويل لرفع الحظر. ومرة أخرى، من هذه المنصة السامية، ندعو القادة الأمريكيين إلى الاعتدال والحكمة، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الجيل الحالي، والذين لا علاقة لمعظمهم بهذه المخلفات من الحرب الباردة.

ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم الأزمة الليبية. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد خلال الأشهر الأخيرة بفضل الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والدول المجاورة والجهات الفاعلة الحسنة النية. وقد تعززت هذه الجهود بعملية برلين، التي خلقت زخما جديدا في السعي إلى إيجاد حلول للأزمة.

ولكن لضمان إجراء الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في الأشهر المقبلة، وهي الانتخابات المنتظرة بوصفها نقطة تحول في تاريخ البلد، يجب أن يتحالف جميع أصحاب المصلحة وأن يثابروا على تنفيذ القرارات الصادرة عن برلين. وقد تمت متابعة تلك القرارات بانتظام وبدقة في ميونيخ وجنيف والقاهرة وتونس وأويو والجزائر، وحتى هنا في نيويورك قبل بضعة أيام. وتتعلق تلك القرارات أساسا بتعزيز وقف إطلاق النار واحترام حظر توريد الأسلحة وتوحيد المؤسسات العسكرية والمالية والانسحاب التدريجي التوافقي والمتوازن للمقاتلين الأجانب، دون أي مساس بالبلدان المجاورة.

وتعتقد اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا، برئاسة الرئيس دينيس ساسو نغيسو، الذي أتشرف بالتحدث باسمه، أنه ينبغي ألا يكون هناك أي غموض بشأن تلك النقاط. وترى اللجنة أنه مع اقتراب موعد الانتخابات، يجب على الشعب الليبي أن يكثف الحوار فيما بين نفسه، وأن يتجاوز الضغينة المتراكمة، وأن يتعلم التسامح مع بعضه البعض. ويجب عليهم كسر الحواجز الطائفية التي تبقيهم في بعض الأحيان مقيدين وإقامة جسور ومسارات في كل مكان بين القبائل والسلطات العرفية والطوائف الدينية الأخرى. ونعتقد أنه بهذه الطريقة وحدها يمكن إعطاء فرصة نهائية لتحقيق السلام وفتح منظور تاريخي جديد لذلك البلد.

ومن جانبه، وتمشيا مع قناعاته الأفريقية، يكرر الرئيس دينيس ساسو نغيسو، من خلالي، التزامه بمواصلة مهمته على رأس اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا. كما يؤكد التزامه بمرافقة جميع الأشقاء الليبيين على طريق الحوار الشامل والمصالحة الوطنية وإعادة بناء بلدهم الجميل.

وختاما، أود أن أرحب بالعزم القوي الذي تحلينا به دائما، نحن الخدم المتواضعون لدولنا، المتحالفين من جيل إلى جيل منذ عام ١٩٤٥، وتشاركناه في إطار هذا الشكل من المسؤولية العالمية، إنها إرادة تتجدد مرارا وتكرارا من هذا المنبر السامي للعمل من أجل إنسانية أكثر سخاء وتعاونا؛ إنها إرادة يتم التأكيد عليها مرارا وتكرارا للعمل بأمانة من أجل عالم يسوده السلام والعدالة، عالم من الحرية والمساواة، عالم حيث الرخاء هو حقا مشترك بين الأمم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة دومينيكا لتقديم بيان من معالي السيد كينيث دارو، وزير الشؤون الخارجية والأعمال التجارية الدولية وعلاقات المغتربين في كمنولث دومينيكا.

السيدة بانيس – روبرتس (دومينيكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً الذي أدلى به صاحب المقام كينيث دارو، وزير الشؤون الخارجية والأعمال التجارية الدولية وعلاقات المغتربين في كمنولث دومينيكا، في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الأول و A/76/332/Add.12).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب لتقديم بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في المملكة المغربية.

السيد هلال (المغرب): يسعدني ويشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في المملكة المغربية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثاني و A/76/332/Add.12).

تركت هذه الحصة فارغة عمدا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيرونيكا ناتانيل ماكامو دلوفو، وزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق.

السيدة دلوفو (موزامبيق) (*تكلمت بالبرتغالية*): يسرني ويشرفني كثيرا أن أشارك في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة بالنيابة عن فخامة السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، الذي لم يتمكن من التواجد معنا هنا اليوم في نيويورك بسبب أمور ملحة متصلة بجدول أعماله،.

واسمحوا لي أن أتقدم بتهانينا الحارة لمعالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. كما نود الإعراب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به سلفه، معالي السيد فولكان بوزكير. ونعرب لصديقنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن امتناننا لقيادته الاستثنائية.

تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى في وقت يتسم بتحديات متعددة ذات طابع عالمي. والموضوع المختار للدورة الحالية يعكس السياق الفريد والصعب الذي تعيشه جميع بلدان العالم منذ عام ٢٠١٩ بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). فمنذ تفشيها شهدنا جهودا ملحوظة بذلتها جهات فاعلة مختلفة – حكومات ومنظمات إقليمية ودولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني – لمواجهة هذه الظاهرة العالمية التي تهدد البشرية.

ونشيد بالدور المحوري للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال منظمة الصحة العالمية، في تنسيق الإجراءات الرامية إلى حشد الموارد والوسائل لإنقاذ الأرواح والعالم من الجائحة.

وقد اتخذت موزامبيق خطوات هامة، بما في ذلك اتخاذ تدابير تقييدية وزيادة القدرة على إجراء الاختبارات وتنظيم حملات للتوعية المجتمعية وبناء القدرات بشأن أهمية الرعاية الوقائية في مكافحة كوفيد-١٩. وتشمل تدابير الرعاية الوقائية اتخاذ تدابير اجتماعية وأخرى تتعلق بالصحة العامة وتوزيع اللقاحات.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدان نامية مثل بلدنا في إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية. ونعتقد أن للقطاع الخاص وشركاء التعاون الدولي دورا حاسما في تقديم الدعم وبناء البنية التحتية الحيوية اللازمة لإدارة اللقاحات. ونؤيد وقف العمل مؤقتا ببعض بنود الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ليتسنى التصدي بصورة فعالة لجائحة كوفيد-١٩. وتمثل اللقاحات اليوم سلعة أساسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحق في العيش والحياة – وهو حق أساسي يتعين على جميع بلداننا الدفاع عنه.

تاريخيا، أظهرت البشرية قدرة على الصمود عندما تواجهها تحديات كبيرة. ولذلك، نأمل أن نتغلب مرة أخرى على الجائحة. ونظرا لندرة الموارد، من الضروري أن نجدد مناشدتنا للمجتمع الدولي أن يوجه دعمه حتى نتمكن من النجاح معا في هزيمة كوفيد-١٩. فتأثيره على البلدان النامية يشكل تحديا لنا جميعا لإيجاد وسائل وآليات فعالة لحشد الموارد بهدف تحفيز التعافي الاقتصادي للبلدان التي تضررت بشدة من الجائحة، وبالتالي كفالة أن نكون على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد كان للجائحة أثر سلبي على اقتصاد موزامبيق حيث أدت إلى تباطؤه في عام ٢٠٢٠. وتشير التقديرات إلى أن اقتصادنا سيستأنف انتعاشه في هذا العام، بمعدلات نمو تبلغ ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وسيلي ذلك انتعاش أكثر استدامة اعتبارا من عام ٢٠٢٢ فصاعدا. ونود مرة أخرى أن نشكر شركاءنا الدوليين على الدعم الذي قدموه في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى مكافحة الجائحة.

ويكتسي تنشيط الأمم المتحدة وتعددية الأطراف أهمية بالغة في هذا السياق. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة أهمية حيوية لإحياء برنامج

إصلاح الأمم المتحدة لإعطاء زخم لصياغة عمليات متماسكة وفعالة وكفؤة وشاملة للجميع لصنع القرارات. وبناء على ذلك، فإن الجهود المشتركة وتعزيز التعاون أمران أساسيان للنهوض بجدول الأعمال العالمي من أجل بناء عالم أكثر عدلا وإنصافا وتوازنا وأمانا.

لا يزال العالم يشهد تهديدات للسلام والأمن الدوليين. ويشكل انتشار الإرهاب والتطرف العنيف، مقترنا بانتشار الأسلحة وتداولها، تهديدا خطيرا للسلام والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. والقارة الأفريقية من بين أكثر المناطق تضررا من الإرهاب والتطرف العنيف. والإرهاب يستحق الاهتمام المطلق للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما الأمم المتحدة، نظرا لما يسببه لبلداننا من معاناة وفجيعة. ويتعين علينا جميعا أن نتوصل إلى تدابير بشأن أفضل السبل لإلحاق الهزيمة به.

وفي بلدنا، رُصدت أنشطة إرهابية في بعض مناطق مقاطعة كابو دلغادو في الجزء الشمالي من موزامبيق. وقد سببت درجة تفكك النسيج الاجتماعي والاقتصادي والفظائع والمذابح والتدمير الغاشم للبنية التحتية ونهب سلع المجتمعات المحلية حزنا وألما ومعاناة عميقة، ما أدى إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة.

وشرعت حكومتنا في تنفيذ استجابة منسقة، بمشاركة مختلف الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، للتصدي للإرهاب ويمكننا أن نسلط الضوء على التطورات الإيجابية والتقدم المحرز في مكافحة هذه الآفة. ونعول في هذا السياق على دعم المنظمة الإقليمية لمنطقتنا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما نعول على مساعدة قوات الدفاع الرواندية.

وقدم الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين والبلدان الصديقة مساعدات إنسانية وساعدوا في تدريب وتحديث قواتنا الدفاعية والأمنية. ونود أن نشكر المجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه لجهودنا في مكافحة الإرهاب ولمساعدته في دعم السكان الذين شردهم الإرهاب. وكذلك نود أن نشكر المجتمع الدولي على دعمه لنزع سلاح عناصر حرب العصابات السابقة في حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية وتسريحهم وإعادة إدماجهم في إطار اتفاق السلام والمصالحة.

تبرز المسائل المتصلة بالمناخ كأحد أكثر التحديات إلحاحا على الصعيد الدولي. فالحفاظ على الموئل البشري يرتبط ارتباطا وثيقا ببقاء الحضارة الإنسانية. وأفريقيا واحدة من أكثر القارات ضعفا وأكثرها عرضة للكوارث الطبيعية، التي تتزايد وتيرتها وشدتها. وموقع موزامبيق يجعلها عرضة للكوارث الطبيعية، ولا سيما الأعاصير، التي تحدث بوتيرة متزايدة.

فبعد مرور أكثر من عام ونصف العام على تعرض البلد لإعصار إيداي، لا تزال الجهود الرامية إلى إعادة البناء والتعافي من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه مستمرة. ولذلك، تولي موزامبيق أهمية خاصة للجهود المتضافرة الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ في سياق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ويظل تغير المناخ يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا. وعلى الرغم من إسهامنا الضئيل في انبعاثات غازات الدفيئة، فإن بلداننا هي الأكثر تضررا بتغير المناخ، ولا سيما بسبب الاحترار العالمي. وقد كان للتخفيضات في التمويل الدولي للبرامج الرامية إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ آثار سلبية، الأمر الذي يشكل تحديا رئيسيا للبلدان النامية.

ونعتقد أن الأهداف الإنمائية المدرجة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عناصر هامة في الجهود الرامية إلى إعادة بناء مجتمعاتنا على نحو مستدام. أجل، إنها عامل ينبغي أن نأخذه في الاعتبار عند تجديد التزامنا بعقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويمكن أن يؤدي نقص الموارد إلى تعريض تحقيق الأهداف المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للخطر الشديد، إذا ظلت الأنماط الحالية لتعبئة الموارد وصرفها دون تغيير. وفي موزامبيق، يجري تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ جنبا إلى جنب وبالتوافق مع برنامج الحكومة الخمسي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

ويؤكد بلدنا مجددا التزامنا بتنفيذ الصكوك القانونية الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، لا سيما معاهدة تجارة الأسلحة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة التقليدية.

وقد اتخذت موزامبيق القرار بتقديم ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤. وبحسب تعبير فخامة السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق،

”إن الأهمية التي نعلقها على السلام والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية تدفع هذا القرار التاريخي إلى تقديم ترشيحنا لأول مرة منذ استقلالنا في عام ١٩٧٥ للمقعد المرموق لعضو غير دائم في مجلس الأمن“.

وفي هذا السياق، نطلب بكل تواضع دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساعدتنا على تحقيق هذا الهدف. إن ترشيحنا هو تعبير عن التزامنا الراسخ ببناء وصون السلم والأمن الدوليين، والحفاظ على حقوق الإنسان واحترامها، وتعزيز التنمية المستدامة.

ولذلك، نكرر التزامنا بخدمة المجتمع الدولي بتفان ومسؤولية بغية ضمان أن تظل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مصدر إلهام لشعوبنا في بناء الرفاه والسلام والأمن العالمي. ونعتزم وضع تجربة موزامبيق المتواضعة والهادفة في الوقت نفسه تحت تصرف الأمم المتحدة في عمليات الوساطة في النزاعات وحل الصراعات من خلال الحوار.

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على أن موزامبيق تؤمن بأن حلول المشاكل المعاصرة، رغم التحديات، وتحت إشراف الأمم المتحدة وبدعم من جميع الدول الأعضاء، أصبحت في متناول اليد ويمكن تحقيقها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو ليقدم بيانا لوزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد أميري براون، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو، في المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث و A/76/332/Add.12).

تركت هذه الحصة فارغة عمدا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان الجرندي وزير خارجية الجمهورية التونسية.

السيد الجرندي (تونس): أودُّ في البداية أن أهنّئ السيّد عبد الله شهيد ومن خلاله جمهورية ملديف الصديقة على رئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتّحدة، متمنّيا له التوفيق والنجاح في مهامه السامية.

كما أعرب عن فائق التقدير للسيّد فولكان بوزكير لحسن إدارته لأعمال الدورة السابقة للجمعية العامة .

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدّد للسيّد أنطونيو غوتيريش تهانيّ الحارّة على إعادة انتخابه على رأس منظّمة الأمم المتّحدة، وأن أؤكّد له دعم تونس لمبادراته من أجل تعزيز دور المنظّمة الأممية وضمان استجابة فاعلة للتحديات الدولية الراهنة.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذا المنبر، لأُبْلِغكم شكرَ تونس العميق وبالغَ تقديرها، قيادة وشعبا، لكلّ من ساهم في معاضدة جهودنا الوطنيّة من أجل التصدّي لجائحة كوفيد-١٩، وهو ما مكّن تونس من تجاوز مرحلة الخطر والشروع تدريجيّا في التعافي من هذه الجائحة المدمّرة.

السيد الرئيس،

إن انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة تحت شعار ”بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩،

وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة" بقدرِ ما يعكسُ الإرادةَ الأمميةَ للتصدي لهذه التحدياتِ وإيجادِ الحلول المناسبةِ لها، فهو يتطلب منا كمجموعة دولية وضَع الآليات اللازمة حتى يتحول هذا الأمل إلى واقع ملموس، يعيشه مواطنو شعوبُ العالم حيثما كانوا على قدم المساواة.

والأكيد أنه من غير الممكن أن تواجه الأمم المتحدة تحديا ت استثنائية من حيثُ حجمُها وطبيعتُها وتعقيداتُها وتداعياتُها عبر معالجا ت ظرفية وبأدوات تقليدية، أثبتت على مدى عشرات السنين عدم القدرةِ على تقديم الحلول الحاسمة والجذرية والناجعة لمختلف الأزمات.

وقد برهنت جائح ةُ كوفيد ١٩ على الحاجةِ إلى التأسيس لسياسات قائمة على التضامن والعدالة، وأكثر قدر ة على البناء والصمود إزاء الأزمات.، سياسات قادرة على إيجاد الحلول لملايينَ من البشر الذين انزلقوا نحو خط الفقر المدقع وملايينِ الأطفال الذين انقطعوا عن التعليم وملايينِ النازحين واللاجئين وملايينَ ممن تتهددُهم المجاعةُ وسو ءُ التغذية والتغيراتِ المناخية والنزاعات.

إنّ القدرةَ على الثبات بالأمل لا يمكن أن تُبنى ضمن السياسات الحمائية لعدد من الدول ونَزَعاتِ القومية والانغلاق على الذات، وإنما ضمن إطار متعدد الأطراف قويّ ومتوافَق عليه، يستجيب لحاجيات جميع الشعوب وتطلعاتِها. إننا اليوم أمام تحدياتٍ وظروف استثنائية غير مسبوقة ستُحدّد ملامحَ مستقبل عالمنا، ولا بدّ لمنظمتنا أن تكون على جاهزية تامّة لابتكار حلول مناسبة تعيد التوازن والتعافي والاستجابة السريعة لمختلف الرهانات. لقد حان الوقت للتفكير في الأمد البعيد، وتحقيق المزيد من الإنجازات للشباب والأجيال القادمة، والاستعداد بشكل أفضل للتحديات المستقبليّة، ولإرساء نظام متعدد الأطراف أكثر قوّة وترابطاً وفعاليّة. وفي هذا السياق نجدّد لكم، السيد الأمين العام، استعداد تونس التام للانخراط الفاعل، معكم جميعاً، من أجل تنفيذ مضامين "خطّتنا المشتركة".

شرعنا في تونس اليوم في بناء قدُراتِنا على الثبات بالأمل بالتأسيس لديمقراطية حقيقية وسليمة، تستجيب لإرادة الشعب التونسي وَحْدَهُ وتطلعاتِه المشروعة إلى نظام ضامن لسيادته وحقوقه وحرياته وكرامته. وإن الوضعَ الخطير الذي تردّت إليه الدولة وأصبح يهدد البلاد والمجتمع، جراء التجاذبات السياسية العقيمة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحيّة، استوجب تدخل سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، واتخاذَه لجملة من القرارات والإجراءات الاستثنائية استناداً إلى نصّ الدستور لتصحيح المسار الديمقراطي وفقاً لإرادة الشعب التونسي. وإنني أؤكد لكم مرة أخرى بأنّ الديمقراطية في تونس خيار لا رجعة فيه ولا تراجع عنه، وأنّ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية مضمونة ومصانة ضمن مؤسسات قائمة على سيادة القانون ومبادئ الحكم الرشيد، وهو ما فتئ سيادة رئيس الجمهورية يشدّد عليه في جميع المناسبات. كما أنه لا سبيل إلى إرساء نظام ديمقراطي حقيقي وسليم دون مكافحة الفساد والتصدي لسياسة الإفلات من العقاب التي أنهكت الدولة وأضعفت هيبتها ومؤسساتها ونظامها القضائي.

إنّ بناءَ دولة مستقرة حاضنة لجميع مواطنيها على قدم المساواة هو الشرط الأساسي لإرساء السلم الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤهلها أيضاً للاضطلاع بدورها على الصعيد الدولي في تحقيق السلم والأمن الدوليين وبناء الاستدامة واحترام القيم الكونية المشتركة لحقوق الإنسان وإنفاذها. وكما أثبتت تونس من خلال عضويتها في مجلس الأمن قدرتها على المساهمة البنّاءة في بلورة الحلول للعديد من القضايا الدولية وتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول لتجاوز الخلافات والتأسيس لمرحلة جديدة من التضامن في العلاقات الدولية تجسّدت عبر اتخاذ مجلس الأمن الدولي بالإجماع للقرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، فإن بلدي لن يدخر جهداً في تحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى المستقبل وإلى تنشيط منظمة الأمم المتحدة التي نريدها ونحتاج إليها ضمن "خطتنا المشتركة". وأودّ التأكيد، من هذا المنبر، لكلّ أصدقائنا وشركائنا حرص سيادة الرئيس على أن تظلّ تونس، كما كانت دوماً، قوة اقتراح إيجابي ومساهماً فاعلاً في خدمة السلم والأمن الدوليين وإشاعة قيم التعاون والتضامن بين كلّ شعوب وبلدان العالم.

ستواصلُ تونس أيضاً دورها المؤثر في محيطها المباشر والإقليمي من خلال تقديم الدعم والمساندة للأشقاء في ليبيا لاستكمال

المسار السياسي وإنجاز الاستحقاقات السياسية الانتخابية والأمنية المنتظرة، بما من شأنه أن يعيد لليبيا أمنها واستقرارها ويساعدها على استرجاع مكانتها كطرف إقليمي وازن، بعيداً عن أي تدخل في شأنها الداخلي. وأجدّد في هذا السياق ترحيب تونس بمخرجات اجتماع دول جوار ليبيا الذي احتضنته الجزائر الشقيقة مؤخّراً والذي شكّل آلية إقليمية محورية من شأنها تعزيز الدور الحيوي لدول الجوار في مساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز هذه المرحلة برعاية الأمم المتحدة وبدعم من المجموعة الدولية.

تظلُّ القضيةُ الفلسطينية بالنّسبة إلينا في تونس قضيّة جوهريّة لن نتوانى عن الدفاع عنها ونصرتها. وإنّنا ندعو منظّمة الأمم المتحدة، بجميع هياكلها وآلياتها، إلى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني. فكيف يمكن لنا بناءُ الأمل والمجموعة الدولية لم تتمكن على مدى أكثر من سبعة عقود من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين رغم مئات القرارات الدولية وما تمّ بذله من جهود ومبادرات دولية وإقليمية؟ فكيف يمكن، السيد الرئيس، أن يحرص الجميع على تكريس حقوق الإنسان عبر العالم، في حين أنّ شعباً في ركن من هذا العالم تُنتهكُ حُقوقُه كل يوم، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف؟ فمن غير المقبول أن يبقى الحال في فلسطين على ما هو عليه إذا أردنا فعلاً تعافياً حقيقياً للعالم، لأن التعافي الحقيقي ليس من الجوائح الوبائيّة وحسب، وإنّما من كل المظالم والمآسي.

وبالمثل، فإنّ استمرار حالة عدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية لعديد الشعوب في المنطقة العربيّة، يضع على المجتمع الدولي مسؤوليّة جسيمة لمضاعفة الجهود من أجل دفع مسارات التسوية في مناطق النزاع، بما في ذلك في كلّ من سورية واليمن. كما لن يشهد عالمنا التعافي المنشود دون مساعدة القارة الأفريقية على تسوية الصراعات التي تستنزف طاقاتها، بما يُتيح لدولِها تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة لعام ٢٠٣٠ والتأسيس لأفريقيا التي نريد وفقاً لخطّة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣.

ونؤكّد في هذا السياق أيضاً على ضرورة تضافر الجهود الدُوليّة والإقليمية لمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، واعتماد مقاربة شاملة في التعاطي مع مسألة الهجرة، ومضاعفة الاهتمام بقضايا التغيير المناخي وتداعياتها متعدّدة الأبعاد، وسدّ الفجوة الرقميّة والفوارق التنموية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير مجتمعات المعرفة.

لقد كانت تونس، على مدى تاريخها العريق الذي يمتدّ من قرطاج وما قبلها مروراً بالحقبات الرومانية والبيزنطية والإسلامية وصولاً إلى العصر الحديث، منارة حضارية ورائدة في الإصلاح وجسراً للتواصل بين مختلف الثقافات وفضاءات الانتماء الإقليمية والدولية، في إطار قيم التسامح والاعتدال وقبول الآخر، بمشاركة فاعلة لكل مكونات المجتمع ودور راسخ ورائد للمرأة عبر العصور. ومن هذا المنطلق سيحتضن بلدي الدورة ١٨ لمؤتمر قمة الفرانكوفونية بجزيرة جربة، يومي ٢٠ و ٢١/تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وسيمثل مؤتمر القمة هذا محطّة هامة نحو تعزيز هذه المضامين والقيم الكونيّة المشتركة للتعايش الإنساني والحضاري.

كما ستكون تونس جسرا للتعاون الاقتصادي والتنموي بما يساعد على تحقيق التنمية المتضامنة والمتكافئة من خلال احتضانها السنة القادمة لمؤتمر قمة طوكيو الدولي الثامن المعني بالتنمية في أفريقيا.

وفي الختام، أود التأكيد عزمَ تونس قيادة وشعبا على أن تظلّ شريكا فاعلا للجميع دولا ومنظّمات دولية وإقليمية وهيئات أممية ،من أجل توطيد مقوّمات السلم والأمن وتحقيق التنمية وحقوق الإنسان للجميع، وبناء عالم أكثر أمنا وعدلا واستقرارا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن معالي السيد نارايان خادكا، وزير خارجية نيبال.

السيد خادكا (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أنقل تحياتي الحارة إلى جميع الحاضرين في هذه القاعة من حكومة وشعب نيبال، وأطيب تمنياتنا للجمعية العامة بالنجاح في دورتها السادسة والسبعين. وأود أن أهنئ الرئيس على انتخابه الذي يستحقه عن جدارة. ومن المهم جدا

أن نرى شخصًا من جنوب آسيا يتم اختياره لترؤس مداولات الجمعية العامة في وقت يخيم على العالم جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ. وأؤكد للرئيس دعم نيبال الكامل في الاضطلاع بمسؤولياته المهمة. وأود أيضا أن أشيد بالرئيس المنتهية ولايته، فخامة السيد فولكان بوزكير، على قيادته الناجحة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية خلال الأوقات العصيبة. وأود أن أسجل أحر تهانينا للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إعادة تعيينه لولاية ثانية، وأن أشيد بقيادته للمنظمة.

وأود أن أنضم إلى قادة العالم الآخرين في الإعراب عن تعازينا الحارة لجميع الذين فقدوا أحباءهم في جميع أنحاء العالم نتيجة لجائحة كوفيد-١٩. وقد أودت جائحة كوفيد-١٩ بحياة أكثر من ٤,٥ مليون شخص في صمت وقسوة. لقد أدت الأزمة إلى توقف العالم بشكل كبي، ودمرت الاقتصاد العالمي، ودفعت ١٥٠ مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر المدقع، وهددت بعكس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. وقد أدت إلى تفاقم التحديات القائمة من قبل والدائمة، مثل الفقر والجوع والبطالة وأوجه عدم المساواة وتغير المناخ، وكشفت ضعف الأنظمة ونقاط الضعف وأوجه القصور في النظم الصحية في جميع أنحاء العالم. ولا يتجلى ذلك في أي مكان أكثر من أضعف البلدان وأكثرها هشاشة، حيث يظل الناس محرومين من الحصول حتى على الخدمات المدنية الأساسية.

ولذلك فإن موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة"، هو موضوع ملائم وفي حسن التوقيت تماما. وتلك المهام – التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة – تجسد باقتدار أولوياتنا وتحدياتنا واحتياجاتنا الملحة. إن إحياء الأمل أمر بالغ الأهمية في أوقات الأزمات. ونقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، للتصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-١٩. ونرحب أيضا بالتعهدات بتقديم الأموال واللقاحات. ونحن بحاجة إلى مزيد من الالتزام والموارد لتحقيق تلك المبادرات. ويترتب على التفاوت المتزايد في اللقاحات آثار اجتماعية واقتصادية سلبية في العديد من البلدان المنخفضة الدخل. ويجب ضمان حصول الجميع، في كل مكان، على اللقاحات على نحو عادل ومنصف. حياة الناس يجب أن تكون أولوية. ويجب إعلان اللقاحات منفعة عامة لصالح حياة الناس.

في نيبال، يدعم إنقاذ الأرواح وتقوية النظام الصحي ومتابعة الانتعاش الاقتصادي والتحول جهودنا لبناء انتعاش مستدام وقادر على الصمود. وعلى الرغم من القيود والتحديات المتعلقة بالحصول على لقاحات لمكافحة كوفيد-١٩، تمكنا من تطعيم ما يقرب من ٢٠ في المائة من سكاننا. وما زلنا ممتنين لجيراننا المباشرين، الهند والصين، على دعمهما في مكافحة أزمة كوفيد-١٩. كما نشكر بإخلاص البلدان الصديقة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وغيرها على توفير اللقاحات والمعدات الطبية الحيوية والأدوية في كفاحنا ضد الجائحة.

إن التطورات الأخيرة في أفغانستان تثير قلقنا جميعا. والشعب الأفغاني يستحق ما هو أفضل من ذلك. وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى البلد والاستئناف الكامل للخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم لجميع شرائح المجتمع الأفغاني. ونحث جميع الأطراف المعنية على كفالة السلام والأمن والاستقرار حتى يتمكن الشعب الأفغاني من العيش بكرامة والتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية. ونحث أفغانستان أيضا على العمل مع المجتمع الدولي على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وندعو جميع الأطراف المعنية في ميانمار إلى احترام إرادة الشعب، واستعادة العملية الديمقراطية والدستورية، والتمسك بالحقوق والحريات الأساسية. وندعو إلى وضع حد فوري لمصاعب ومعاناة عامة الناس في ليبيا وسورية واليمن. في الشرق الأوسط، نكرر موقفنا الراسخ ونريد أن نرى السلام والأمن من خلال حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها.

لقد دأبت نيبال، منذ أكثر من ٦٣ عاما، على المساهمة في عمليات الأمم المتحدة للسلام من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار

في الأجزاء المنكوبة جراء النزاعات في العالم. ونولي أهمية كبيرة لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والحاجة إلى التدريب الكافي والموارد والتكنولوجيات الحديثة. وانطلاقا من هذه الروح، أيدنا إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دعما لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وقد أيدت نيبال مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين وتؤيد سياسة عدم التسامح إطلاقا التي وضعها الأمين العام على نطاق المنظومة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتهدف إلى تحقيق سيناريوهات عدم وقوع أي حالة في عمليات حفظ السلام. ونيبال، بوصفها من البلدان المساهمة بأكبر عدد من القوات والشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعتقد نيبال أن هذه البلدان تستحق المزيد من المناصب الرفيعة المستوى في كل من المقر والميدان، على أساس مستوى مساهماتها.

وتدين نيبال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتدين جميع الأنشطة الرامية إلى تأجيج الشقاق الاجتماعي والنزاعات الطائفية والتعصب. هناك حاجة إلى تعاون عالمي قوي من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومكافحة تمويل الإرهاب ودحره ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ومن المثير للقلق أن نرى علامات جديدة على حدوث سباق تسلح بين الدول العظمى من خلال تحديث الأسلحة النووية وتسليح الفضاء الخارجي. وندعوها إلى تحويل الموارد الثمينة من الإنفاق العسكري إلى التصدي لجائحة كوفيد-١٩ وانتشال أشد الفئات ضعفا من براثن الفقر. وقد توقفت آليات نزع السلاح، وكذلك تدابير عدم الانتشار وبناء الثقة. وتدعو نيبال إلى نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل بطريقة محددة زمنيا ويمكن التحقق منها. ونحن، باعتبارنا البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ملتزمون بدعم عمل المركز وإحياء عملية كاتماندو لتعزيز الجهود الإقليمية في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وسواء تجلى ذلك في ارتفاع منسوب مياه البحر أو ذوبان الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا أو الأعاصير أو العواصف أو الفيضانات أو الحرائق، فقد أصبح تغير المناخ تهديدا وجوديا للبشرية.

وتشير التقارير إلى أن ظروف ارتفاع درجات حرارة دفعت الحيوانات والنباتات إلى تبني سلوكيات جديدة وتطوير سمات جديدة.

ونيبال هي موطن لثماني قمم من بين أعلى ١٤ قمة في العالم، بما في ذلك أعلى قمة في العالم – ساغارماثا، المعروفة أيضاً باسم جبل إيفرست. وتشكل ساغارماثا رمزا للباحثين عن المغامرة ولتراث الهيمالايا بالنسبة لنا. ومع تزايد المخاوف البيئية، نحتاج إلى زيادة الوعي البيئي. وبينما نرحب بمتسلقي الجبال من جميع أنحاء العالم، فإننا نتوقع تعاونهم في إعادة نفاياتهم معهم من الجبال العالية من أجل الحفاظ على قدسيتها. ويوجد في نيبال عدد من الأنهار التي تتكون من ذوبان ثلوج الهيمالايا وترتبط بهويتها وحضاراتها، ويعتمد عليها خمس سكان العالم. وما فتئنا نركز جهودنا على بذل العناية الإيكولوجية الواجبة عند الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية في منطقة الهيمالايا. ونيبال هي الأكثر تضررا من تغير المناخ، على الرغم من حصتها الضئيلة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومن جانبنا، نكرر تأكيد التزامنا بتوفير مسارات إنمائية تتيح التكيف مع المناخ بحلول عام ٢٠٣٠، والوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. وينبغي أن يكون مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والإنصاف، والقدرات الخاصة بكل طرف، في صميم جدول أعمال المناخ إذا أردنا كفالة العدل المناخي.

ويجب على المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو، أن يحقق إنجازاً مهماً. ويجب مقابلة الطموحات المناخية للبلدان النامية بتيسير الوصول إلى الدعم المالي والتكنولوجي الكافي لأنشطة التكيف والتخفيف. ويجب أن يصبح المؤتمر مدخلا لعملية انتقال أكثر مراعاة للبيئة وأنظف وأذكى في مجال الطاقة.

إن العالم لا يمضي على المسار الصحيح نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع تبقي أقل من عقد على نهايتها. وقد أرهقت

الجائحة جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبينما نسعى جاهدين من أجل تحقيق انتعاش مرن وإعادة البناء بشكل أفضل وأقوى، ينبغي أن يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صميم أولوياتنا. وقد قامت نيبال بدمج أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها وبرامجها الوطنية. وأحرزنا تقدما كبيرا في قطاعات رئيسية من قبيل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن ملتزمون بتغيير حياة الفقراء والمحرومين من الكرامة وحقوق الإنسان.

وأقل البلدان نموا هي أضعف مجموعة من البلدان حتى خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. وينبغي تخليصها من ظروف الفقر والتخلف المهينة. وتحتاج أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية إلى تمويل وشراكات ونقل تكنولوجيا موثوقة ومستدامة للتغلب على عوائقها الهيكلية والاستفادة من العولمة. وبوصف نيبال بلدا من أقل البلدان نموا وبلدا ناميا غير ساحلي، فإن التحديات الهيكلية التي تواجهها فريدة من نوعها. ونرى في خطتنا للخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٦ فرصة لإحداث تحول هيكلي وجعل طموحنا الوطني الذي طال أمده في هذا الخروج سلسا ومستداما ولا رجعة فيه. ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في الدوحة في أوائل العام المقبل، بوصفه فرصة مهمة لتجديد أواصر الشراكة الدولية. ويجب أن تستند إلى الأعمال التي لم تنته بعد لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، مع الالتزام بتعزيز مستوى الدعم المقدم للبلدان المرفوعة أسماؤها من القائمة.

وبالنسبة للدول غير الساحلية، فإن تطوير هياكل أساسية للنقل المتعدد الوسائط وحقوق العبور بدون عوائق أمران حاسمان لتنميتها المستدامة. وندعو إلى تنفيذ القرارات والبرامج السابقة في تآزر واتساق تامين مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتوقع من الشركاء الإنمائيين زيادة دعمهم من أجل إنشاء نظام آمن وموثوق وفعال للمرور العابر والنقل للبلدان النامية غير الساحلية. ويجب ألا تكون الأزمة الجارية ذريعة للتراجع عن الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويجب استغلال الإمكانات الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث التجارة والاستثمار والتكنولوجيا استغلالا كاملا. وقد حان الوقت لإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية لكفالة التمثيل العادل والمنصف للجميع. ونرحب بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين بشأن تخفيف عبء الديون وتعليق خدمة الديون. وتدعو نيبال إلى إدخال إصلاحات في عملية إعادة هيكلة الديون الدولية وجعلها أكثر إنصافا لمعالجة أزمة ديون البلدان المنخفضة الدخل.

ولا يقتصر عمل منظمة التجارة العالمية على الحفاظ على النظام التجاري الدولي القائم على القواعد فحسب، بل يجب أن تكون أيضا منبرا لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من مستوى معزز من التعاون الدولي في مجالات المعونة من أجل التجارة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. والاتصال هو شريان الحياة لتحقيق السلام والتقدم والازدهار. ويشكل الاتصال الإلكتروني منطلقا للتعاون الدائم، والتكامل الأعمق، وبناء الثقة فيما بين الدول. وتولي نيبال أعلى أولوية ممكنة للتعاون من خلال الاتصال الإلكتروني، وتؤكد الحاجة إلى خلق وضع مثمر للجميع في هذا الصدد بين البلدان وفيما بينها.

وتشجع نيبال الجهود المتضافرة لكفالة سلامة جميع العمال المهاجرين وأمنهم وكرامتهم ورفاههم. وندعو إلى التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ونشدد على الحاجة إلى إدارة دولية أقوى لحماية العمال المهاجرين وسلامتهم ورفاههم. إن حماية الأقليات وحقوقها تجعل العالم أكثر إنسانية وتسهم في السلام والأمن العالميين. وعلى الرغم من أن نيبال ليست طرفا في اتفاقية اللاجئين وبروتوكولها، فقد استضافت آلاف اللاجئين، استنادا إلى المبادئ الإنسانية. ونعتبر الإخلاء القسري للمواطنين جريمة خطيرة ضد الإنسانية، وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة بمسؤولية والتصرف بحزم من أجل حق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم بأمان وكرامة.

لقد اختارت نيبال طريقا ديمقراطيا نحو التنمية. فالديمقراطية تتعلق بالناس، وبالتالي فهي أمر لا غنى عنه لرفاههم. ويستوعب دستور نيبال تطلعات جميع مواطنيها. ويأتي التمثيل النسبي لجميع

شرائح المجتمع في صميمه. وهو يكفل مجموعة شاملة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا. وينشئ الدستور لجانا قوية لتعزيز وحماية الحقوق والمصالح الخاصة بالمرأة والداليت والمسلمين والماديسيين والسكان الأصليين وغيرهم من المجتمعات المحرومة. وينص على ألا يقل تمثيل النساء في برلماناتنا الاتحادية وبرلمانات المقاطعات عن ٣٣ في المائة من إجمالي عدد المقاعد فيها و ٤٠ في المائة على المستوى المحلي. وقد عزز ذلك دورهن في السياسة والتنمية.

ونحن ملتزمون باختتام عملية العدالة الانتقالية من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين قسراً. ولن يكون هناك عفو شامل في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونحن، كعضو منتخب لفترة ثانية في مجلس حقوق الإنسان، نواصل الإسهام إسهاما قيما من خلال اتباع نهج سياسي ومحايد تجاه حقوق الإنسان.

وتتشكل نظرة نيبال إلى العالم من خلال تمسكها بمبدأ الصداقة مع الجميع وعدم معاداة أحد. وتظل صداقتنا مع جارتينا، الهند والصين، ذات أهمية قصوى في إدارة سياستنا الخارجية، التي تقوم على مبادئ اتفاقية بانتشيل – المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المستمدة من تعاليم الإله بوذا، ابن نيبال المستنير. ولا يمكن المبالغة في أهمية تلك المبادئ كإطار للعلاقات بين الدول في السياق الحالي. إن مقاصد ومبادئ الميثاق وعدم الانحياز والقانون الدولي وقواعد السلام العالمي تشكل أساس سياستنا الخارجية. وتلتزم حكومة نيبال الحالية، بقيادة رئيس الوزراء شير بهادور ديوبا، بتسيير السياسة الخارجية على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، ولا تزال تتعاون مع جميع البلدان الصديقة في المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

وتؤمن نيبال إيمانا راسخا بأنه لا غنى عن مبدأ تعددية الأطراف، الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره. ونعتبره السبيل الوحيد لبناء التفاهم والتعاون العالميين، وتعزيز المصالح المشتركة، وتأمين مستقبلنا المشترك. ونضم أصواتنا لأصوات الداعمين للتدابير والمبادرات الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. ويجب معالجة نقص تمثيل البلدان النامية اعترافا بإسهاماتها المتزايدة. ونريد أن نرى مجلس أمن أكثر تمثيلا وشفافية وشمولية، وجمعية عامة منشطة. ويجب أن تكون الإصلاحات شاملة للجميع وتمثيلية وتخضع للمساءلة وتتسم بالفعالية في تنفيذها. ونرى أن ترتيبات التعاون الإقليمي مهمة لبناء الثقة فيما بين الدول، وإدارة العلاقات المنسجمة، والاستفادة المثلى من أوجه التكامل لتحقيق الرخاء المشترك. إن مشاركة نيبال النشطة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، والحوار الآسيوي للتعاون هي دليل على إيماننا القوي بالتعاون الإقليمي والترابط والتكامل.

لقد تمتعت نيبال والأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس والستين الماضية بشراكة قوية، مدفوعة بالثقة والتعاون والاحترام المتبادل. نشكر الأمم المتحدة على دعمها المستمر في مساعينا الإنمائية. وتثني نيبال على الأمين العام لتقريره الشامل عن "خطتنا المشتركة". ونؤيد تركيز التقرير على خطة العمل الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات القائمة.

إننا نعيش في أوقات عصيبة. فلقد حدث تحول كبير في الجغرافيا السياسية والاقتصاد الجغرافي في عصر ما بعد الحرب الباردة، مما شكل تحديات غير مسبوقة على جميع الجبهات. إن مركز الثقل الاقتصادي العالمي يتحول بشكل حاسم نحو آسيا، والذي يتركز على النمو الاقتصادي للصين والهند. وفي الوقت نفسه أصبح العالم أكثر تعقيدا واستقطابا، مع وجود تحديات عبر وطنية تتراوح بين الإرهاب وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والهجرة الجماعية والتطرف السياسي والغلو. وفي ظل الأثر التراكمي لجميع تلك العوامل، نشهد أساليب جديدة للحياة وسط الارتباك وعدم اليقين. إننا نرى نزاعات في أنحاء مختلفة من العالم، ومزيدا من النزاعات داخل الدول أكثر مما بين الدول. وقد أدى ذلك إلى ظهور سياسات الهوية. وتجد الأمم نفسها منقسمة بشكل متزايد على أساس العرق والانتماء الإثني ونوع الجنس والدين. يجب أن نجد أرضية مشتركة وأن نمارس التسامح والوئام لمواجهة تلك المشاكل التي لا يمكن تصورها. إن وفد بلدي يرى

أنه لا بديل عن الديمقراطية وتعددية الأطراف في التغلب على ضغوط وتوترات العصر. إنهما أفضل ترياق لخطر نشوب النزاعات الأهلية في المجتمعات المتنوعة عرقيا.

ويسعدني أن أشاطر الحاضرين هنا إيماننا بأن الوحدة مع التنوع الكبير هي مصدر قوة نيبال. وبفضل ثقافتنا الديمقراطية وطريقة حياتنا المتناغمة، ظلت قدرة الشعب النيبالي على الصمود في وجه المشقة والمعاناة قدرة مثالية، مثلما رأينا مؤخرا عقب الزلازل المدمرة في عام ٢٠١٥ وجائحة كوفيد-١٩. وبينما أقف هنا اليوم، تعود أفكاري إلى عام ١٩٦٠، حين ألقى أول رئيس وزراء منتخب لنيبال، الراحل بيشويسوار براساد كويرالا، كلمة أمام الجمعية العامة، قال فيها:

”حين ننظر إلى العالم نجد أن التفاوت الاقتصادي بين البلدان، كما هو الحال بين الأغنياء والفقراء داخل البلد الواحد، هو مصدر الكثير من الخلافات والتوترات“ (A/PV.878، صفحة ٢٥٥).

”إن الوظيفة الرئيسية للأمم المتحدة في الوقت الحاضر هي تهيئة، أو إعادة تهيئة، مناخ من الثقة والاطمئنان“ (المرجع نفسه، صفحة ٢٥٤).

إن لتهيئة مناخ الثقة والاطمئنان اليوم نفس القدر من الأهمية كما كانت عليه في عام ١٩٦٠. ويتعين علينا أن نعمل معا من أجل عالم أكثر مساواة وعدلا وإنصافا ومرونة واستدامة.

وفي الختام، أعتقد أن الوقت قد حان لتحويل الأزمة إلى فرصة، واليأس إلى أمل، والمخاطرة إلى مرونة. وحان الوقت الآن لبناء نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر ترابطا وشمولا للجميع، نظام يقوم على التعاون والتضامن والثقة المتبادلة. ويجب أن نرقى إلى مستوى مسؤوليتنا عن إعادة البناء لصالح الشعوب التي نخدمها والكوكب الذي نعيش عليه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دينيس رونالدو مونكادا كولينديريس، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

السيد مونكادا كولينديريس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): ما زلنا نعيش في جائحة تؤثر على البشرية، ولا سيما البلدان النامية. هذه أوقات تختبر قوة وإيمان وتضامن البشرية بأسرها ونحن نواجه تحديات كبرى. وبالنيابة عن رئيس نيكاراغوا، القائد العام دانييل أورتيغا سافيدرا، ونائبه، روساريو موريو، نود أن نعرب عن التضامن والتعازي للأسر في جميع أنحاء العالم التي تحملت العواقب الوخيمة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وفقدت أحباءها.

ولا تزال الأزمة الصحية العالمية تقوض جهودنا للتغلب على القضايا والتحديات القائمة مثل الفقر والجوع وسوء التغذية وعدم المساواة والبطالة وتغير المناخ – وكلها ناجمة عن نظام غير عقلاني وقمعي للاستغلال الرأسمالي. إن تكديس البلدان المتقدمة للقاحات كوفيد-١٩ أمر غير مقبول، لأنه يمنع توزيعها العادل والمنصف للجميع، بما في ذلك البلدان النامية. فمن الضروري والعادل أن نضمن نقل التكنولوجيا والموارد المالية وأن نعلن اللقاحات منفعة عامة مشتركة للبشرية جمعاء. يجب أن نحافظ على روحنا القتالية لتمكين البشرية من التصدي للجائحة والتغلب عليها بالتضامن والتعاون غير المشروط وبتعددية أطراف قوية، وذلك من خلال ضمان حصول الجميع على اللقاحات وبالتالي منع توزيعها غير المتكافئ والمسيس.

لقد نالت الجائحة من كل بلد على وجه كوكب الأرض الأم وأظهرت الحاجة إلى نموذج اقتصادي دولي جديد يقوم على شمول الجميع والإنصاف والعدالة الاجتماعية والمساواة القائمة على الاحترام بين الدول والحكومات، مع إعطاء الأولوية لاستئصال الفقر وللصحة باعتبارهما حقين عالميين، والتشديد على أن الموارد المخصصة للحروب والعدوان وزعزعة استقرار البلدان ينبغي أن تُستخدم بروح إنسانية من أجل الحياة والسلم والأمن وتقدم جميع الشعوب.

يجب أن نقف معا ضد جميع التحديات والكوارث التي تؤثر على البشرية. ويجب ألا ننسى أزمة اللاجئين أو آلام المهاجرين ومعاناتهم. فمن الواضح أن الحروب والتدخلات التي تشنها وتشجعها الدول الغربية تنتهك سيادة شعوبنا وتحكم على ملايين الأطفال والنساء والفئات

الضعيفة الذين يعانون من الآثار السلبية لجشع وطمع الأقوياء بأن يعيشوا في المنفى. فهذا يجبرهم على اللجوء إلى البلدان الغربية التي تنتهك حقوقهم الإنسانية وحمايتهم بسياسات تمييزية تؤدي إلى معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة. وفي الوقت نفسه، فإن الهجرة الآمنة والعادية والمنظمة يعوقها غياب العزيمة والإرادة في البلدان الغربية. فملايين البشر من البلدان النامية الذين هم ضحايا النموذج الليبرالي الجديد الجائر يهاجرون من أجل إيجاد فرص أفضل في البلدان المتقدمة النمو، ويتم بعد ذلك رفضهم وانتهاك كرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

لقد احتفلنا مؤخرا، في ١٥ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية المائتين لاستقلال نيكاراغوا، وكذلك استقلال شعوب أمريكا الوسطى. إنهما قرنان من الكفاح من أجل سيادة نيكاراغوا وتقرير مصيرها واستقلالها. وتلك الانتصارات هي التي من أجلها نواصل كفاحنا، بقناعة ومثابرة وكرامة. ولكن على الرغم من أن نيكاراغوا دولة حرة ومستقلة ذات سيادة إلا أن هناك قوى إمبريالية تهدد مشاريعنا الإنمائية وتقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف القضاء على الفقر، الذي هو أفظع جائحة في العالم.

إننا بحاجة ماسة إلى أمم متحدة تدافع عن السلام والعدالة والأمن والاستجابات الشاملة التي تعود بالنفع على البشرية جمعاء، مع الوفاء بالالتزامات نحو الدول المبينة في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولن يتسنى التصدي للآثار المترتبة على الجائحات الأخرى التي تفرضها بعض الدول، والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين واستقلال وسيادة الدول وتقرير المصير للشعوب، إلا من خلال تحالف عالمي مسؤول يحترم فيه الأقوى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إننا ما زلنا بحاجة ماسة إلى إصلاح الأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحه الكاهن النيكاراغوي ووزير خارجية نيكاراغوا السابق ميغيل ديسكوتو بروكمان خلال رئاسته للجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. ونكرر تأكيد دعمنا للموقف الأفريقي المشترك، الوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وستواصل نيكاراغوا دعم تعددية الأطراف مع بناء علاقات تقوم على الاحترام والمساواة في السيادة والتضامن والتعاون المتبادل، واحترام وتبجيل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تشمل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القانون الدولي.

كما تدعو نيكاراغوا، بوصفها دولة مسالمة، إلى نزع السلاح العام والكامل. فنحن نؤيد القضاء التام على الأسلحة النووية لمصلحة البشرية جمعاء. ومن غير المقبول للدول، في خضم هذه الجائحة، أن تواصل تحديث أسلحة الدمار الشامل، مما يشكل تهديدا للبشرية بأسرها. إنه جزء لا يتجزأ من المخرجات المشينة للرأسمالية الجامحة في شهيتها النهمة للتكديس الذي يضر بالسلام والأمن الدولي وحياة البشر. ويأمل سكان كوكبنا أن تختفي الأسلحة النووية تماما لأنها تشكل تهديدا لكل البشرية، بما في ذلك شعوب نفس البلدان التي تصنعها وتمتلكها. إن نيكاراغوا طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي بموجبها تعهدنا قبل سنوات بمنع أي بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من صنع الأسلحة النووية. وقد رحبنا بدخول المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية حيز النفاذ مؤخرا، والتي تحظر لأول مرة وجود الأسلحة النووية أو استخدامها أو التهديد باستخدامها. وقد صدقت نيكاراغوا على هذه المعاهدة.

وإذ ننتقل إلى أفغانستان، نؤكد على أن السلام يجب أن يسود. ويتعين على الولايات المتحدة وبلدان أوروبا أن تتخذ إجراءات معقولة ومسؤولة، بينما ننادي بوضع حد لثقافة وممارسات الحرب لديها. إن الدروس المستفادة من أفغانستان واضحة – التدخلات والجزاءات القسرية الأحادية الجانب لا تجدي. إنها سياسات فاشلة. يجب على الدول الكبرى أن تسلك طريق السلام واحترام القانون الدولي من أجل بناء علاقات لها مع شعوب العالم، وخاصة في البلدان النامية. وستواصل نيكاراغوا تعزيز ثقافة السلام والتعايش السلمي بين الدول الشقيقة التي تتشكل منها الأمم المتحدة. وسنعمل على تحقيق الاستقرار والسلام والأمن الإقليمي في أمريكا الوسطى.

وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل بذل كل جهد لضمان توقف الدول الغربية عن سياساتها وأعمالها العدائية

والكف عنها، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والذي يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في شتى أنحاء العالم. ونشدد على أهمية السعي إلى التفاهم والتعايش السلمي بين الدول اللذين ننشدهما جميعا. ويجب أن نواصل تعزيز ثقافة السلام، مع الإقرار بأهمية التسوية السلمية للمنازعات الدولية بوسائل يتيحها القانون الدولي. ولهذا السبب نتمسك بمبادئ سيادة شعوبنا وسلامتها الإقليمية واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها. ويجب أن نرى نهاية فورية للتدابير الأحادية والقسرية غير القانونية إذا أردنا أن نضمن الاستقرار والسلام والتنمية للأسر والشعوب والدول. إن السياسات العدوانية والقسرية التي تمارسها الدول الإمبريالية تخلق عقبات هائلة أمام القضاء على الفقر والتقدم نحو التنمية المستدامة. وفي خضم هذه الجائحة تصبح هذه التدابير جريمة ضد الإنسانية يرتكبها من يفرضونها. فهذه التدابير بالنسبة لنيكاراغوا غير مقبولة. إننا نرفضها ونكرر إدانتنا لها وتضامننا مع أكثر من بليوني شخص يعانون من هذه الجزاءات.

تتضامن نيكاراغوا مع شعوب العالم الشقيقة في إعادة تأكيد رفضنا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير الإنساني وغير القانوني وغير الأخلاقي وغير العادل الذي تفرضه الولايات المتحدة على شعب كوبا وحكومتها. إن الكوبيين هم شعب غير عادي، والذي قد تم تحريره بعد معركة هائلة استمرت أكثر من ٦٠ عاما. فلقد قاوم الغزوات وأعمال الإرهاب والجزاءات الاقتصادية وحالات الحظر وجميع أدوات الإمبريالية وأعمالها المزعزعة للاستقرار. كما نؤكد مجددا تضامننا التام مع جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة والشعب البوليفاري والحكومة الشرعية والدستورية للرئيس نيكولاس مادورو موروس.

وفي حين تعمل شعوبنا وتقاوم وتتصدى للجائحة وتتعافى منها، ينبغي ألا ننسى التحديات التي يفرضها خطر تغير المناخ وأثره المدمر، ولا سيما على البلدان النامية. فهذا الخطر سيظل يشكل تحديا حتى بعد أن نتغلب على جائحة كوفيد-١٩ وتتعافى اقتصاداتنا. وللحفاظ على الحق في الحياة على "أمنا الأرض" والتمسك به سيكون من الأهمية بمكان تحقيق نتائج ملموسة في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمقرر عقده في غلاسكو. إنه يقوم على مبدأ تقاسم المسؤوليات وإن كانت متباينة، وهو ما يعزز المساءلة ويؤكد أهمية الوفاء بالالتزامات التي قطعت من أجل العدالة المناخية والسياسة الحيوية المتمثلة في تقديم التعويضات من خلال التعاون المباشر وغير المشروط. وإذا سمحنا بمرور الوقت دون أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها فإن الضرر على "أمنا الأرض" بسبب الاحترار العالمي سيكون لا رجعة فيه. وسيكونون مسؤولين تاريخيا عن تلك الكارثة. فمن الضروري أن يعترف أكبر الملوثين المسؤولين عن تدهورنا البيئي بالخسائر والضرر الذي لحق بنا من خلال المساعدة على استعادة عافية نظمنا الإيكولوجية.

ولقد تبين أن أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي منطقة معرضة بشدة لتأثير تغير المناخ. فبالإضافة إلى الظواهر المناخية الأخرى تتزايد وتيرة وشدة الظواهر الجوية. في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وفي غضون أسبوعين فقط، تعرضت نيكاراغوا لإعصارين مدمرين من الفئة ٥ و ٤ واللذين أثرا على مجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون على ساحل البحر الكاريبي. فقد ألحقا ضررا كبيرا بالبنية التحتية والإنتاج وباقتصادنا.

وقد انضمت نيكاراغوا إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٧ في التزام بتعزيز مصالح البلدان الأكثر ضعفا ومواءمة سياساتها واستراتيجياتها وأدواتها الحكومية معه، بهدف المساعدة على تحقيق هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية. وعلى أكبر الملوثين أن يتحملوا تلك المسؤولية التاريخية.

ونود أن نعرب عن تضامن نيكاراغوا الكامل ودعمها لقضية الشعب الفلسطيني التاريخي وتطلعاته إلى تقرير المصير والسلام والعدالة. ولن تكف نيكاراغوا عن دعوتها ودعمها لحل الدولتين، تمشيا مع حدود عام ١٩٦٧، التي تتساوى فيها دولة إسرائيل ودولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ويمكنهما التعايش مع التحقيق الكامل لتطلعاتهما في السلام والأمن والتعاون والوئام. كما نؤكد تضامننا الأخوي مع حكومة

وشعب سوريا في الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها ومكافحة العدوان الأجنبي والإرهاب الدولي. يجب أن تتوقف جميع أعمال العدوان ضد شعب سوريا وحكومتها.

ونؤكد مجددا عزمنا الثابت على مواصلة دعم الكفاح العادل للشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير واحترام كرامته وحقه في الوجود كدولة ذات سيادة، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

وتؤيد نيكاراغوا إنهاء الاستعمار لقارتنا بالكامل، بما في ذلك شعب بورتوريكو، واستعادة سيادة جمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس.

ويؤيد شعبنا وحكومتنا إنهاء جميع الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الشقيقة، ويحثان على التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، الموقعة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، وهي دليل واضح على أن الحوار والدبلوماسية هما أفضل السبل لتحقيق تسوية سلمية، وهما أساسيان لسلامة أداء تعددية الأطراف.

وبالنظر إلى الجائحة، ولاعتبارات إنسانية، من الحيوي للغاية تطبيق مبدأ العالمية حتى يتسنى لتايوان المشاركة في آليات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها ذات الصلة.

وندين سياسات الهيمنة العدوانية لأمريكا الشمالية التي تقوض التسوية السلمية للنزاعات وتمثل تهديدا للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن الإجراءات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية ضدهم. ويجب أن نتمسك بمبادئ الحوار والتفاوض والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كمبادئ أساسية مكرسة في الميثاق. ونحن ندعم الاتحاد الروسي في جهوده لتعزيز السلام والتفاهم والاستقرار في أنحاء العالم. وفيما يتعلق بجمهورية بيلاروس، من المهم احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تمشيا مع القانون الدولي. نحن نرفض التدخل الأجنبي من أي نوع، وكذلك الضغوط الخارجية على حكومة بيلاروس وشعبها.

ولا تزال حكومة المصالحة والوحدة الوطنية ملتزمة التزاما راسخا بالحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في نيكاراغوا وبذل كل جهد ممكن لوضع سياسات تكفل الرخاء لجميع سكان نيكاراغوا، دون استثناء أو تمييز. وعلى الساحة الدولية، يتجلى هذا الطموح في جهودنا لمواصلة بناء العلاقات القائمة على الاحترام والمساواة والتضامن والتعاون المتبادل، تمشيا مع روح الميثاق المتعددة الأطراف والمتعددة الأقطاب. وبمشاركة شعب نيكاراغوا، وضعت الحكومة سياسات اقتصادية واجتماعية لصالح النساء والشباب والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمزارعين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك تعبيرا عن التطورات في نيكاراغوا.

ونؤكد من جديد أن نيكاراغوا لا تزال عاملا هاما في كفالة الاستقرار والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع وجود مؤشرات إيجابية في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين وأمن المواطنين والقضاء على الفقر، وكلها أمور حتمية إذا أردنا صياغة ثقافة للسلام والتنمية البشرية. وفي نيكاراغوا المباركة، وطن الجنرال ساندينو والشاعر روبين داريو، نعلن للمجتمع الدولي أننا نحترم جميع الشعوب، وجميع الحكومات وجميع بلدان العالم. ونحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونطالب باحترام متساو لنيكاراغوا كدولة حرة ومستقلة وذات سيادة تتمتع بتقرير المصير.

وإذ نضع تلك الروح الدستورية والسيادية والوطنية نصب أعيننا، سينتخب شعب نيكاراغوا سلطاته يوم الأحد الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، بمشاركة ١٥ حزبا سياسيا، على الصعيدين الوطني والإقليمي، على أساس التكافؤ بين الجنسين. وهي تشمل، في المربع ١، الحزب الليبرالي الدستوري؛ وفي المربع ٢، جبهة التحرير الوطني الساندينية التي ترأس تحالف جبهة التحرير الوطني الساندينية، وحزب المقاومة النيكاراغوي، وحركة الوحدة المسيحية، والبديل من أجل التغيير، والحزب الليبرالي القومي، وحركة ياباتي تاسبا ماسراكا رايا ناني، وحزب السكان الأصليين المتعدد الأعراق، والحزب الليبرالي المستقل، وموسكيتيا باوانكا. ويضم المربع ٣ الحزب النيكاراغوي للمسار المسيحي. والمربع ٨ ياباتي تاسبا مسراكا نانيه أسلا تاكانكا. ويشمل

المربع ٩ التحالف الليبرالي النيكاراغوي، والمربع ١٠ التحالف من أجل الجمهورية. ويضم المربع ١٣ الحزب الليبرالي المستقل.

ولا تصويت للقوة الإمبريالية لأمريكا الشمالية في نيكاراغوا. ويصوت شعب نيكاراغوا ليؤكد من جديد التزامه بمواصلة العمل من أجل السلام والأمن والطمأنينة للشعب والأسرة والمجتمعات المحلية. ونحن مخلصون لمبادئنا وقيمنا – الوطنية والتضامن والخدمة والوحدة والمساواة بين الجنسين. ونحن جاهزون لمواصلة جني النصر انطلاقا من حبنا لنيكاراغوا، مع تعزيز السلم والأمن الدوليين على طريقنا نحو عالم أفضل وأكثر عدلا وإنسانية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارك غارنو، وزير خارجية كندا.

السيد غارنو (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أبدي ملاحظة شخصية. وأنا أخاطب الجمعية، أدرك أنني أتحدث إلى العالم بأسره تقريبا. في مهنتي السابقة كنت رائد فضاء، وأتيحت لي الفرصة لرؤية العالم بأسره من الفضاء الفسيح. وحلقت فوق جميع بلداننا وتأملت كثيرا في كوكبنا، الأرض. وأدركت أن الأرض هي مهد البشرية جمعاء، وأننا جميعا نأتي من نفس المكان، وبصراحة، ليس لدينا مكان آخر نذهب إليه. ولذلك، يجب أن نجد طريقة للتوافق مع بعضنا البعض والاهتمام بكوكبنا – الكوكب الذي نلحق به الضرر بوضوح.

إن الفضاء يوفر منظورا متميزا لرؤية ما وراء الحدود الوطنية الخاصة. وبهذا المعنى، توفر الأمم المتحدة المنظور نفسه. ويشرفني أن أكون هنا اليوم بالنيابة عن حكومة كندا التي أعيد انتخابها حديثا، بقيادة رئيس الوزراء جَستِن ترودو. وأود أن أبدأ خطابي بالاعتراف بكل احترام بأن الأرض التي نجتمع عليها اليوم هي الأراضي التقليدية لشعب لينابي غير المتنازل عنها.

ونجتمع اليوم في أحد أصعب الأوقات لأجيال. ويواجه العالم أزمات متزامنة ومتتالية، بما في ذلك تغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، التي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة واختبار قدرتنا على الصمود وتسليط الضوء الساطع على أوجه القصور في أنظمتنا ومؤسساتنا.

ولكنها ليست المرة الأولى التي تواجه فيها هذه المؤسسة مثل هذه التحديات الهائلة. ويجب ألا نكون هادئين أو ضعيفي القلوب في مواجهة مشاق وصعوبات عالمنا الحديث. فذلك ليس سبب وجودنا هنا. ويجب أن نتعلم من رؤية وشجاعة سبقونا، وعلينا أن نفكر في آمال وتطلعات الذين سيرثون العالم الذي نتركه وراءنا. ومن رماد الحرب العالمية الثانية، استجاب آباؤنا وأجدادنا للانهيار الاجتماعي والاقتصادي غير المسبوق في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، مع ما صاحبه من موت ودمار، ببناء نظام دولي جديد يقوم على القواعد والمؤسسات الدولية القوية لتحقيق الاستقرار والازدهار والسلام للأجيال القادمة. لم يتوتروا يائسين. بل شمروا عن سواعدهم وشرعوا بالعمل. إن تغير المناخ، وكوفيد-١٩، وصعود نجم السلطوية وعدم المساواة هي تحديات عصرنا. وعلينا حلها والتصدي لها. وبذلك، يجب أن ننظر إلى المستقبل بتفاؤل. وكما ارتقى آباؤنا وأجدادنا إلى مستوى تحديات عصرهم، يجب علينا أيضا أن نعترف بفرصتنا لتشكيل المستقبل، وأن نغتنمها.

وليس هناك من مثال نموذجي على الحلول المتعددة الأطراف والإرادة السياسية المطلوبة أكثر من التصدي لتأثير تغير المناخ. وكندا، على غرار الجميع في هذه القاعة، ليست بمنأى عن أزمة المناخ. وفي وقت سابق من هذا العام، واجه ساحلنا الغربي موجة حارة قياسية، حيث وصلت درجات الحرارة في بعض الأماكن إلى أكثر من ٤٩ درجة مئوية. ولقي مئات الأشخاص حتفهم ودمرت بلدة بأكملها في مقاطعة كولومبيا البريطانية. هذا هو واقعنا الجديد. وندرك أن العالم يتوقع القيادة من الأمم المتحدة. وعندما نحضر المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الشباب في جميع أنحاء العالم سيتطلعون إلينا لزيادة طموحنا وتعزيز التعاون العالمي. ولا يمكن

أن نخذلهم. ويمكننا فعل ذلك. إن لمنظمتنا شريكا ثابتا ومخلصا: كندا. ونحن نقوم بدورنا في الداخل، بما في ذلك عن طريق تحديد سعر للكربون المنبعث، الذي سيرتفع إلى ١٧٠ دولارا للطن بحلول عام ٢٠٣٠، ومن خلال زيادة أهدافنا لخفض الانبعاثات. كما أننا نقوم بدورنا على الصعيد الدولي، بما في ذلك مضاعفة مساهمتنا في تمويل المناخ مؤخرا إلى ٥,٣ مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى مدى الأجيال المتعاقبة، عملنا معا لجعل تعددية الأطراف تتطور لتلبية احتياجاتنا، وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة، وتحسين نهجنا القديمة. وقد كنا مفعمين بالأمل معا وواجهنا الخوف وابتكرنا في محاولة لتحسين الحياة في جميع أنحاء العالم. وكان الأمر معقدا وصعبا وبطيئا في كثير من الأحيان، ولكننا تغلبنا في أغلب الأحيان على العقبات من خلال مزيج من البراعة والإرادة السياسية. ولا تزال تلك القدرة على الإبداع البشري قائمة. وتلك الإرادة السياسية الجماعية هي التي يجب أن نحييها من جديد. ويمكننا تشكيل ملامح المستقبل. وفي هذا المحفل بالذات، يجادل البعض بأن السيادة الوطنية هي الأساس الوحيد للعلاقات الدولية وأنها الغرض الأساسي لميثاق الأمم المتحدة. وردا على ذلك، أود أن أقول إن تحديات مثل تغير المناخ تذكرنا بما لا يدع مجالا للشك بأن الاستجابة المتعددة الأطراف لا تزال ضرورية. ولا يمكن للحكومات التي تعمل بمفردها أن تتغلب على المشاكل التي تواجه عالمنا. ومؤسسونا عرفوا ذلك، وقالوه وأثبتوه بأفعالهم.

(تكلم بالفرنسية)

ستكون تكلفة التقوقع كارثية بالنسبة للناس في جميع أنحاء العالم ولن تؤدي إلا إلى زيادة عدم المساواة. وفي العام الماضي، وبينما ركزت جميع حكوماتنا على عمليات مكافحتنا المحلية لكوفيد-١٩، تراجعنا فيما يتعلق بتحقيق بعض أهدافنا للتنمية المستدامة. وقد ارتفع الفقر المدقع ارتفاعا حادا لأول مرة منذ ثلاثة عقود. وأجبرتنا الجائحة على تقييم أوجه عدم المساواة المتزايدة داخل مجتمعاتنا، حيث تحمل كبار السن والأشخاص العنصريون والنساء ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والسكان الأصليين أسوأ ما انطوى عليه التباطؤ الاقتصادي. كما أدت الجائحة إلى تأجيج العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام وتفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان، حيث تمكن الناس في أغنى بلداننا من الحصول على اللقاحات بسرعة في حين كافح المواطنون في البلدان الفقيرة من أجل صحتهم ورفاههم. ونعلم ما يجب القيام به. ونحن فقط بحاجة إلى اختيار القيام بذلك. ويمكننا فعل ذلك.

وعلى المدى القريب، ومع استمرار انتشار الجائحة في معظم أنحاء العالم، يجب أن نركز على زيادة إنتاج اللقاحات وتوزيعها توزيعا عادلا، وكذلك على الحقائق الاقتصادية التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل، مثل ارتفاع مستويات الديون وتحديات السيولة. إن معالجة أوجه عدم المساواة هذه وتعزيز روح أقوى للتضامن العالمي في مواجهة التحديات الرهيبة يعكس قيم ومصالح الأمم المتحدة بأسرها، وليس قيم ومصالح كندا فحسب. ويمكننا فعل ذلك.

وندرك أن الانعزالية تسهم أيضا في تنامي الاستبداد. وفي مواجهة أزمة كوفيد-١٩، اغتنم البعض فرصا لتقويض الحريات المدنية وحرية التعبير وغيرها من حقوق الإنسان العالمية. ومع ذلك، لسنا بحاجة إلى النظر إلى الوراء في التاريخ لنعرف أن السياسة القائمة على الأكاذيب والخداع والاستبعاد وعدم المساواة تخلق المشقة والألم للناس في جميع أنحاء العالم. إن انتشار المعلومات المضللة والدعاية المنهجية على وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال الإنترنت جعلنا ندرك أن الثورة الرقمية تأتي مع تهديدات ومخاطر لا يمكننا تجاهلها. وستواصل كندا الوقوف بحزم ضد قوى الأكاذيب والخوف والقمع والكراهية والإجرام والفساد، لأن هذا هو أساسا ما نحن عليه ككنديين.

والتزامنا بحقوق الإنسان وسيادة القانون يمتد إلى ما هو أبعد من شواطئنا. وستواصل كندا عملها لتعزيز احترام حقوق الناس في كل مكان.

فعلى سبيل المثال، سنواصل الضغط من أجل إحلال الديمقراطية وسيادة القانون في ميانمار، حيث تسبب إسقاط التاتماداو للحكومة

المنتخبة بالكثير من المشقة والمعاناة لشعب ميانمار. ونحن ندعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الدكتاتورية العسكرية، وضمان حقوق جميع شعوب ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا، الذين يتهدد نظام الإبادة الجماعية حياتهم.

ستظل كندا تتصدر الجهود الرامية إلى الحفاظ على استقلال القضاء وحرية وسائط الإعلام وسيادة القانون. ويجب علينا جميعا أن نواصل مكافحة الإفلات من العقاب. إني أقف هنا أمام الجمعية العامة لأقول إن هذا ليس من الأمور التي نتكلم عنها ببساطة؛ بل إنه أمر لا يمكن أن يكون مجرد كلام. إنه شيء نفعله. قبل يومين، رحبنا بعودة مايكل كوفريج ومايكل سبافور إلى كندا، واللذين سجنتهما الحكومة الصينية بعد أن طبقت كندا القانونين الكندي والدولي استجابة لطلب بتسليم مواطن صيني. وكندا تحترم سيادة القانون، ودفع مواطنان كنديان ثمنا باهظا لذلك الالتزام. وقد فعلنا ذلك ارتكازا على مبدأ، ونحن فخورون بشجاعة مواطنينا، وحسن نية ومرونة أسرتيهما، وتصميم وإبداع دبلوماسيينا. وما زلنا نعارض الطريقة التي عومل بها هذان المواطنان. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بدعم شركائنا الدوليين الكثيرين الذين وقفوا إلى جانب المواطنين الكنديين، وكذلك أولئك الذين ساعدوا في وضع وتوقيع إعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول. إن تضامننا في الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي يبعث بإشارة هامة. ويجب أن نرص الصفوف ونظل متحدين في تصميمنا المشترك على الدفاع عن قيمنا ومبادئنا. وثمة سبب يجعل احترام حقوق الإنسان من بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ولن تنسى كندا أبدا تلك التجربة وذلك الدرس. وسنواصل الضغط من أجل وضع حد للاحتجاز التعسفي، أينما وكيفما حدث.

(تكلم بالفرنسية)

إن المؤسسات والقواعد التي أنشأناها طوال فترة الـ ٧٦ عاما التي مرت على وجود الأمم المتحدة منحتنا عقودا من السلام العالمي والازدهار المتزايد. ولم تقع حروب عالمية، كذلك انخفضت وطأة الفقر المدقع إلى حد كبير. بيد أن فوائد تعددية الأطراف لم توزع دائما توزيعا عادلا أو منصفا، ولم تتحقق بعد إمكانية تحقيق السلام في أماكن كثيرة جدا. وتتأثر كل منطقة من مناطق العالم بعدم الاستقرار، سواء في الأمريكيتين، أو الشرق الأوسط، أو أفريقيا، أو أوكرانيا، أو هايتي، أو منطقة الساحل، أو أفغانستان، وكثيرا ما نفتقر إلى الإرادة السياسية لبناء السلام.

لقد زرت الشرق الأوسط في وقت سابق من هذا الصيف واستمعت بعناية إلى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وممثلي المجتمع المدني. إن كندا تعترف اعترافا كاملا بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن حل الدولتين يمثل أفضل سبيل لتلبية احتياجات وشواغل الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ونشجع على المفاوضات المباشرة لتحقيق ذلك.

إن الصراعات، بغض النظر عن جغرافيتها أو سببها، ليست مجرد مسألة سيادة وطنية. فانعدام الأمن في مكان ما يؤدي دائما إلى انعدام الأمن في أماكن أخرى، ونحن جميعا ندفع الثمن. والحلول لهذه المشاكل في أيدينا.

(تكلم الإنكليزية)

نحن نعلم أن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والصراعات ستظل تزيد من التحدي المتمثل في الهجرة القسرية والحاجة الإنسانية في السنوات المقبلة. واعلموا ذلك يقينا. وسيؤثر علينا جميعا وسيقتضي منا معالجة تلك المسائل معا. نشهد، عاما بعد عام، أن أعداد اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرا تسجل بالفعل مستويات قياسية. يجب أن نستمع إلى أصواتهم ونخصص لهم مكانا على الطاولة. ويجب أن تواكب المساعدة الإنسانية ذلك، ولكن لا ينبغي النظر إليها على أنها بديل لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تجبر الناس على الفرار في المقام الأول.

إن كندا، من جانبها، ستوفر من خلال سياسات مخصصة للجوء، ملاذا لأولئك الذين يعرضون أنفسهم للخطر الشخصي من خلال الدفاع عن الديمقراطية والتمسك بحقوق الإنسان. من الجدير بالذكر أن الكنديين شعب ودود ومضياف. فعندما لمسنا المأساة التي حلت

بالشعب السوري، فتحنا قلوبنا وبيوتنا لأبناء الشعب السوري، وتضامنا معا لمساعدة الناس شخصيا على إعادة بناء حياتهم. وفي حين يرى البعض في ذلك مخاطر، نحن نرى فيه فرصة سانحة. في غضون سنوات قليلة، وفي المجتمعات المحلية المترامية في جميع أنحاء كندا، بنى السوريون شركات وربوا أطفالهم وأصبحوا جزءا من نسيج بلدنا، فقد فعلوا تماما كما فعلت العديد من المجتمعات الأخرى من قبلهم.

هذه هي الميزة التنافسية لكندا. نرحب بالمحتاجين، ولكننا نفهم أيضا أن عملهم الشاق ومواهبهم وثقافاتهم تثرينا جميعا. فالكثيرون من الناس يهربون إلى كندا للعثور على مكان لا يمكنهم فيه فقط من بناء حياة جديدة، بل يمكنهم من بناء عالم أفضل. والآن، وإزاء الوضع المؤلم في أفغانستان، أظهر الكنديون مرة أخرى انفتاحهم على الذين لا يرغبون في العيش تحت حكم طالبان ولكنهم يفضلون الدفاع عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. والواقع ناشدونا مناشدة حارة بأن نبذل المزيد من الجهد. وانطلاقا من روح السخاء والضيافة الكندية، التزمنا الآن بالترحيب بنحو ٤٠,٠٠٠ لاجئ أفغاني حتى يتمكنوا هم أنفسهم أيضا من المساهمة في نجاحنا، بينما نواصل دعم جهودهم من أجل عالم ينعم بقدر أكبر من السلام والتسامح.

(تكلم بالفرنسية)

تقترن مشاركتنا في الأمم المتحدة بالالتزام بالحرية والحقيقة وسيادة القانون. وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية الكلام باسم الذين تم تهميشهم أو رفضهم.

نحن فخورون بإنجازات كندا في مجال المساواة بين الجنسين، سواء في الداخل أو في الخارج، ولكننا لسنا راضين عن أنفسنا. وسنواصل السعي لإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في القوى العاملة والاقتصاد، على سبيل المثال، من خلال العمل على توفير إمكانية الحصول على رعاية الأطفال بأسعار معقولة، بمبلغ ١٠ دولارات في اليوم، لكل أسرة شابة في كندا. ولا يمكن أن يكون الانتعاش الذي لا يشجع على المشاركة الكاملة للمرأة في الاقتصاد مجتمعا ناجحا بالكامل. أما على الصعيد الدولي، فسنواصل العمل على الارتقاء بتعليم الفتيات، ومنع الزواج المبكر والقسري، ودعم الحركات النسائية المحلية في جميع بقاع العالم.

وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية محاسبة بعضنا البعض ومحاسبة أنفسنا. وقد كانت حقوق الشعوب الأصلية موضع تفكير وطني عميق في كندا بسبب زيادة الوعي العام بإخفاقات الماضي والتحديات المستمرة التي تواجه شعوب الأمم الأولى والإنويت والميتيس. ونحن ملتزمون باتباع طريق المصالحة ونعلم أن أعين العالم مسلطة علينا. وفي وقت سابق من هذا العام، أنشأنا يوما وطنيا للحقيقة والمصالحة وجعلنا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من قوانين البلد. وقد كلف رئيس الوزراء ترودو كل عضو في حكومته بتنفيذه. نحن ملتزمون أيضا بإجراء تغييرات منهجية استجابة لمأساة النساء والفتيات من السكان الأصليين المفقودات والقتيلات. ونسلم بالمشقة التي سببتها السياسات الاستعمارية العنصرية لأجيال متعاقبة من الشعوب الأصلية. ولا تزال الحكومة الكندية ملتزمة التزاماً كاملاً بحماية حقوق الشعوب الأصلية وتحسين مستويات معيشتها.

(تكلم بالإنكليزية)

وأنا متفائل. لقد سمعنا في الأسبوع الفائت عن المشاكل الملحة والمتفاقمة التي نواجهها كمجتمع عالمي. ونحن نعلم أن هناك فجوة رقمية؛ وأن ملايين الأطفال قد حُبسوا في منازلهم وعلقوا خارج المدرسة؛ وأن تعددية الأطراف تواجه صراعاً ضد قوى التطرف وحتى الإرهاب؛ وأن الكثيرين حائرون في مواجهة التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تغزو خصوصيتنا وتجتثّ عائلاتنا من جذورها وتغير وجه العمل. ولكن لدينا الحلول والأدوات اللازمة تحت تصرفنا. فإذا استمعنا إلى بعضنا البعض وجعلنا تلك المسائل الحاسمة محور عملنا معاً، يمكننا إحراز التقدم. فذلك في متناول أيدينا. ولدينا أمم متحدة أثبتت خلال العام الماضي أنها ترقى إلى مستوى التحدي العملياتي المتمثل في إنجاز العمل في أصعب الأوضاع. ولدينا قائمة من الأفكار الجريئة والحلول المثبتة. وهنا أود أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، الذي يجب علينا جميعاً أن ننظر فيه بجدية. ونحن

نعرف ما يجب القيام به ويجب أن نحشد الإرادة السياسية للقيام بذلك. وسيتطلب ذلك تحولاً في العقلية.

وليس سراً أننا نقضي الكثير من الوقت في الكلام وأقل مما يكفي من الوقت لاتخاذ القرارات. لقد ارتقى آباؤنا وأجدادنا إلى مستوى التحدي في عام ١٩٤٥. وحان دورنا الآن للعمل معاً لتحديد مسار مستقبلي أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة للجميع. فذلك في متناول أيدينا. وقد صاغ ذلك سلفي الموقّر، ليستر بيرسون، بوصفه وزيراً للخارجية والحائز على جائزة نوبل على هذا النحو:

”الحقيقة هي أن الرد على كل تحد يحمل في طياته التهديد بالموت والدمار كان يأتي دائماً من [الناس] الأحرار: لن يكون ذلك. ومن خلال تلك الردود [نحن] لم ننقذ [أنفسنا] فحسب، بل... ضمنّا مستقبلنا“.

وفي ذلك الجهد النبيل، يمكن الاعتماد على كندا اليوم وفي الأيام والأشهر والسنوات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سونغ كيم، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): أهنئ معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأنا واثق بأن قيادته القديرة ستقودنا إلى نجاح كبير. وفي مواجهة التحديات والأزمات التي لم يسبق لها مثيل، آمل أن تكون هذه الدورة مناسبة هامة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتبادل الخبرات المفيدة فيما بينها من أجل التغلب على الصعوبات، وتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، وفتح آفاق مستقبل جديد عن طريق الأمل.

لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أودت بالحياة الغالية لما يقرب من ٤,٧ مليون شخص، متأججة. وهي تؤدي إلى تفاقم سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم بسبب الركود الاقتصادي والتمييز العنصري واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. إن الاحترار العالمي يؤدي إلى أنماط مناخية غير طبيعية مدمرة تؤثر في كل جزء من أجزاء العالم في وقت واحد وتُعلّمنا الدرس الجادّ بأنه لا ينبغي لأحد أن يغض الطرف عن تغير المناخ. ومما زاد الطين بلّة أن السلوك الأناني والظالم لبعض الدول الأعضاء وقوى بعينها قد ضمنت استمرار النزاعات والمنازعات العرقية بين البلدان والأمم، مع معاناة الأبرياء في مناطق كثيرة من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. وليس من قبيل المبالغة القول إن المجتمع الدولي يواجه أخطر أزمة له منذ تأسيس الأمم المتحدة. يتطلب ذلك الواقع أن تجد جميع الدول الأعضاء على وجه الاستعجال الحلول المناسبة لمشاكلنا، مع البقاء أكثر إخلاصاً من أي وقت مضى لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، فضلاً عن تجميع إرادتها السياسية وجهودها وتعزيز التعاون المتبادل.

وأود أولاً أن أبرز الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجالي مكافحة الجائحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بغية الإسهام بنشاط في مناقشتنا لموضوع هذه الدورة المتعلق بالتعافي من الأزمة الصحية العالمية وبناء القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود. إن ظروف بلدي، بسبب عوامل خارجية، غير مواتية على الإطلاق مقارنة بظروف الدول الأخرى. بيد أن الظروف لم تثن عزيمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تقيدها قط. إننا نتقدم بقوة على مسار التنمية الذي كنا نصبو إليه، استناداً إلى البيئة السياسية الأكثر استقراراً وصلابة في العالم ومن خلال جهودنا الخاصة للتغلب على جميع أنواع العوامل والتحديات المزعجة في طريقنا. وبفضل الجهود المطردة التي تبذلها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستويات معيشة الناس، أحرزنا تقدماً أبيّاً وقيماً. إن السياسة الأساسية الحالية لحكومتنا مصممة للتعامل مع الأزمة الصحية العالمية وتغير المناخ من خلال خطة بعيدة النظر، وتوفير ظروف معيشية محسّنة وأكثر استقراراً للناس مع زيادة الإنتاج الزراعي بشكل مستدام.

وبما أننا نعتبر الحجر الصحي الشامل ضد كوفيد-١٩ أمراً حاسم الأهمية، فقد اتخذت الحكومة تدابير شاملة لمكافحة الجائحة

تظهر التعاطف مع الجميع وتضمن العمل الموحد. ويعتقد وفد بلدي أننا بينما نعمل على التعافي من كوفيد-١٩، بات من المهم أن يتخذ كل بلد تدابير لمكافحة الجائحة تتناسب مع ظروفه الخاصة، مع شعور كبير بالمسؤولية عن حياة وسلامة شعبه. وفي مواجهة الجائحة العالمية التي طال أمدها والتي تستمر في الانتشار، سنحافظ بشكل موثوق على حياة شعبنا وسلامته ورفاه بلدنا من خلال تعزيز النظام القائم لمكافحة الجائحة مع تدابير محسّنة.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة الصحية العالمية والأحوال الجوية غير الطبيعية، حققنا عدداً من الإنجازات من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستويات معيشة الناس. إن القطاع الصناعي يمضي قدماً، حيث ركّزنا مختلف الجهود على تعزيز قدرات البلد في مجال التنمية الداعمة ذاتياً. كما أن آفاقاً جيدة قد فُتحت في القطاع الزراعي فيما يتعلق بوضع تنفيذ خطة إنتاج الحبوب لهذا العام على أساس سليم من خلال التقليل إلى أدنى حد من الآثار الكارثية لتغير المناخ.

إن حزب العمال الكوري يتمسك دائماً بواجبه في توفير حياة مستقرة للشعب الكوري، بوصفه المبدأ الأسمى لأنشطته، وتحسينها باطراد. ووفقاً لقرار اتخذ في اجتماع هام قبل فترة، اتخذ بلدنا تدابير لتزويد أطفاله بانتظام بغذاء مغذ مثل منتجات الألبان مجاناً على نفقة الدولة، حتى في هذا الوقت العصيب. وسيتم بناء عشرات الآلاف من المنازل الحديثة سنوياً على نفقة الدولة وتخصيصها للشعب، وذلك بفضل السياسة الموجهة نحو الشعب التي تنتهجها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، وضعت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطة تشمل تحسين الأنهار والتشجير من أجل مكافحة التحات وصيانة الحواجز الصخرية ومشاريع سد المد والجزر في جميع أنحاء البلد. وستتولى الحكومة إدارة تلك المشاريع على أساس منتظم لمدة خمس سنوات، وتتخذ تدابير صارمة لإدارة الأزمات من أجل التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات والأعاصير المدارية. وأعتقد أن إنجازات حكومة بلدي في التعامل مع أزمتي الصحة وتغير المناخ العالميتين ستسهم في جهود المجتمع الدولي للتعافي من كوفيد-١٩ وبناء قدرة مستدامة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي.

ويواجه العالم صعوبات أكبر من أي وقت مضى، مع تحديات وتهديدات، كبيرة وصغيرة، في كل مكان. وحتى في ظل هذه الظروف، فقد حققنا نجاحا كبيرا وحصلنا على امتنان شعبنا ودعمه. في ظل التوجيه السياسي الحكيم لحزبنا وقيادة دولتنا، نعمل بثبات على إحداث تغييرات تنموية من خلال جهودنا الخاصة. شعبنا يثق بالحزب والحكومة موحدا بطريقة تفكيره ومصيره. وهنا تكمن قوة دولتنا التي لا تقهر ومصدر قوتها التي لا تنضب.

قبل ثلاثين عامًا، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أصبحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدولة العضو رقم ١٦٠ في الأمم المتحدة عندما اعتمدت الجمعية العامة، في الجلسة العامة الأولى لدورتها السادسة والأربعين، بالإجماع القرار ١/٤٦، الذي رحبت فيه بالجمهورية إلى مجتمع الدول. وبما أن بلدنا وأمتنا ظلا منقسمين، فقد نظرت الجمهورية في البداية في الانضمام إلى الأمم المتحدة بغية تحقيق إعادة التوحيد. وتحقيقا لهذه الغاية، حافظنا باستمرار على الموقف الذي مفاده أنه ينبغي لكوريا الشمالية والجنوبية الانضمام إلى الأمم المتحدة تحت اسم واحد بعد الاتحاد وإعادة التوحيد، أو بدلا من ذلك أنهما يجب أن يتشاركا مقعدا واحدا إذا حدثت إعادة التوحيد بعد الانضمام إلى المنظمة. ولكن المحاولات المناهضة لإعادة التوحيد والمناهضة للوطن أصبحت علنية على نحو متزايد، مما جعل الانقسام الوطني دائما ومشروعا وسعت إلى عزل الجمهورية دوليا من خلال مسألة عضوية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اتخذنا التدبير الحاسم المتمثل في الانضمام إلى الأمم المتحدة بمبادرة منا.

إن الأمة الكورية وشعبيها، اللذين عاشا على نفس الأرض لآلاف السنين وأجيال عديدة تحمل نفس السلالة، انقسما بشكل مصطنع بفعل قوى خارجية في منتصف القرن العشرين، وانضمتا في النهاية إلى الأمم المتحدة بمقعدين. كانت تلك مأساة في الواقع. ونتيجة للحرب

العالمية الثانية، أنشئت الأمم المتحدة، وهي المسؤولة الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، وعلى الرغم من إرادة ورغبة الأمة الكورية، انقسمت شبه الجزيرة الكورية إلى قسمين، ومنذ ذلك الحين تشهد توتراً وعدم استقرار مستمرين. كان هذا هو السبب الجذري للألم والمعاناة اللذين لحقا بالأمة الكورية. لا أحد يستطيع أن ينكر هذه الحقيقة. ولن ينسى ذلك وقد تناقلته الأجيال.

كما يود المجتمع الدولي التوصل إلى حل سلمي لمسألة شبه الجزيرة الكورية، من أجل الأمة الكورية. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوضيح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الأسباب الجذرية للقضية التي لم تحل بعد في شبه الجزيرة الكورية، وبشأن السبل الأساسية لضمان السلام والاستقرار الدائمين هناك. نحن نؤمن بتحديد الأسباب الجذرية للمشكلة قبل محاولة حلها. لقد مرت ثلاثة عقود منذ نهاية الحرب الباردة. ولكن شبه الجزيرة الكورية لا تزال في حلقة مفرغة من التوترات والمواجهات التي تلوح في الأفق. والسبب الأساسي وراء ذلك هو سياسة العداء تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تدرك دول أعضاء كثيرة حتى يومنا هذا أن مسألة شبه الجزيرة الكورية تعود إلى السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والأسوأ من ذلك، أنها تعاني من سوء الفهم بأن الولايات المتحدة أصبحت معادية لبلدي فقط بسبب القضية النووية.

إن امتلاك بلدي للأسلحة النووية ليس هو الذي أثار موقف الولايات المتحدة العدائي تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بل على العكس من ذلك، فإن الولايات المتحدة، أكبر قوة نووية في العالم، هي التي استعدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشكلت تهديدا نوويا عليها لأكثر من ٧٠ عاما. وسياستها العدائية ليست مجردة على الإطلاق. إننا نواجه تهديدات عسكرية وأعمالا عدائية من الولايات المتحدة يوميا. ومنذ اليوم الأول لتأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تعترف الولايات المتحدة بسيادتنا، وعاملتنا كدولة معادية، وأظهرت صراحة عدائها للنظام الاشتراكي الذي اختاره شعبنا. وقد صنفت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة شيوعية ودولة ذات اقتصاد غير سوقي. كما عرقلت تماما، مؤسسيا وتشريعا، إقامة علاقات بين بلدينا في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة، مستخدمة الذرائع غير المعقولة المتمثلة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل ورعاية الإرهاب والقمع الديني وغسل الأموال، وغير ذلك.

وإذا لم تكن هذه سياسة عدائية، فما هي إذن – سياسة ودية؟ إن السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتجلى في أوضح صورها في تهديداتها العسكرية ضدنا. لا توجد قوات أجنبية، ولا توجد قاعدة عسكرية أجنبية واحدة على أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لكن في كوريا الجنوبية، يتمركز ما يقرب من ٣٠ ألف جندي أمريكي في العديد من القواعد العسكرية، وتحافظ على وضع الحرب للقيام بعمل عسكري ضد بلدي في أي لحظة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تجر قط – ولا مرة واحدة – مناورة عسكرية حول الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة أجرت كل أنواع التدريبات الحربية في شبه الجزيرة الكورية وحولها وفي المياه الكورية كل عام على مدى العقود العديدة الماضية عن طريق حشد القوات العسكرية والبحرية والجوية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك قواتها الخاصة في كوريا الجنوبية، وهددتنا من خلال المظاهر العسكرية المثيرة للرهبة، في حين أنها تواصل نشر العديد من الأسلحة في كوريا الجنوبية. في آب/أغسطس ٢٠٢١، وعلى الرغم من تحذيراتنا المتكررة، أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في تحد تدريبات قيادة مشتركة، وهي مناورة حرب صريحة ذات طابع هجومي. والفرق بين تلك التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة التي نظمتها الولايات المتحدة على مدى العقود العديدة الماضية هو في الاسم فقط.

ولم تكن العلاقات بين الكوريتين خالية من تدخل الولايات المتحدة وعرقلتها، حيث تمركزت الولايات المتحدة بقواتها في كوريا الجنوبية ورسخت تواجدها بسلاسل التحالف العسكري. وعلاوة على ذلك، لم تنفذ الاتفاقات بين الكوريتين بأمانة بسبب السلوك العدائي لسلطات كوريا الجنوبية، التي تعطي الأولوية للتعاون مع حليف على تحقيق الانسجام فيما بين الأمة.

يجب على المجتمع الدولي ألا يغفل حقيقة واحدة، وهي أن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ليست مجرد مثال على العلاقات بين الدول غير الصديقة التي لا تتمتع بعلاقات دبلوماسية، بل هي مثال لتلك العلاقات بين الدول المتحاربة التي دخلت حالة حرب من الناحية القانونية. إن احتمال اندلاع حرب جديدة في شبه الجزيرة الكورية لم يتم احتواؤه بسبب القسوة التي أبدتها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بل لأن دولتنا ما فتئت تطور رادعا موثوقا به يمكن أن يبعد القوات المعادية ويردع محاولاتها للغزو العسكري. لقد اكتسبنا قوة موثوقة للدفاع عن أنفسنا من خلال الجهود المستمرة، مع نظرة ثاقبة واضحة لمتطلبات العصر، والتي تتطلب أن نمتلك القوة التي نحتاجها للدفاع الوطني في البيئة الجيوسياسية الحالية وتوازن القوى في شبه الجزيرة الكورية، وكذلك العلاقات الدولية المتوترة باستمرار.

لا يوجد بلد على وجه الأرض يتعرض لتهديد دائم بالحرب كالذي يواجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويتوق شعبها إلى السلام. إن ما نعنيه بردع الحرب هو حرفيا الحق المشروع في الدفاع عن النفس – حق يمكن أن يردع الحرب العدوانية ويمكننا من الدفاع عن أنفسنا. كما يعلم العالم بأسره، وإثارة لقلق الولايات المتحدة الكبير، فإننا نقوم بالطبع بتضمين وسائل هجومية قوية في سبلنا لردع الحرب. ومع ذلك، لا نود أن نستهدف أي طرف بتلك السبل. وبعبارة أخرى، لن ننتهك أو نهدد أمن الولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية أو البلدان المجاورة لنا. إننا ببساطة نبني دفاعنا الوطني من أجل الدفاع عن أنفسنا وحماية أمن بلدنا وسلامه بشكل موثوق.

ولهذا السبب، لا نقول تهورا بأننا نبني قوة عسكرية جيدة بما يكفي لردع الاستفزاز. بيد أن التهديدات العسكرية التي تتعرض لها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة والقوات الخاضعة لها تشهد تطورا مستمرا مع مرور الوقت.

وتنفق الولايات المتحدة مبالغ هائلة جدا من المال – أكثر من ٧٠٠ مليار دولار سنويا – على تطوير أسلحة فوق صوتية، وأسلحة بعيدة المدى دقيقة التوجيه، وجيل جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات، وقاذفات استراتيجية نووية، وجميعها مصممة للاستخدام أولا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حرب كورية مقبلة. وقد كانت سلطات كوريا الجنوبية مؤخرا مصممة على تطوير أسلحة حديثة جدا بموافقة ضمنية ورعاية من الولايات المتحدة، وتم شحن معدات حربية كبيرة إلى كوريا الجنوبية. وهذه التحركات الخطيرة تغير ميزان القوى العسكرية في شبه الجزيرة الكورية. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة وحليفتها العسكرية كوريا الجنوبية تزيدان من تهديداتهما العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلا يمكن لأحد أن ينكر على بلدي حقه المشروع في الدفاع عن نفسه بتطوير واختبار وتصنيع وحيازة أسلحة تعادل تلك التي يمتلكانها أو يطورانها.

وقد ذكر الرئيس كيم جونغ – أون، رئيس لجنة شؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريره إلى المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري، أن مفتاح إقامة علاقات جديدة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هو تخلي الأخيرة عن عدائها لبلدي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن الموقف المبدئي المتمثل في أننا سنتعامل أيضا مع الولايات المتحدة وفق مبدأ التكافؤ في القوة والنوايا الحسنة المتبادلة في المستقبل.

والولايات المتحدة أمامها الآن خياران. الخيار الأول هو الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والعالم بالتخلي كليا وبشجاعة عن سياستها العدائية التي عفا عليها الزمن تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أعربت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مرارا وتكرارا، شفويا وكتابيا، عن عدم وجود نية عدائية تجاه بلدي، داعية إلى الدخول في حوار معنا. ولكن كما أظهر الواقع، لم يكن ذلك أكثر من خطاب منمق للتغطية على عدائهم.

وينبغي للإدارة الحالية أن تبرهن على سياستها المعلنة بعدم وجود نية عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال الإجراءات العملية بدلا من الأقوال. وينبغي لها أيضا أن تضع حدا لمعاييرها المزدوجة تجاه بلدي. وإذا اتخذت الولايات المتحدة قرارا

شجاعا بالتخلي عن سياستها العدائية، فإننا مستعدون أيضا للرد بالمثل. ولكننا لا نعتقد في الوقت الحاضر أن هناك أي احتمال بأن تتخلى الولايات المتحدة حقا عن تلك السياسة. ومع ذلك، لن نتوسل إليها لتفعل ذلك. وخلال المواجهة بين بلدينا التي امتدت لأكثر من نصف قرن، اعتدنا تماما على التهديدات العسكرية للولايات المتحدة، ونعرف الآن جيدا كيفية التعامل مع ذلك البلد المعادي جدا. لقد تعلمنا كيفية التعامل مع العداء واكتسبنا خبرة واسعة. وسنستمر في رصد التغييرات في سياستها تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا حاولت الإدارة الأمريكية الحالية حل مسألة شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر فشلت الإدارة السابقة في فعله، بالاعتماد على نفس الوسائل والأساليب التي عفا عليها الزمن، فإن النتيجة لن تكون مختلفة. وإذا استمرت الولايات المتحدة في التصرف بنفس الطريقة من أجل تهديدنا واستفزازنا، واعتمدت على إرث الحرب الباردة مثل التحالفات العسكرية، فإن الأمور لن تنتهي على ما يرام. وقد أعلنت الولايات المتحدة منذ وقت ليس ببعيد، عندما سحبت قواتها من أفغانستان، أنها وضعت حدا لأطول حروبها، التي استمرت لمدة ٢٠ عاما. ولكن في الواقع، استمرت الحرب الكورية لأكثر من ٧٠ عاما. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد إنهاء الحرب الكورية، وهي أطول حروبها أمدا، وإذا كانت ترغب حقا في تحقيق السلام والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية، فعليها أن تتخذ الخطوة الأولى نحو التخلي عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإنهاء مناوراتها العسكرية المشتركة ووقف نشر جميع أنواع الأسلحة الاستراتيجية التي تستهدف بلدي في شبه الجزيرة الكورية وحولها بشكل دائم. وإنني على اقتناع بأن العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك العلاقات بين الكوريتين، سوف تتحسن إذا امتنعت الولايات المتحدة عن تهديد بلدي وتخلت عن عدائها له.

إن جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ ومشكلة اللاجئين والمنازعات التي لا نهاية لها فيما بين الدول، تبرز باعتبارها قضايا ساخنة. وتكمن وراء ذلك سياسات التدخل التي تخدم المصالح الذاتية للولايات المتحدة والغرب. لقد أودت الأزمة الأفغانية بحياة عشرات الآلاف من الأبرياء، وأدت إلى تدفق ملايين اللاجئين، فضلا عن انهيار الدولة والنظام الاجتماعي في البلد. وهذا دليل واضح على العواقب المأساوية للاستخدام العلني للقوات المسلحة ضد دولة ذات سيادة والتدخل في شؤونها الداخلية واحتلالها من جانب القوات الأجنبية.

والواقع يتطلب على وجه الاستعجال أن تصبح الأمم المتحدة منظمة دولية عادلة تتمتع بسلطة تنفيذية قوية للاضطلاع بولايتها وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ومن الملح جدا أن نجعل مجلس الأمن جهازا مسؤولا وغير متحيز ويسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه صراحة في الميثاق. والمجلس ليس أداة سياسية تتخذ من خلالها قوى عالمية معينة القرارات بشأن العلاقات الدولية ومصير الدول ذات السيادة بمعايير مزدوجة وعلى أساس مصالح تلك القوى وأولوياتها. ولم ينبس مجلس الأمن ببنت شفة عن تكديس الأسلحة بشكل متهور وعن أعمال الحرب الإجرامية التي ترتكبها بلدان بعينها مثل الولايات المتحدة والقوات الخاضعة لها. وبدلا من ذلك، يغتنم المجلس كل فرصة لإلقاء اللوم على تدابير الدفاع عن النفس المشروعة التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا دليل واضح على أن الأمم المتحدة لا تمثل مصالح طائفة واسعة من المجتمع الدولي، بل إنها تحولت إلى دائرة مغلقة تضم القلة المحظوظة. ولمنع التعسف والعجرفة في مجلس الأمن، ينبغي أن نزيد تمثيله للبلدان النامية، التي تشكل أغلبية الأمم المتحدة. ومن الضروري أيضا تنقيح قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها بحيث يمكن رفض القرارات المتخذة في مجلس الأمن، عند الاقتضاء، من خلال قرارات الجمعية العامة، التي تعكس إرادة الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وبعد ذلك، ولكي تكون الأمم المتحدة منظمة عادلة ذات قدرات عملية، ينبغي أن ننشط عملها على أساس مبدئي المساواة في السيادة بين جميع الدول واحترام المساواة في الحقوق لجميع الشعوب وحقها في تقرير المصير. وكفالة المساواة في السيادة واحترام المساواة في الحقوق وتقرير المصير هما من المبادئ الأساسية للميثاق وحجر الزاوية في وجود المنظمة ذاته. وتحاول بعض الدول الأعضاء فرض القيم الغربية

والنظام الدولي القائم على القواعد من جانب واحد على الدول ذات السيادة تحت ستار الدفاع عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وهذه المحاولات للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ذات سيادة هي انتهاكات جسيمة لمبدأ المساواة في السيادة. ولا تزال الفوضى والاضطرابات وسفك الدماء والعنف مستمرة بلا هوادة في بعض البلدان بسبب التدخل الأجنبي. وتثبت تلك الأحداث التعيسة أن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا مباشرا بالحقوق السيادية وأنه بدونها لا يمكن للناس أن يتجنبوا مصير الأمم بلا دول المحفوف بالبؤس والكوارث.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتخلص من ازدواجية المعايير والميل الظالم إلى تفضيل مواقف بعض البلدان والقوى. بل ينبغي لها أن تكفل الحياد والإنصاف الكاملين، كما يقتضي الميثاق، الذي يتمثل عموده الفقري في مبدئي المساواة في السيادة واحترام المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة لتقديم دعمه وتشجيعه الكاملين لحكومة كوبا وشعبها، الذي يواصل المضي قدما رافعا راية الاشتراكية خفاقة في مواجهة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لفرض جزاءات وحصار غير قانونيين وتقويض كوبا من الداخل. وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا الدائم للبلدان المستقلة، مثل سورية وفلسطين وشعبيهما، وتضامننا معهما في كفاحهما الذي لا يلين لحماية كرامتهما الوطنية وسيادتهما وسلامتهما الإقليمية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمسك بأفكارها الأساسية الثابتة في مجال السياسة الخارجية، وهي الاستقلال والسلام والصداقة. وفي المستقبل أيضا، سيضطلع بلدي بمسؤولياته وواجباته لتعزيز وحدته وصداقته مع كل بلد في العالم يحترم سيادتنا، من أجل تحقيق العدالة والمساواة الحقيقيتين على الصعيد الدولي، وكفالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية العالم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي ديان، رئيس وفد جمهورية غينيا.

السيد ديان (غينيا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، سيدي الرئيس، بالنيابة عن فخامة العقيد مامادي دومبويا، رئيس اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية، ورئيس جمهورية غينيا ورئيس الدولة، أود أن أتقدم لكم بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية السادسة والسبعين. وإنني على اقتناع راسخ بأن الجمعية ستستفيد كثيرا من خبرتكم الثرية، سيدي، ويمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من وفد بلدي في الاضطلاع بمهمتكم الهامة.

السيد الرئيس، إن سلفكم، معالي السيد فولكان بوزكير، وفريقه، يستحقان التقدير والاحترام على الكفاءة التي أدارا بها أعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية.

كما أود أن أكرر للسيد أنطونيو غوتيريش الإعراب عن خالص التهاني على إعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة. وعليه، نود أن نعرب له عن تقديرنا الكبير للبراعة التي أدى بها مهمته الحساسة. فمنذ توليه قيادة المنظمة لم يتوقف قط عن تعزيز تعددية الأطراف كأداة أساسية في إدارة الشؤون العالمية. ونؤكد من جديد دعم غينيا الثابت لعملية الإصلاح التي شرع فيها.

ولذلك فإن موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، هو موضوع ملائم وفي التوقيت المناسب تماما. والواقع أن هذه الدورة للجمعية العامة، مثل سابقتها، تُعقد في وقت له خصوصيته، إذ أنه يتسم بعودة انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وظهور متحورات جديدة لا تزال تؤثر سلبا على صحة شعوبنا وسلامتها وحياتها، وكذلك على اقتصادات دولنا، التي تواجه بالفعل تباطؤا في التجارة الدولية، وانخفاضا في الاستثمارات، وتراجعا في أسعار المواد الخام، وكل ذلك في ظل ندرة في مصادر التمويل. وقد أدت هذه الحالة إلى إبطاء كبير في وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما عرض للخطر المكاسب التي تحققت.

لقد أظهر كوفيد-١٩ اعتماد العالم على التكنولوجيا والاتصال الرقمي، اللذين لا يمكن لأكثر من نصف سكان العالم الحصول

عليهما. هذا الوضع يفاقم عدم المساواة ويقوض قدرة الفئات الأكثر ضعفا على الصمود ويقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك إعادة هيكلة البنيان المالي الدولي، وبناء الهياكل الأساسية الرقمية، وإنتاج اللقاحات وتوزيعها توزيعا عادلا.

وفي هذا السياق، ترحب جمهورية غينيا بالتدابير التي اتخذتها المؤسسات المالية والمنظمات المتخصصة لتخفيف الدين العام، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وتخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة ٦٥٠ بليون دولار وتمويل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار العواقب غير المتناسبة لجائحة كوفيد-١٩ على الدول.

إن جمهورية غينيا، كغيرها من البلدان، لم تتقاعس في مواجهة هذه الجائحة. فبعد ظهور أول حالة كوفيد-١٩ في ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠ وضعت السلطات الغينية خطة طوارئ، والتي أصبحت خطة وطنية للتأهب ومكافحة كوفيد-١٩، وذلك لتنسيق وتعزيز تدخلات وقدرات الخدمات الصحية بشكل أفضل. ويتطلب تنفيذ خطة الطوارئ هذه اتخاذ تدابير مثل الفحص والتطعيم المستمرين، وزيادة عدد مواقع التطعيم، وتنفيذ استراتيجية تطعيم تعطي أولوية للطلاب وربات البيوت، ومراعاة التدابير الوقائية.

وقد سعت جمهورية غينيا، بدعم من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، وبأموالها الخاصة، إلى تحسين معدل التطعيم. مع ذلك، وفي ضوء حجم التحدي، ما زلنا نطلب دعم المجتمع الدولي حتى يتمكن جميع سكان غينيا من الحصول على اللقاحات. وغينيا ممتنة لجميع المانحين الذين كانوا على استعداد لمساعدتها في هذه المرحلة الصعبة.

وإلى جانب جائحة كوفيد-١٩، فإن العالم لا يزال يعصف به الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والجوع، وتغير المناخ، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، والتطرف العنيف، والتعصب، والعنصرية، والنزاعات بجميع أنواعها، وعدم المساواة. هذه الآفات المعرقلة لآمالنا تستلزم منا الاهتمام المستمر والتصدي القوي. وغني عن القول إن السلم والأمن قد تم تقويضهما في أماكن مختلفة من العالم، وذلك على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي. والواقع أن منطقة الساحل تشهد تصاعدا في الهجمات الإرهابية منذ بعض الوقت. ولا تزال الجماعات المسلحة الموجودة في المناطق الحدودية تتسبب لسكانها في الكثير من الأحزان وتقوض المؤسسات الجمهورية. ولذلك نكرر تأكيد دعمنا الكامل لأعمال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ونجدد الدعوة إلى زيادة مساعدة المجتمع الدولي لها.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تبعث على القلق. إن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتطلب إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة وضمن الحدود المعترف بها دوليا قبل عام ١٩٦٧.

وفي هايتي، لا يزال اغتيال الرئيس جوفينيل مويس محفورا في ذاكرتنا. نؤكد من جديد خالص تعاطفنا مع شعب وحكومة هايتي، وندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهد لمساعدة هذا البلد وهو يواجه دوامة من العنف والكوارث الطبيعية.

وتؤكد جمهورية غينيا مجددا تضامنها الدائم مع الشعب الكوبي في كفاحه المشروع من أجل رفع الجزاءات الاقتصادية والتجارية الأحادية الجانب المفروضة عليه منذ عقود.

لم يسبق لكوكبنا أن تعرض لكل هذا الخطر من جراء إزالة الغابات وانبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ. وإذ نستعد للانضمام إلى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في غلاسكو، اسكتلندا، فإن بلدي الذي يتولى رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين منذ ١٨ كانون الثاني/يناير يساوره القلق إزاء تأخر التمويل المناخي، فضلا عن عدم وفاء كبار الملوثين بالتزاماتهم. ويعتزم بلدي، بوصفه المتحدث باسم ١٣٤ دولة، أن يؤدي دوره الكامل في هذا الاجتماع العالمي، الذي سيتيح استعراض البرامج العالمية الرامية إلى الحد من التلوث وحماية الصحة وتعزيز الخطط الوطنية للإنعاش الاقتصادي. ولن نتوقف عن الإصرار على ضرورة أن تدعم البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية،

التي هي الضحايا الرئيسيون للاحترار العالمي. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا البالغ لجميع الدول الأعضاء التي وضعت ثقتها في بلدنا لترؤس هذه المجموعة الهامة، والتي تزداد أهمية دورها في الدفاع عن مصالح البلدان النامية.

في ٥ أيلول/سبتمبر، تولت اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية، بقيادة فخامة العقيد مامادي دومبويا، زمام مصير جمهورية غينيا. ومنذ توليها السلطة أكدت اللجنة من جديد تفانيها في جميع التزامات غينيا الدولية بمد يد التعاون إلى المجتمع الدولي. ومن منطلق الرغبة القوية في الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعب غينيا في تحقيق السلام والتقدم الديمقراطي، شرعت اللجنة، منذ ١٤ أيلول/سبتمبر، في إجراء مشاورات وطنية تفضي إلى انتقال سلمي وشامل للجميع من أجل العودة إلى النظام الدستوري. إن هذه المشاورات التوافقية، التي ينبعث الأمل من الحماس الحقيقي لها، ستجعل من الممكن وضع خارطة طريق لعملية الانتقال، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومراجعة القوائم الانتخابية، وصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومقبولة عالميا.

وقد اتخذت اللجنة بالفعل تدابير لتخفيف حدة الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بما في ذلك الإفراج عن الأشخاص الذين اعتقلوا أثناء مظاهرات المعارضة وإعادة فتح الحدود الجوية والبرية والبحرية لضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع وتعزيز علاقات حسن الجوار. وتم اتخاذ خطوات للسماح للأحزاب السياسية والمجتمع المدني بأن تعمل بحرية.

وبغية عدم ترك أحد خلف الركب، دعت اللجنة المغتربين الغينيين، أينما كانوا، إلى المساهمة في بناء مؤسسات قوية ومستدامة. وفي هذا التعهد التاريخي بإعادة بناء البلد، تطلب السلطات الغينية الجديدة دعم جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بغية جعل غينيا دولة حقيقية تقوم على سيادة القانون.

وفي كفاحنا المشترك لبناء عالم جديد، تقدر غينيا تعزيز تعددية الأطراف، التي هي السبيل الوحيد لقيادة البشرية نحو غد أفضل، في إطار أمم متحدة يتم إصلاحها وتنشيطها وتكون أكثر ديمقراطية، مما يفضي إلى تعاون داعم وشامل للجميع.

ويجب أن تُحل أخيرا مسألة تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن من أجل فعالية الأمم المتحدة ومن أجل العدالة التي تستحقها أفريقيا والأفارقة. ونكرر في هذا الصدد التأكيد على الموقف الأفريقي الموحد، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. الرخاء والسلام اللذان ينعم بهما الجميع في العالم هما على المحك. وكما كان الحال في الماضي، لن تدخر غينيا جهدا لتقديم مساهمتها المتواضعة في تحقيق عالم يسوده السلام والعدالة والتضامن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارليتو نونيس، رئيس وفد تيمور – ليشتي.

السيد نونيس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية يسرني ويشرفني كثيرا أن أتلو بياننا الوطني باللغة البرتغالية أمام الجمعية العامة في مناقشتها العامة.

(تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية)

سأقرأ بيانا من فخامة السيد فرانسيسكو غوتيريش لو – أولو، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

”قبل ١٩ عاما بالضبط، أصبحت تيمور – ليشتي العضو رقم ١٩١ في الأمم المتحدة، ويشرفني اليوم أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. أهنئكم، سيدي الرئيس، وأنا ممتن لمساهمات سلفكم، فخامة السيد فولكان بوزكير. كما أشيد بكم على قيادتكم القديرة وتصميمكم على قيادة الجمعية خلال فترة عصيبة، وكذلك على جعل عقد هذه الدورة بالحضور الشخصي ممكنا. علاوة على ذلك، أهنئ معالي السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة. والموضوع الذي اختاره رئيس الجمعية العامة للمناقشة العامة هذا العام يجسد بدقة الفرص والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة.

”لقد أفرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديات عالمية لم تؤثر على قطاع الصحة فحسب، بل كان

لها أيضا تأثير مدمر على الجبهة الاجتماعية والاقتصادية من خلال عكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وأسفرت عن ركود اقتصادي وزيادة تفاقم التحديات الهيكلية القائمة من قبل، وتعميق عدم المساواة بين الدول، وتسببت في ضائقة اجتماعية وفي نشوب نزاعات وفي الجوع مما دفع الناس في نهاية المطاف إلى فقر مدقع. إن للأمم المتحدة دورا سياسيا رئيسيا تؤديه في حشد التعاون والتضامن الدوليين للتغلب على التحديات العالمية الراهنة المتعددة الأوجه والمتشابكة المتصلة بهذه الجائحة. وينبغي أن تستمر في العمل كمنبر للتعاون الدولي والتضامن على نطاق العالم في التصدي لجائحة كوفيد-١٩ الحالية من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وبطريقة أكثر مرونة واستدامة.

”وفي هذا السياق، من المهم ضمان أن يعالج التعاون الدولي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ على أشد الناس والبلدان حرمانا وضعفا – وخاصة أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تعاني من النزاعات أو الخارجة منها – من أجل التخفيف من حدة التحديات الهيكلية التي تواجهها والتي زادت الجائحة من تفاقمها وضمان تركيز التعاون الدولي على هذه الآثار.

”لقد سجلت تيمور – ليشتي منذ بداية الجائحة وحتى ٢٧ أيلول/سبتمبر أكثر من ١٩ ألف حالة، تعافت منها تماما أكثر من ١٨ ألف حالة، وكانت هناك ١١٣ حالة وفاة. وبما أن تيمور – ليشتي هي من أقل البلدان نموا ودولة جزرية صغيرة نامية، فإن كوفيد-١٩ يشكل ضغطا كبيرا على نظامنا للرعاية الصحية الضعيف أصلا، والذي يفتقر إلى المرافق والموارد اللازمة لمواجهة الجائحة بفعالية. ويظل بلدي يؤيد اللقاحات باعتبارها منفعة عامة عالمية، وينبغي أن تكون في متناول الجميع، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الحالات الخاصة. ويجب على المجتمع الدولي أن يسد الفجوات في التطعيم في البلدان المنخفضة الدخل التي لم تلقح حتى الآن سوى نسبة ضئيلة تصل إلى ١,١ في المائة من سكانها. فبدون المساواة في الحصول على اللقاحات لن تتمكن بلدان كثيرة، بما فيها تيمور – ليشتي، من حماية مواطنيها وأبنائها من الفيروس. ومع ذلك تشيد تيمور – ليشتي بشركائها في التنمية، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، وغيرها من الجهات الفاعلة التي أسهمت في التغلب على الظروف التي أوجدتها جائحة كوفيد-١٩. ونحن في غاية الامتنان لسخاء شركائنا، الذي مكننا من إعطاء أكثر من ٦٠٠ ألف جرعة، وبذلك قمنا بتطعيم ما مجموعه ٣٠ في المائة من السكان البالغين.

”يظل تغير المناخ على رأس جدول أعمالنا. فنحن نواجه مصاعب خاصة ناجمة عن تأثير تغير المناخ في الوقت الذي نكافح فيه جائحة كوفيد-١٩. إن البلدان التي تعاني من حالات خاصة، بما فيها تيمور – ليشتي، كثيرا ما تضطر إلى التعامل مع الظواهر الجوية الشديدة الناجمة عن تغير المناخ، مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والاحترار العالمي، والتي في نهاية المطاف تعرض وجودنا للخطر وتشكل تهديدا للبشرية وحقوق الإنسان. وعلى صعيدنا الوطني، التزمت حكومتي بإعادة التحريج وإصلاح قيعان المجاري المائية. ومن الجدير بالذكر أيضا أننا نتخذ تدابير لمكافحة النفايات البلاستيكية. إن أنشطة إعادة التحريج تضمن هطول كميات أكبر من الأمطار وبيئة أنظف. ولتعزيز تلك الإجراءات قمت أنا بإطلاق حملة وطنية بعنوان ”مواطن واحد، شجرة واحدة“، والتي حظيت بدعم خاص من منظمات الشباب. ولإعادة التأكيد على إجراءاتنا في هذه المجالات قمت مؤخرا بتعيين مبعوث خاص وسفير متجول لضمان تمثيل تيمور – ليشتي وإسماع صوتنا في المناقشات والمفاوضات الدولية بشأن المسائل المتصلة بتغير المناخ.

”وبينما نستعد للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في غلاسكو هذا العام، تشعر تيمور – ليشتي بالسرور إزاء العملية التحضيرية الجارية وتتطلع إلى التوصل إلى نتيجة بناءة للمؤتمر في تحقيق التعاون الدولي لزيادة الجهود العالمية من أجل الوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس، وذلك حتى نتمكن من حماية كوكبنا للأجيال الحالية والقادمة على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

”تبقى لنا تسع سنوات لتحقيق الأهداف العالمية لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، نحن بعيدون عن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع بطء وتيرة التنمية الحالية. وأقل البلدان نموا هي تلك التي تُركت خلف الركب. وكثير منها يعاني من مستويات عالية من التبعية الخارجية والتعرض لها ومستويات منخفضة من المرونة لتمكينها من التعافي من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية، وهي مشاكل تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ وجعلت تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة.

”وترحب تيمور – ليشتي بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ”جدول أعمالنا المشترك“ بشأن أفضل السبل للتصدي لتحدياتنا الحالية والمستقبلية. وفي هذا الصدد، ساهمت حكومة بلدي بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار لدعم جهود الأمين العام. لقد وصلنا إلى نهاية تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. بيد أننا لم نشهد تقدما كبيرا في تحقيقه. ولذلك، من المهم أن تركز جهودنا للتعافي من الجائحة على معالجة العوائق التي حالت دون أن يحقق برنامج عمل اسطنبول نفس الشيء في تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة. وقبل كل شيء، تكرر تيمور – ليشتي التأكيد على أن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة سيكون حافزا للتنمية، بالنظر إلى أن السلام والعدالة والإدماج والمؤسسات القوية ستهيئ الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي وتشكل الأسس للعمل اللائق والتثقيف الصحي والدول المزدهرة.

”تلتزم تيمور – ليشتي التزاما تاما بمبادئ تعددية الأطراف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتعتبر تيمور – ليشتي إحدى قصص نجاح مشاركة الأمم المتحدة في التمكين من إعمال مبدأ الحق في تقرير المصير.

”إن تجربتنا في الاضطلاع بعملية المصالحة مع إندونيسيا عقب غزوها واحتلالها توضح أهمية المصالحة في استعادة العلاقات الطيبة والتعاون على الرغم من آلام الماضي ومأساته. ولذلك، ستواصل تيمور – ليشتي تعزيز بناء السلام وبناء الدولة من خلال تبادل الخبرات المتصلة بالمصالحة والعدالة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومجموعة السبعة الموسعة، التي هي منبر للتعاون والتضامن بين البلدان المتضررة بالصراعات والهشاشة التي يسببها الصراع، والتي تسير على طريق الصمود. كما أننا ملتزمون بدعم القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد وتشجيع استخدام آليات التسوية السلمية لتسوية الخلافات والنزاعات. وعليه، فقد كانت تيمور – ليشتي قدوة في حل نزاعها الحدودي البحري مع أستراليا من خلال إجراءات التوفيق الإجبارية – وهي الأولى من نوعها – في إطار لجنة التوفيق عملا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

”ونؤكد أن عمليات الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادية تتعارض مع القيم والمبادئ المكرسة في الميثاق. ولذلك، لا تزال تيمور – ليشتي تشعر بقلق عميق إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي طال أمده المفروض على كوبا منذ أكثر من ستة عقود، وكان له آثار ضارة على حياة الشعب الكوبي وعلى تنمية البلد، بما في ذلك جهود كوبا الرامية إلى التصدي بفعالية لجائحة كوفيد-١٩.

”وفي هذا الصدد، تؤيد تيمور – ليشتي بقوة رفع الحصار وتعارض جميع التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

”كما نشعر بالقلق إزاء تزايد مستويات التوتر والصراع في ميانمار وأفغانستان، مما أسفر عن خسائر في الأرواح والمنازل، وتدهور احترام حقوق الإنسان، وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. وتدعو تيمور – ليشتي جميع الأطراف المعنية إلى حل خلافاتها عن طريق الحوار والمصالحة من أجل التوصل إلى حلول سلمية ودائمة. وفي الحالة الخاصة بميانمار، نرحب بالآلية الإقليمية للتصدي للتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ونقدر توافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي اعتمدته رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اجتماع قادتها الأخير. وفيما يتعلق بأفغانستان، تدعو تيمور – ليشتي إلى احترام حقوق المرأة وحقوق الشعب الأفغاني والأجانب الذين يريدون مغادرة البلد.

”وفيما يتعلق بتعددية الأطراف، نؤكد أن اللغة والثقافة تربطنا وتعزز شراكتنا مع بلدان وشعوب جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي نفخر بأن نكون جزءا منها في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب. وقد ساعدت الثقافة واللغة التي اعتمدناها كواحدة من لغاتنا الرسمية على تعزيز التعليم الجيد ونشر المعرفة وتعزيز الاتصال بين الناس. ونعتقد أن اللغة البرتغالية، التي يتحدث بها في عام ٢٠٢١ ما يقرب من ٢٨٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، يمكن أيضا النظر في إدراجها كواحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

”وإذ نبدأ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، تود تيمور – ليشتي أن تغتنم هذه الفرصة لحث الأمم المتحدة على الالتزام بعمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بهدف تحقيق إنهاء استعمار الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية تمكين شعوب تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

”وتود تيمور – ليشتي أيضا أن تغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى الحالة في الصحراء الغربية. لقد نُشرت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في المنطقة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، ولكن لم يحرز أي تقدم حقيقي. لذلك، ندعو الأمين العام مرة أخرى إلى أن يستأنف مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية على وجه السرعة عملية التفاوض بين جبهة البوليساريو والمغرب وتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير، استنادا إلى الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي منطقة أخرى من مناطق الصراع، تقيم تيمور – ليشتي علاقات دبلوماسية مع كل من إسرائيل وفلسطين، ونعتقد أن التوصل إلى حل دائم لن يكون ممكنا إلا من خلال التعايش، مع دولة إسرائيل ودولة فلسطين تعيشان جنبا إلى جنب.

”إننا نعيش في عالم دائم التطور حيث تسير سرعة التغيير جنبا إلى جنب مع عدم اليقين المتزايد. وبعد ٧٦ عاما من وجود الأمم المتحدة، تتطلب التحديات والظروف الجديدة استجابات عالمية فعالة من خلال التعاون والشراكة. ولكي نبقي على وتيرة العمل، نحتاج بصورة عاجلة إلى إعادة هيكلة المنظمة في التزامها بالسلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، تقدر تيمور – ليشتي الجهود المبذولة لتنشيط المنظمة حتى يمكنها مواكبة التحديات الراهنة. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لإصلاح مجلس الأمن بحيث يعكس العالم الحديث بشكل أفضل ويتصدى على نحو ملائم للتحديات العالمية في مجالات السلام والأمن والتنمية.

”تيمور – ليشتي ملتزمة التزاما كاملا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقد صدقت على سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزامنا بتعزيز وحماية حقوق المرأة. وقد بذلت تيمور – ليشتي جهودا واسعة النطاق لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال اعتماد سياسات وتشريعات وبرامج تسهم في تحقيق ذلك الهدف. ورغم أننا ما زلنا نواجه حالات عنف جنساني وصعوبات في الوصول إلى العدالة، فإن تيمور – ليشتي ملتزمة التزاما

قويا بإزالة هذه العقبات من طريقها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

”إن تيمور – ليشتي ممتنة للدعم الذي تلقته من الأمم المتحدة وشركائها في التنمية ومختلف منظمات المجتمع المدني، التي تساعدنا في جهودنا للقضاء على العنف الجنساني في مجتمعنا. وقد أحرزنا تقدما كبيرا من حيث الامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان والإبلاغ، ونشعر بثقة متزايدة في حقنا في المشاركة في المناقشات والقرارات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

”وعلاوة على ذلك، ففي حين أن تيمور – ليشتي قد عانت من الأثر المرير لانتهاكات حقوق الإنسان على طريق استعادة استقلالها، فإن وجودنا كبلد هو قصة نجاح للأمم المتحدة فيما في مجال الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان وقيمها. ولذلك، فإننا نشعر بالتزام أخلاقي بالمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ولذلك قررت تيمور – ليشتي الترشح لمقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦، من أجل المساهمة في عمل المجلس لتعزيز وتوطيد مبادئ وقيم حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والعالمي. ونعوّل على دعم الدول الأعضاء لنتمكن من المساهمة في هذا الصدد“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة بيجيك – غليمف (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به رئيس وزراء ألبانيا، السيد إيدي راما، أثناء المناقشة العامة (انظر A/76/PV.13). وفي يوم الخميس الماضي، سمعنا مرة أخرى رئيس وزراء ألبانيا يتكلم عن ”دولة كوسوفو“ وهمية، ويدعو إلى الاعتراف بها دوليا وبعضويتها في منظمتنا. وأود أن أؤكد أن مركز كوسوفو قد حدد بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يؤكد السلامة الإقليمية لبلدي وسيادته وينص على أن كوسوفو وميتوهيا إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخل جمهورية صربيا.

وأود أيضا أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتوخى مباشرة أن توافق الدول الأعضاء على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، لا سيما وأن رئيس الوزراء راما أعلن بفخر أن فترة عضوية ألبانيا غير الدائمة في المجلس ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. ونشجع ألبانيا على إظهار احترامها للميثاق والتزامها الصارم بقرارات مجلس الأمن خلال فترة عضويتها في المجلس وبعدها.

وموقف صربيا من مركز كوسوفو وميتوهيا والحوار مع بريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي معروف جيدا، وقد ناقشته رئيسة وزرائنا عندما ألقت خطابا أمام الجمعية العامة قبل أيام قليلة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر A/76/PV.13). وقدمت أيضا صورة مفصلة عن الحالة المزرية التي يعيشها الصرب والآخرون من غير الألبان في خوف دائم على سلامتهم وسبل عيشهم.

وفي يوم الجمعة الماضي، بدأ الأمين العام اجتماعه برئيسة وزراء بلدنا بإعادة التأكيد على أنه بالنسبة للأمم المتحدة، ”كوسوفو ليست دولة“. ونعتقد أن هذا هو أفضل رد على الادعاءات الكاذبة بشأن مركزها.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على الادعاءات التي لا أساس لها التي أدلى بها صباح اليوم رئيس وزراء النظام الإسرائيلي (انظر A/76/PV.16).

وعلى غرار سلفه السيّئ الصيت، بذل قصارى جهده في بيانه لنشر أكبر قدر ممكن من المعلومات المضللة وسوق أكبر عدد ممكن من الادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدي. ولعب دور الضحية وحاول يائسا تصوير النظام الإسرائيلي على أنه بريء. وهذا ليس

مستغربا على الإطلاق. فلطالما كان الخداع جزءا من أجندة إسرائيل. وهدفه الحاقد واضح تماما – التستر على جميع السياسات التوسعية والمزعزعة للاستقرار والممارسات الإجرامية للنظام الصهيوني في المنطقة على مدى العقود السبعة الماضية. وبدلا من أن يتفوه بمثل هذه الافتراءات والاتهامات، كان الأحرى به القول إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال الوحيدة في المنطقة، شنت أكثر من ١٥ حربا وغزت جميع جيرانها، دون استثناء، بل وحتى بلدان خارج المنطقة. فقد واصلت احتلالها للأراضي وارتكبت جميع الجرائم الدولية الرئيسية الأربع، ليس مرة واحدة، بل مرارا وفي بعض الأحيان في آن واحد. وهذا السجل المظلم الطويل حافل جدا. ولم يشر ولو مرة واحدة إلى الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني، الذي ظل يعيش لأكثر من سبعة عقود تحت الاحتلال والحكم الوحشي للنظام الإسرائيلي.

كما أنه لم يشر إلى الحصار غير القانوني واللاإنساني الذي يفرضه بلده على قطاع غزة، محولا إياه إلى أكبر سجن في الهواء الطلق في العالم. كما حاول بصورة خادعة تصوير نظامه على أنه الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، دون الإشارة إلى أن حكامه انخرطوا دائما في أنشطة إرهابية وأن بعضهم معروف بذبح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء.

ففي غضون ١١ يوما فقط من الحرب الوحشية الشاملة ضد غزة في مايو/أيار، قتلت القوات الإسرائيلية ٢٥٦ فلسطينيا، من بينهم ٦٦ طفلا و ٤٠ امرأة. وشمل ذلك ١٣ فردا من أسرة ممتدة قتلوا ودفنوا تحت أنقاض منزلهم. وكان العديد منهم أطفالا، من بينهم طفل لا يتجاوز عمره ستة أشهر. إن أفضل تسمية لحكام النظام الإسرائيلي هي "الإرهابيون قتلة الأطفال". وكان على رئيس الوزراء الإسرائيلي أيضا أن يشرح سبب استمراره في مصادرة وهدم منازل الفلسطينيين، وتشريد سكانها قسرا، وقتل المحتجين الفلسطينيين المسالمين. وما زالت جميع سياسات وممارسات ذلك النظام الوحشي تنتهك انتهاكا صارخا أبسط المبادئ الأخلاقية والإنسانية وقواعد القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني. ولا يمكنها أن تصرف الانتباه عن أنشطته الخبيثة والمزعزعة للاستقرار في المنطقة بشن حملة منظمة واسعة النطاق ضد إيران، تتجلى في كلمات رئيس الوزراء بشأن برنامجنا النووي السلمي.

وما فتئ النظام الإسرائيلي، بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، فضلا عن الأسلحة التقليدية فائقة التطور، يعرض السلام والأمن في المنطقة وخارجها للخطر. هذا علاوة على أنه يتجاهل بوقاحة الدعوات الدولية للانضمام إلى الصك الدولي الملزم قانونا الذي يحظر أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم يواصل عرقلة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما اقترحت إيران في عام ١٩٧٤. ومع ذلك، فإنه يحاول يائسا أن يصوّر قدرات إيران في مجال الأسلحة التقليدية وبرنامجها النووي السلمي، الذي يخضع لتحقّق صارم من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أنّهما بمثابة تحدّ للاستقرار الإقليمي. وهذا لا يعدو أن يكون مناورة سياسية لصرف الانتباه عن الخطر الحقيقي الذي يشكّله النظام الإسرائيلي على السلام والأمن الإقليميين، ولا سيما جراء ترسانات الأسلحة النووية التي يمتلكها، فضلا عن منشآته وأنشطته النووية غير الخاضعة للضمانات.

ومرة أخرى استخدم رئيس الوزراء الإسرائيلي، في رفضه لكل مبدأ تقوم عليه منظمتنا والجمعية العامة، عبارات تهديد لبلدي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا يساوره أي شك بشأن قدرتنا وتصميمنا على الدفاع عن أمننا ومصالحنا. وقبل كل شيء، ينبغي لنظامه أن يتجنب أي حسابات خاطئة أو تحركات متهورة في المنطقة. وقد أثبتنا أننا لن نتردد في ممارسة حقنا الطبيعي في الدفاع عن أنفسنا ضد أي تهديد في أي وقت. ويرفض وفد بلدي رفضا قاطعا جميع الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها النظام الإسرائيلي بشأن بلدي ورئيسنا.

وبينما الكلمة لدي، أود أيضا أن أرد على الادعاءات التي لا أساس لها التي أثارها ممثل الإمارات العربية المتحدة بشأن سلامة بلدي الإقليمية فيما يتعلق بجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإيرانية. وتعيد جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها الثابت والمبدئي المتمثل في أنها لا تعترف بوجود أي منازعة من هذا القبيل

بين إيران والإمارات العربية المتحدة. فتلك الجزر الثلاث كانت ولا تزال جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، ولذلك فإننا نرفض رفضا قاطعا أي ادعاء بعكس ذلك. ومع ذلك، ولتظهر إيران احترامها الكبير لمبدأ حسن الجوار، فقد أعربت دوما عن استعدادها لإجراء محادثات ثنائية بهدف إنهاء أي سوء تفاهم قد يكون لدى الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة أبو موسى.

السيدة بريشاناج (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل صربيا ردا على البيان الذي أدلى به رئيس وزراء ألبانيا، إدى راما، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، في المناقشة العامة في الجلسة العامة الثالثة عشرة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.13). كنا نفضل ألا نضطر إلى استخدام حقنا في الرد، ولكن توخيا للوضوح والحقيقة، نعتقد أنه من المهم أن نبرز النقاط التالية للجمعية العامة بشأن وضع جمهورية كوسوفو والاعتراف بها في جميع أنحاء العالم.

أولا، لا مجال للتشكيك في وضع كوسوفو، الذي وجدت محكمة العدل الدولية أنه يمتثل للقانون الدولي وإرادة شعب كوسوفو.

ثانيا، إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي الواقع الذي لا رجعة فيه المتمثل في أن كوسوفو دولة مستقلة وذات سيادة منذ عام ٢٠٠٨. وهناك ١١٧ دولة عضوا في الأمم المتحدة تعترف بها فضلا عن أنه لديها عددا من البعثات الدبلوماسية والمكاتب القنصلية في جميع أنحاء العالم. واليوم، توجه كوسوفو جهودها بشكل جيد جدا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بمنظور أوروبي – أطلسي واضح. وهي عضو في جميع المبادرات الإقليمية لجنوب شرق أوروبا ومشاركة نشطة فيها فضلا عن كونها جزءا من أكثر من ٦٠ منظمة دولية. وكما ذكرنا في هذه القاعة نفسها، ترى ألبانيا أن سعي كوسوفو إلى الاعتراف الثنائي والاندماج الكامل في المجتمع الدولي والتمتع بعضوية المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، لن يسهم إلا في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة الأوسع نطاقا.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد دعمنا الراسخ للمحادثات في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والذي بدأ في عام ٢٠١٠ وأرسى عملية لتعزيز المصالحة وتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، مما يمهد الطريق لإيجاد حل نهائي والتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن الاعتراف المتبادل.

السيد بولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود ليتوانيا أن تستخدم حقها في الرد باسم إستونيا وبولندا ولاتفيا وبلدي ليتوانيا، على البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم فلاديمير ماكي، وزير خارجية بيلاروس (انظر A/76/PV.16).

لقد قام النظام البيلاروسي مؤخرا بمحاولات عديدة لنشر معلومات مضللة في المحافل الدولية بشأن أزمة المهاجرين على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي مع بيلاروس. وتسبب بصورة مصطنعة ومتعمدة في تدفقات من الهجرة غير النظامية وكان محركا لها بعد أن أظهر الاتحاد الأوروبي موقفه المبدئي ردا على انتهاكات صارخة وممنهجة لحقوق الإنسان ارتكبتها السلطات البيلاروسية. ويستغل النظام البيلاروسي مواطن ضعف المهاجرين الذين يعانون بالفعل، وينتهك بذلك حقوقهم الإنسانية، ويستخدمهم في الوقت نفسه أدوات لشن هجمات هجينة تهدف إلى زعزعة الاستقرار في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والضغط عليهما. ونرفض بشدة أي محاولات لزرع الشقاق وندعو بيلاروس إلى وقف هذه الهجمات ومعالجة الأزمة الإنسانية، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية.

السيد ليو يانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تأخذ الصين الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به وزير خارجية كندا في قاعة الجمعية العامة بعد ظهر اليوم، والذي ذكر فيه السيدة منغ وان تشو، وهي مواطنة صينية. وقد ذكر أيضا مواطنين كنديين هما مايكل كوفريج ومايكل سبافور. وقد تجاهلت تصريحاته الخاطئة تماما القانون. وعليه، ترفضها الصين وتعارضها بشكل قاطع. وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الحكومة الصينية، غادرت السيدة منغ، التي أمضت ١ ٠٢٨ يوما في الاحتجاز غير القانوني، كندا للعودة إلى وطنها الصين على متن رحلة جوية مستأجرة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ولُم شملها بأسرتها. ولم تكن قضيتها سوى حادثة سياسية ومحض تلفيق. فلم يكن هناك أساس قانوني للقضية التي رفعتها الولايات المتحدة وكندا ضد السيدة

منغ. وكان الغرض الحقيقي منها قمع المؤسسات والشركات الصينية العاملة في مجال التكنولوجيات المتطورة كوسيلة لكبح تقدم الصين في مجال العلوم والتكنولوجيا. وأفعالهما نموذجا واضحا للاحتجاز التعسفي وغير القانوني.

وفيما يتعلق بمايكل كوفريج ومايكل سبافور، هناك أدلة كثيرة تثبت أنهما أثناء وجودهما في الصين انخرطا في أعمال إجرامية عرضت الأمن الصيني على الأراضي الصينية للخطر، وقد اعترفا بجرائمهما.

وأود أن أؤكد هنا أن قضية منغ وانتشو تختلف تماماً عن القضايا المتعلقة بالسيد كوفريج والسيد سبافور. ونأمل أن تتمكن كندا من مواجهة الحقائق مباشرة، وتصحيح أخطائها، واستخلاص الدروس مما حدث حتى لا ترتكب المزيد من الأخطاء.

السيدة العوضي (الإمارات العربية المتحدة): أود أن أمارس حق بلدي في الرد على ما جاء في مداخلة الزميل من وفد إيران.

يؤكد بلدي أن جزره الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. ونرفض رفضاً قاطعاً استمرار الاحتلال الإيراني للجزر، الذي لا يوجد له أي أساس. وسنستمر في دعوة إيران للاستجابة بشكل إيجابي لدعوتنا بالتوصل إلى تسوية سلمية لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة عن طريق التفاوض المباشر أو من خلال اللجوء لمحكمة العدل الدولية.

السيد إيفسينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): أود أن أرد على البيان المشترك الذي أدلي به للتو باسم ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا وبولندا بشأن أزمة الهجرة.

لم تبدأ بيلاروس هذا النزاع. وقد تقيدت دائماً بالتزاماتها الدولية على النحو الواجب وهي تواصل القيام بذلك وفقاً للقانون الدولي. لم نبدأ هذه الأزمة، وزملاؤنا الأوروبيون يدركون جيداً السبب وراء تعليق الوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاق السماح بالدخول مجددا.

وأود أن أؤكد مجدداً أننا بحاجة إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات وحل المسألة بهدوء. ولا نريد تصعيداً للمسألة.

السيد أربايتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الصين للتو.

عندما تكلم وزير خارجية بلدي في وقت سابق اليوم، وصف الحالة بدقة بأنها تطبيق للقانونين الكندي والدولي استجابة لطلب تسليم المطلوبين. وعوملت السيدة منغ باحترام. وقد كانت الإجراءات في النظام القضائي الكندي مستقلة وشفافة. ونحن نحترم نظام محاكمنا واستقلالية القضاء. وفي ختام العملية، أدلت السيدة منغ بتصريح خارج محكمة فانكوفر لتشكر المحكمة والحكومة الكندية على "التمسك بسيادة القانون". كما أعربت عن امتنانها للشعب الكندي على تسامحه واعتذرت عن أي إزعاج.

ولم يستفد المواطنان الكنديان اللذان احتجزا تعسفاً في الصين من درجة مماثلة من الشفافية أو الاحترام أو الإجراءات القانونية الواجبة أو استقلالية القضاء. وما زلنا نعارض الطريقة التي عوملا بها، وسنواصل التكلم ضد الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بأنني مضطر إلى أخذ الكلمة للمرة الثانية للرد على البيان الإضافي والادعاء الذي لا أساس له من الصحة الذي كررته ممثلة الإمارات العربية المتحدة.

إن الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي، كانت ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية. وتؤكد إيران مجدداً سيادتها على تلك الجزر، ولذلك فإننا نرفض رفضاً قاطعاً أي ادعاء بعكس ذلك. وكما ذكرت من قبل، وتمشياً مع سياسة الصداقة وحسن الجوار تجاه جميع جيراننا، فإن حكومة بلدي على استعداد لمناقشة أي سوء تفاهم محتمل مع الإمارات العربية المتحدة. غير أن من الجلي أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر المذكورة أمر غير قابل للتفاوض. وأود أيضاً

تذكير ممثلة الإمارات العربية المتحدة بأن تسمية "الخليج الفارسي" ما فتئت التسمية الصحيحة للرقعة المائية الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية منذ القرن الخامس قبل الميلاد وستظل كذلك إلى الأبد.

السيد ليو يانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أمارس حقي في الرد للمرة الثانية. لقد استمعنا إلى رد ممثل كندا ولا يمكننا قبوله. وأود أن أؤكد أننا، سواء كنا نتكلم عن قضية السيدة منغ أو تلك المتعلقة بالسيد كوفريج والسيد سبافور أم لا، فلا يمكن إنكار الوقائع ولا يمكن الاستخفاف بالقوانين. ونعتقد أن التاريخ سيكون الحكم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن بملاحظاتي الختامية من المنصة.

لقد بدأنا المناقشة العامة الأسبوع الماضي بملاحظاتي الافتتاحية (انظر A/76/PV.3)، التي أكدتُ فيها على الحاجة إلى رئاسة للأمل. وكنت أتمنى إجراء مناقشة عامة ناجحة وأتمنى سلامة وأمن كل عضو من أعضاء الجمعية. وأشعر اليوم بالامتنان، لأننا فعلنا ذلك. لقد اتخذت الأمم المتحدة أكبر وأجرأ خطوة حتى الآن لتخرج من هذه الجائحة. ولم يكن أي من ذلك ممكناً لولا وجود الجميع هنا ودعم الكثيرين. وأود أن أعرب عن خالص تقديري لمشاركة الأعضاء النشطة في الدورة السادسة والسبعين للمناقشة العامة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني العميق لبلدنا المضيف، الولايات المتحدة، ولمدينة نيويورك وإدارة شرطة نيويورك وجميع الإدارات الأخرى في مدينة نيويورك على الدعم اللوجستي والأمني السلس الذي قدم على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وهذه ليست بالمهمة السهلة. ونحن ممتنون لهم جميعاً على مساهماتهم الدؤوبة والتي لا تعرف الكلل.

كما أود أن أشكر مدينة نيويورك ومكتب العمدة على إتاحة اللقاحات للوفود الزائرة. وأدرك أن ما يقرب من ٩٣ من الحاضرين قد تم تطعيمهم وتزويد ٨٤٣ منهم بمرافق الاختبار المجانية المقدمة من خلال شاحنات اللقاح المتنقلة. لقد كانت مدينة نيويورك مضيفة فوق العادة، كما هو الحال دائماً. كما نشكر سكان نيويورك الذين رحبوا بنا مرة أخرى في مدينتهم النابضة بالحياة بكل حفاوة.

وأود أيضا أن أشكر زملاءنا على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة الدعم العملياتي ودائرة المراسم والاتصال وإدارة الأمن والمرافق، الذين قدموا لنا دعما أساسيا على مدار عدد لا يحصى من الساعات في كل الأمور من التصوير الفوتوغرافي إلى التصوير بالفيديو، ومن الترجمة الشفوية إلى الرعاية الصحية ومن البروتوكول الدبلوماسي إلى المشورة الطبية والأمن.

ختاما، أود أن أشكر كل عضو من أعضاء فريقي في مكتب رئيس الجمعية العامة. لقد حضرنا من أكثر من ٣٠ بلدا ولمسنا مشاعر ستُبقينا متحمسين في تنفيذ جدول الأعمال الذي وضعناه لأنفسنا على مدى عام. لقد كانت مهمة هائلة لتنظيم أسبوع رفيع المستوى بهذا الحجم في خضم جائحة عالمية. ويسرني أن الوفود التزمت حرفيا بتدابير التخفيف السليمة التي اتخذتها الأمانة العامة، وأننا تمكنا من عقد مناقشة ناجحة.

ويدل نجاحنا في الأسبوع الماضي على فعالية تدابير التخفيف إلى جانب ارتفاع معدلات التطعيم. ويجب أن نبني على ذلك النجاح وأن نواصل الزخم. وفي المستقبل، أود أن أبلغ الأعضاء، في دورات اللجان الرئيسية المقبلة، بأنه تم، بالتعاون مع الأمانة العامة، اتخاذ قرار بزيادة حجم الوفود إلى ممثل إضافة إلى ثلاثة في قاعة الجمعية العامة، وممثل واحد إضافة إلى آخر في غرف الاجتماعات المشتركة ١ و ٢ و ٣. وبالإضافة إلى ذلك، ستتيح الأمانة العامة قاعة مجلس الوصاية وغرفة الاجتماعات ٤ بعدد محدود من المقاعد وبخدمات الترجمة الشفوية. كما ستتاح غرف الاجتماعات ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ والقاعات المرقمة بالحروف الأبجدية، بمقاعد محدودة ولكن من دون خدمات الترجمة الشفوية.

ولا يزال النظام القائم على كلمة الشرف فيما يتعلق بحالة التطعيم الذي أعلنتُ عنه في رسالتي المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر مستمرا. إن

إعادة فتح قاعة الجمعية العامة هو في الواقع نجاح في أوقات كهذه. ولكن مقياس النجاح الحقيقي يظل استعدادنا وقدرتنا على الدخول في حوار ووضع ثقتنا في النظام المتعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر جميع القادة الذين عرضوا بصراحة التحديات التي نواجهها ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمجابهتها. وخلال الأسبوع الماضي، استمعنا إلى ١٩٤ متكلما، بمن فيهم ١٠٠ رئيس دولة و ٥٢ رئيس حكومة وثلاثة نواب للرئيس و ٣٤ وزيرا. وأجريت شخصيا مناقشات مع قرابة ٧٠ من رؤساء الوفود من جميع المستويات. وإنني على ثقة من أن الأعضاء يشعرون بالتشجيع الذي أشعر به إزاء التواجد القوي في عودتنا إلى الدبلوماسية بالحضور الشخصي. وكنا جميعا سعداء لرؤية قاعات الأمم المتحدة وكافتيرياتها تضج بالحوار والنقاش والضحك وتشهد توافقا. هذه هي الأمم المتحدة.

لقد نوقش قدر كبير من المسائل خلال الأسبوع الماضي ولكن برزت مجموعة من المسائل بشكل متكرر. وهي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بما في ذلك عملية التعافي وضرورة التعجيل بالحصول على اللقاحات؛ والتهديد الناجم عن تغير المناخ؛ وأخطار التقاعس عن العمل والحاجة إلى تحقيق النجاح في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والسلام والأمن ومخاطر عدم الاستقرار. وحقيقة طغيان تلك المسائل إلى هذا الحد تعبر أبلغ تعبير عما يريده العالم. وعلينا الآن وعلى منظومة الأمم المتحدة التعامل مع تلك المطالب وأن نفعل ذلك بطريقة تحول كل تحد إلى فرصة – فرصة لتعزيز تعددية الأطراف وتحقيق نتائج في الميدان. لا وقت للتهاون. إن العالم يطالب باتخاذ إجراءات أكثر، وليس أقل.

وثمة مسألة أخرى تم تناولها بإسهاب، وكانت للأسف بادية للعيان، وهي التمثيل الجنساني الضعيف للغاية على أعلى مستويات عملنا. فلم تكن هناك سوى ١٨ امرأة من بين ١٩٤ متكلما في المناقشة العامة لهذا العام. ويجب أن نفعل المزيد. وقد عقدتُ بالفعل مناقشة مخصصة مع رئيسات الدول والحكومات، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي، بشأن كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين. وأشكر القادة الذين شاطروني أفكارهم وأؤكد مجددا التزامي بالمضي قدما بتلك النصيحة من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

ومع التخطيط لعقد اجتماعات رفيعة المستوى بشأن كوفيد-١٩ والمناخ والبيئة، فضلا عن الجهود المبذولة لتمكين النساء والفتيات والعمل من أجل زيادة مشاركة الشباب ومنظمات المجتمع المدني، آمل أن تكون الدورة السادسة والسبعون دورة نشطة وشاملة للجميع. وأنا على ثقة بأن الأعضاء سينضمون إلي في ذلك المسعى. وأود أن أشير إلى حقيقتين تجلتا خلال الأسبوع المنقضي، وآمل أن يتدبرهما الأعضاء لدى مغادرتهم. أولا، إننا جميعا نتشاطر نفس الشواغل ونفس الالتزام الثابت بالتغلب على العقبات. ومهما اختلفنا على الأساليب، فإن هدفنا النهائي هو ذاته إلى حد كبير. وثانيا، إن تعددية الأطراف عفية ونابضة بالحياة. وحقيقة أن الكثيرين قد حضروا وتكلموا وشاركوا وتداولوا وناقشوا علامة على عالم لا يزال يؤمن بالحوار والدبلوماسية ويجدد إيمانه بأمم متحدة قادرة وجاهزة للتصرف. فلنستمد أملنا من تلك الحقائق ونعمل بإحساس بالمسؤولية والتصميم خلال باقي الدورة السادسة والسبعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الأعضاء بأن برنامج عمل الجلسات العامة سيكون متاحا على الموقع الشبكي للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، تحت عنوان جدول الاجتماعات، وسيُنشر في يومية الأمم المتحدة. ويرجى من الوفود الراغبة في التسجيل في قائمة المتكلمين للجلسات العامة للجمعية العامة أن تفعل ذلك من خلال البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.

المرفق الأول

بيان السيد كينيث دارو، وزير الشؤون الخارجية والأعمال التجارية الدولية وعلاقات المغتربين في كومنولث دومينيكا

الأمين العام،

رئيس الدورة السادسة والسبعين،

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس، باسم حكومة سانت كيتس ونيفس وشعبها أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأتمنى لكم كل النجاح.

سيدي الرئيس، إننا نعقد هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في الوقت الذي يشتد احترار كوكبنا الأرض، وكل دولة عضو تكافح أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المميتة.

تجربة دومينيكا:

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، سجلت أول حالة كوفيد-١٩ في كومنولث دومينيكا في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٠، ولأكثر من ١٢ شهرا، حتى مع الموارد المحدودة، تمكنا من الحفاظ على عدد حالاتنا النشطة ضمن أرقام مزدوجة ودون تسجيل وفاة واحدة متعلقة بكوفيد-١٩.... لأنه منذ البداية، اعتمدت حكومة بلدنا تدابير وبروتوكولات شاملة لاحتواء مرض فيروس كورونا.

ومع ذلك، شهدنا في الأسابيع الأخيرة ارتفاعا حادا في عدد الحالات، وسجلنا أول وفيات كوفيد-١٩ واضطررنا إلى إعادة توجيه الموارد الشحيحة لمكافحة هذه الطفرة، مع زيادة الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية الأولية.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، المندوبون الموقرون، إننا نعتبر أنفسنا محظوظين ونعرب عن امتناننا لتلقينا تبرعات اللقاحات من حكومات جمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مرفق كوفاكس.

ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أنه لا يزال هناك عدة بلدان تتوفر لها إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ إلا ما ندر، وندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، بالتبعية، إلى الاعتراف بأهمية القرار ٢٧٤/٧٤، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يدعو إلى تعزيز سلاسل التوريد التي تعزز

وتضمن عالمية الحصول العادل والشامل للجميع والشفاف والمنصف والفعال وفي الوقت المناسب على الأدوية واللقاحات وغيرها من الإمدادات الصحية من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وتؤيد دومينيكا بقوة الرأي القائل بأن اللقاحات من المنافع العامة وأنه لن يكون أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، لقد أثبت العلم أن اللقاحات وسيلة هامة للتخلص من هذه الجائحة، ولا يمكن تحقيق التصدي المنسق لكوفيد-١٩ بدون نظام متعدد الأطراف مفتوح وداعم.

وأود أن أشكر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية والوكالة الكاريبية للصحة العامة وجميع شركائنا الثنائيين الآخرين على دعمهم المستمر في جهودنا الرامية إلى الوقاية من هذه الجائحة واكتشافها والتصدي لها، ونقدر تقديرا عاليا تقدير قيادة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وتوفيرها اللقاحات والدعم التقني والمعدات والإمدادات الطبية في إطار آلية كوفاكس.

سيدي الرئيس، تود دومينيكا أن تسجل رسميا أعمق امتناننا لحكومة الهند على جعلنا من أوائل البلدان النامية التي بدأت تلقيح مواطنيها.

كما نعرب عن امتناننا لحكومة جمهورية كوبا على السماح للوائها الطبي بأن يكمل خدمات العاملين في مجال الرعاية الصحية لدينا الذين عملوا بأقصى طاقاتهم، ولحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على تزويدها معدات الوقاية الشخصية ومجموعات الاختبار كجزء من استجابتنا.

ولا تزال حكومة جمهورية الصين الشعبية صديقة مخلصة لدومينيكا، لكونها من أوائل البلدان التي تقدم المعونة لنا، بتزويدنا بالأقنعة، ومعدات الحماية الشخصية الأخرى، وأجهزة التنفس الصناعي، والاختبارات وغيرها من اللوازم التشخيصية وأجهزة التنفس الصناعي، ولا سيما خلال الأيام الأولى من الجائحة، عندما كانت هذه الإمدادات شحيحة.

سيدي الرئيس، من أجل النجاة من هذه الجائحة والاستعداد بشكل أفضل للمستقبل، يجب إعطاء الأولوية لحصول جميع المواطنين على خدمات الرعاية الصحية الجيدة. وسيتطلب ذلك دورا أكبر لمنظمة الصحة العالمية ونظرائها في نصف الكرة الغربي مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والوكالة الكاريبية للصحة العامة.

وبالنسبة للدول النامية الصغيرة مثل دومينيكا، تهدد جائحة كوفيد-١٩ بعكس مسار المكاسب التي حققناها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا، من خلال وضع أعباء إضافية على الميزانيات الوطنية حيث تضطر حكوماتنا إلى تقديم دعم متزايد لمواطنينا.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، إن عمليات إغلاق الشركات والتكلفة الإضافية لتشغيليها خلال القيود الناجمة عن الإجراءات الرامية إلى احتواء الفيروس، لها تأثير منهك على القطاع الخاص.

وقد تعرضت صناعاتنا السياحية لضربة مدمرة، حيث كان التأثير أشد وطأة على قطاعات الفنادق والضيافة والخدمات. ولذلك، يجب أن نعمل بشكل جماعي لإنهاء هذه الجائحة المميتة.

السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين؛ يجب أن يصبح الآن التعايش مع جائحة كوفيد-١٩ والتحضير للجوائح في المستقبل مكونين أساسيين للتنمية المستدامة.

فالبلدان النامية مثل دومينيكا معرضة لخطر عدم قدرتها على تحقيق أهدافها للتنمية المستدامة إذا استمرت هذه الجائحة في التأثير بشدة على شعوبها وبلدانها.

وبالتالي، يجب على شركائنا في التنمية الدولية، الثنائيين والمتعددي الأطراف، أن يستجيبوا لحقائقنا الجديدة وأن يدعوا إلى أدوات مالية أكثر إبداعا تأخذ في الاعتبار هذه الحقائق الجديدة.

وترى دومينيكا أن هذا الترتيب الجديد يجب أن يكافئ البلدان أيضا على السياسات التقدمية الموجهة نحو إنشاء نظم مستدامة للإنتاج والاستهلاك.

ويجب الآن السعي بقوة أكبر لحصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة، وفي الوقت نفسه، يجب أن يستمر الحصول على التعليم الجيد والملائم، إذا أريد للدول الصغيرة أن تبني القدرات وتمضي ببرامجها الوطنية للتنمية المستدامة.

تغير المناخ

سيدي الرئيس، إن ارتفاع منسوب مياه البحر، مقترنا بظواهر جوية أكثر تواترا وشدة، يجعل منطقة البحر الكاريبي واحدة من أكثر المناطق ضعفا في العالم.

وتشير الظواهر الجوية التي حدثت مؤخرا في كومنولث دومينيكا إلى أن المناخ يتغير بالفعل، مع زيادة في درجة الحرارة، وتغيرات في الفصول، وتغيرات غير منتظمة في درجات الحرارة.

ووفقا لدراسة البنك الدولي المعنونة: "خفض الحرارة"، من المتوقع أن يزداد عدد الأعاصير الشديدة بنسبة ٤٠ في المائة، مع ضعف الشدة، وارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين، وإلى ما يصل إلى ٨٠ في المائة في حالة ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٤ درجات مئوية.

ويمكن لكارثة واحدة أن تؤثر على إقليم أو اقتصاد بأكمله وأن تتسبب في خسارة كبيرة بشكل غير متناسب للناتج المحلي الإجمالي كما كان الحال مع إعصار ماريا، الذي أثر على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في دومينيكا بتأثير يقدر بنسبة ٢٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الوفود الموقرة، تواصل دومينيكا دعوة المتسببين في التلوث الرئيسيين إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما للحد من الاحترار العالمي، لأن كوكبنا لن يكون قادرا على الحفاظ على الحياة كما نعرفها، إذا استمروا في اتباع نظمهم غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك بلا هوادة.

وتعمل دومينيكا على أن تصبح أول دولة قادرة على التكيف مع تغير المناخ في العالم، ونحن ملتزمون ببذل ما هو أكثر من مجرد التكيف مع أثر تغير المناخ، ولكن يجب على هؤلاء الملوثين الرئيسيين أن يتحملوا مسؤولياتهم لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتنا، لتحقيق هذه الأهداف.

نود أن نشكر شركائنا الدوليين الذين ساعدوا في إنشاء وكالة تنفيذ المرونة المناخية في دومينيكا، لتنسيق المشاريع المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ التي يمولها المانحون، ونحن نعمم ذلك التكيف في جميع القطاعات.

السيد الرئيس، وافقت حكومة دومينيكا مؤخرا على الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتنمية القدرة على التكيف ووضع خطة دومينيكا للتكيف والإنعاش في مجال تغير المناخ، مما يؤكد كذلك التزام الحكومة بالحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود على جميع المستويات، ووضع آليات سليمة للاستجابة والإنعاش.

وتتطلع دومينيكا إلى تجديد المناقشات في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في غضون أسابيع قليلة، حيث يمكن إعادة النظر في الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس والوفاء بها، لا سيما فيما يتعلق بتمويل المناخ.

هذه مسألة عدالة مناخية!

وبما أن دومينيكا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مسؤولة عن ارتفاع درجة حرارة كوكبنا، فإننا نتضرر من تأثير تغير المناخ بشكل غير متناسب.

الطاقة المتجددة

السيد الرئيس، أحد المساهمين الرئيسيين في تغير المناخ هو استهلاك الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء والنقل واستيراد الوقود الأحفوري، وقد كان له على مر السنين أكبر الأثر على الضعف الاقتصادي للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولذلك فإن انتقال قطاع الطاقة بعيدا عن الوقود الأحفوري أمر أساسي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وبناء القدرة على التكيف مع الأحداث الاقتصادية والمناخية، وفي نهاية المطاف اتباع مسار للتنمية المستدامة.

سيدي الرئيس، يواصل كومنولث دومينيكا مسعى تطوير موارده الحرارية الأرضية لأن ذلك سيسمح لنا بالابتعاد عن استيراد الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء في غضون السنوات الخمس القادمة، مع تخفيض تكلفة الكهرباء لشعبنا أيضا.

كما أن تطوير الطاقة الحرارية الأرضية بمقدوره الحفاظ على التنقل النظيف وإحداث ثورة صناعية جديدة مدعومة بطاقة أنظف وأقل تكلفة.

وحتى الآن ظلت جهودنا لتطوير إمكانات الطاقة الحرارية الأرضية في بلدنا يدعمها العديد من الشركاء: المملكة المتحدة، والبنك الدولي، ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، وحكومة نيوزيلندا، ومبادرة كلينتون للمناخ، والإمارات العربية المتحدة، ونود توجيه الشكر لها جميعا.

سيدي الرئيس، لا تزال محنة إخواننا وأخواتنا في جمهورية هايتي مستمرة، مما يثير قلق دومينيكا وبقية الجماعة الكاريبية. على مدى العقد الماضي كافحت هايتي في مواجهة ارتفاع مستويات الفقر، وعدم الاستقرار السياسي المستمر، والعديد من الكوارث، مما أدى إلى مصاعب شديدة لمواطني هذه الدولة الكاريبية الشقيقة.

وهايتي حاليا في قائمة أكثر عشرة بلدان تعاني من أزمة غذائية.

ولذلك يجب أن تتولى الأمم المتحدة زمام قيادة تنسيق الدعم الموجه لحكومة هايتي لصالح شعبها.

أصحاب السعادة، تواصل منطقة البحر الكاريبي أيضا الدعوة إلى وقف الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على إخواننا وأخواتنا في جمهورية كوبا.

وعلى الرغم من هذا الحصار المستمر منذ عقود، تواصل جمهورية كوبا إحداث أثر إيجابي على منطقتنا وعلى العالم بأسره، ونحن نجدد دعوتنا إلى حكومة الولايات المتحدة للسماح لشعب كوبا بالاندماج الكامل في النظام التجاري العالمي، وتحسين حياته، والسماح للعالم بالاستمرار في الاستفادة من إسهاماته الهائلة، خاصة في مجالي العلم والتكنولوجيا.

سيدي الرئيس،

إن دومينيكا مقتنعة بأننا كمجموعة لدينا القدرة على حل جميع التحديات التي تواجهنا.

ولقد أثبتت الوتيرة الفائقة السرعة للتقدم البشري في القرن الحادي والعشرين أن لدينا القدرة والإبداع لمكافحة تغير المناخ، وتطوير وسائل الإنتاج والاستهلاك اللازمة للحفاظ على البشرية، وفي الوقت نفسه حماية كوكبنا.

يجب علينا جميعا أن نلتزم من جديد بأن نقوم بدورنا في إنقاذ كوكبنا وتحسين حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم: فأولئك الذين يعانون من الجوع والمجاعة، وغيرهم ممن يستمر تهميشهم، لن يكونوا مجديين بدون سلام وأمن.

وما زال الدمار الذي جلبته الحروب داخل البلدان وفيما بينها يؤدي إلى تشريد ملايين البشر من ديارهم مما يخلق أزمات لاجئين لم يسبق لها مثيل.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، إن الأمم المتحدة لاعب بالغ الأهمية في صون السلم والأمن العالميين، وتظل دومينيكا ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة وجميع وكالاتها، وكذلك مع الدول الأعضاء، من أجل تعزيز مهمة هذه المؤسسة النبيلة.

إننا نشيد بقيادة الأمين العام في هذا الصدد، ونؤكد من جديد ثقتنا بمنظومة الأمم المتحدة بوصفها الهيئة الأسمى للتفاوض والتداول في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم.

سيدي الرئيس، سيسجل التاريخ أعمالنا وتقاعسنا على حد سواء، مما يمكن أن يؤدي إلى تثقيف جيلنا وإنقاذه من هذه الجائحة، ومن الاحترار العالمي وتغير المناخ، مما يضمن لأطفالنا والأجيال المقبلة كوكبا أكثر أمانا.

شكراً لكم.

المرفق الثاني

بيان السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج بالمملكة المغربية،

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات، السيد الأمين العام للأمم المتحدة، السيداتُ والسادة،

أود في البداية أن أهنئ معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له النجاح في مهامه الرفيعة. كما أود أن أشيد بالجهود الحثيثة التي بذلها سلفكم، السيد فولكان بوزكير، وعلى ما تحلى به من رصانة خلال رئاسته للدورة السابقة في سياق جائحة غير مسبوقة.

تجدد المملكة المغربية التهنئة لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إعادة تنصيبه لولاية ثانية، معبرة له عن كامل ثقتنا ودعمنا للجهود والمساعي التي يبذلها حتى يحقق للأمم المتحدة أهدافها الكبرى، ونحن نتوق في هذه الظروف العصيبة إلى بروز نظام دولي أكثر إنصافا وفاعلية يستجيب لتطلعات شعوبنا في تحقيق الأمن الجماعي الصحي والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

لم تسلم دولة من جائحة وضعت على المحك قدراتنا وحكامتنا كدول، واختبرت بشدة إرادتنا كمجتمع دولي، مهددة بنسف ما أنجزناه خلال عقود. لقد فاقمت أزمة كوفيد-١٩ التفاوتات بشكل غير مسبوق، بل وساهمت في خلق أوجه مستجدة لانعدام المساواة بين مختلف الأمم وداخل الأمم نفسها.

فسواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي – الاقتصادي أو الأمني أو البيئي، ذكَّرتنا الجائحة بهشاشتنا كبشرية. تلاعبت بالحدود الترابية والأولويات الوطنية، وزعزعت مسلماتنا بخصوص أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الموارد، بل كشفت عن ثغرات نظم التطبيب والتشغيل والحماية الاجتماعية.

وعلى المستوى الدولي، كشفت الجائحة أوجه قصور عديدة في الحكامة متعددة الأطراف. ففي الوقت الذي باتت فيه السياسات الوطنية في طليعة الجهود العالمية لمواجهة الجائحة وكبح انتشارها، لم يرق العمل متعدد الأطراف للأسف إلى مستوى التحدي المطلوب. صحيح أن الدول وعت بترابط مصائرها في مواجهة انتشار الفيروس، لكن ظل ذلك الوعي ضمن تصريحات سياسية نالت الإجماع والتنويه ولم تتبلور ضمن نسق تعاون دولي فاعل وفعال.

ليس القصد هنا انتقاد العمل متعدد الأطراف بقدر ما هو تقييم عقلاني وموضوعي لما قمنا به نحن أعضاء الأمم المتحدة بشكل ملموس وعملي. فالأزمة الوبائية هي أيضا "اختبار" شامل على أرض الواقع لفاعلية المنظومة الدولية، يضعنا أمام مسؤولية تاريخية.

أفمن المعقول والمقبول أن تخرج منظمة الأمم المتحدة من أكبر تهديد للأمن البشري منذ إنشائها، وهي على نفس الحال إلى ما آلت إليه الأمور في بداية سنة ٢٠٢٠؟

إن منظمة الأمم المتحدة، كما قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، هي "الضمير الحي للإنسانية، وقطب الرحى لنظام عالمي جديد، عماده السلم والأمن الشامل والتنمية المشتركة، في ظل قيم المساواة والتسامح والديمقراطية والإخاء". لذا، وجب علينا العمل سويا لإرساء نظام عالمي جديد يكون منصة لعمل مشترك فاعل، يتجاوز تصريحات النوايا أو "المرافعة الفكرية" لينتقل بنا إلى مرحلة "التعبئة التحولية"، عبر خارطة طريق عملية، تعزز الأمن الجماعي بكل أبعاده وتتجاوب مع التحديات الحالية والناشئة.

ينبغي ألا يبقى العمل متعدد الأطراف بنظرنا لغة حكومات، غير مسموعة لدى شعوبنا، بل يجب أن يكون رافعة لتحالفات واسعة وعملية، تجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وقد أظهرت جائحة كورونا الحاجة الماسة إلى عمل متعدد الأطراف عملي، يستمد شرعيته من فعاليته في تحقيق حق المواطنين في الأمن والصحة والتنمية.

السيد الرئيس،

إن رهان التلقيح اليوم، بوصفه خط الدفاع الأخير في مواجهة الجائحة، في الحقيقة فرصة لتجسيد إرادتنا وقدرتنا على إعطاء زخم جديد للعمل متعدد الأطراف. وإذ ننوه هنا بالعمل الجبار الذي قام به العلماء والباحثون لبلوغ هدف تطوير واختبار لقاحات آمنة وفعالة، فإننا نشدد وبكل قوة على أن الهدف الأكبر يبقى ضمان حصول الجميع على اللقاح، على اعتبار أنها "ملكية مشتركة للبشرية"، بالموازاة مع تأمين توزيع عادل له في جميع الدول والمجتمعات.

فالتوزيع العادل للقاح يتعدى "الواجب الأخلاقي". إنه حقيقة أحد مطالب "الأمن الجماعي" الذي أُسست عليه منظمتنا. فأي "تلقيحٍ بوتيرتين مختلفتين" لا يعدو أن يكون انتعاشا عابرا، تتلوه انتكاسة حتمية وخروج مؤجل من الأزمة. وليس شح التطعيم في منطقةٍ من العالم إلا بؤرة موقوتة لانتكاسة وبائية واسعة النطاق للفيروس، سواء في سلالاته المعروفة أو متحوراته، ستكون عواقبها وخيمة على الاقتصادات الوطنية ورفاهية المجتمعات. هذا ما أكده صاحب الجلالة الملك محمد السادس في تموز/يوليه ٢٠٢٠ بمناسبة عيد العرش بقوله: "عملنا لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة ويستفيد منها".

وفي هذا المقام، تحيي المملكة المغربية العمل الدؤوب الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة المختصة، لتأمين الوصول الشامل والعادل إلى اللقاحات والعلاج ضد كوفيد-١٩. كما تعرب عن تأييدها لحملة "فقط معًا" التي أطلقها معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة، التي تدعو إلى إتاحة اللقاحات للجميع.

غير أنه ينبغي استثمار هذه التعبئة من أجل الانكباب، بشكل جدي وموضوعي، على إشكالية الاعتراف المتبادل باللقاحات المتوفرة حاليا وتلك التي ستنتج لاحقا، وذلك على أساس معايير علمية وصحية وأخلاقية تحظى بإجماع دولي بعيدا عن الحسابات السياسية أو التسويقية.

ويتطلع بلدي إلى تمكين منظمة الصحة العالمية منْ أقصى ما يمكن منْ الموارد والآليات للقيام بمهمتها على أحسن وجه، بما في ذلك رصد التهديدات الصحية الناشئة، كجزء من نهج "الصحة الواحدة".

لذلك فإن المغرب، الذي يؤيد صياغة معاهدة دولية بشأن الأوبئة في إطار هذه المنظمة، يعتزم تنظيم مؤتمر دولي خلال سنة ٢٠٢٢ حول الاستعداد للجائحات والتصدي لها، بتعاون مع جمهورية رواندا ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بهدف توحيد الجهود الدولية لتعزيز قدرات الدول على مواجهة الأوبئة والتأهب لحالات الطوارئ.

وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، نفذت المملكة المغربية مشروعا طموحا يهدف إلى تصنيع لقاحات ضد كوفيد-١٩ [صناعة التعبئة والتغليف]. ويتخطى هذا العمل المنظم طموح تعزيز السيادة الصحية للمملكة ليسْهم أيضا في بناء الأمن الصحي للدول الإفريقية، ويقترب بمستوى التلقيح فيها من المتوسط العالمي. هكذا يجسد المغرب، على أرض الواقع، سياسته الأفريقية التضامنية كحقيقة ملموسة.

فانخفاض معدل الحصول على اللقاحات في أفريقيا الذي لا يتعدى مع الأسف، ٢٪، وضع غير مقبول وحافز قوي للعمل الجماعي على تجاوزه، إذ يجب أن تصبح أفريقيا الأولوية الأولى للاستراتيجية الصحية العالمية، فضلا عن السياسات الوطنية للمساعدة الإنمائية. فالعالم مدين بذلك لأفريقيا!

السيد الرئيس،

حتى وإن تصدرت الجائحة قائمة التحديات العالمية في الوقت الراهن، فإنها لن تحجب اهتمامنا بالقضايا الشاملة، كالهجرة ومكافحة الإرهاب ومكافحة تغيرات المناخ.

وإذا كانت تبعات الجائحة قد أرخت بظلالها أيضا على واقع الهجرة وتنقل الأشخاص، فإنها لم تنل من انخراط المملكة الجدي والمتواصل في قضية الهجرة. فالمغرب يواصل بعزم وثبات، تنزيل استراتيجيته الوطنية الرائدة إقليميا في مجال الهجرة واللجوء من منطلق رؤيةٍ ملكيةٍ واضحةٍ لإدارة إنسانيةٍ ومسؤولةٍ وتضامنية لقضايا الهجرة.

لقد تم اختيار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رائدا لقضايا الهجرة في الاتحاد الأفريقي، واستضاف المغرب المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة

والنظامية في مراكش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كما إن عاصمته الرباط أصبحت، منذ أواخر سنة ٢٠٢٠، مقرا لأول مرصد للهجرة في الاتحاد الإفريقي.

وبالموازاة مع التزامه الثابت في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يشارك في رئاسته منذ ٢٠١٦، توج انخراط المغرب الفاعل في جهود مكافحة الإرهاب بافتتاح مكتب الرباط لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا. وقد شكل اختيار المغرب لاحتضان هذا المكتب الأممي الهام اعترافا صريحا بوضع المملكة كشريك مقتدر في مكافحة هذه الآفة وكمصدرٍ للأمن في محيطه القاري والإقليمي.

وتماشيا مع انخراطه الفعلي في تعزيز التعايش السلمي والحوار بين الثقافات والأديان، أطلق المغرب مبادرة أسفرت عن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في شهر تموز/يوليه الماضي، قرارا بالإجماع تم بموجبه إعلان ١٨ حزيران/يونيه من كل عام يوما دوليا لمكافحة خطاب الكراهية.

أما عن الانخراط في الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ، فقد تعامل المغرب مع هذا التحدي بناء على رؤية جلالة الملك محمد السادس بنظرة استباقية وهو ماضٍ في خطة الانتقال إلى الطاقات المتجددة وتنويع مصادر الطاقات النظيفة. وبشكل طوعي، رفعت المملكة المغربية مستوى طموحها في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى نسبة ٤٥,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، بعد أن حصرها في البداية في نسبة ٤٢ في المائة.

السيد الرئيس،

لم يثن السياق العسير الذي خلفته الجائحة المغرب عن مواصلة تعزيز المسار التنموي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تقدم المغرب ورخاء مواطنيه. فبتعليمات من جلالته، أقيمت حلقة عمل للتفكير العميق والبحث الواسع والعمل التشاركي الاحتوائي، أفضت إلى وضع نموذج تنموي جديد سينفذ على مدى الـ ١٤ سنة المقبلة. ويتماشى هذا المشروع الوطني الطموح تماما مع أهداف التنمية المستدامة ويفوقها في بعض المجالات.

لقد أرسى ذلك النموذج أسسا خلاقة لعقيدةٍ تنمويةٍ جديدةٍ ولمبادئ عملٍ مؤطرةٍ بالثقة والتعبئة والمسؤولية، في سبيل تحرير الطاقات وخلق الظروف الملائمة لاقتصاد أكثر انفتاحا وابتكارا وتنافسية ورأس مال بشري أقوى وأفضل تأهيلا لمواجهة المستقبل وإدماج أكبر، لا سيما للنساء والشباب، وجهات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التحديات الإنمائية والبيئية.

ووفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ستترجم التوجهات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد إلى ميثاق وطني، تتوافق عليه جميع القوى الحية بالبلد.

السيد الرئيس،

يظل حفظ السلام أحد أعمدة عمل الأمم المتحدة. وتشكل هذه المناسبة فرصة للإشادة بدور القبعات الزرق، خاصة في فترة الجائحة، وللترحم على أرواح الذين قدموا أعظم التضحيات، خدمة للقيم والمبادئ النبيلة للأمم المتحدة.

فإلى جانب مشاركته الحالية في قوات حفظ السلام الأممية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ومساهمة منه في تكييف عمليات حفظ السلام مع الرهانات والتحديات المعاصرة، تجاوبا مع مبادرة تعزيز العمل في مجال حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام في سياق جائحة كوفيد-١٩، سينظم المغرب وفرنسا خلال سنة ٢٠٢٢ المؤتمر الوزاري الثاني حول حفظ السلام في الفضاء الفرانكوفوني، الذي يستضيف حوالي نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى مستوى نزع السلاح، انتخب المغرب رئيسا للجنة الأولى للدورة الـ ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه هي أول مرة يتولى فيها المغرب رئاسة تلك اللجنة الهامة المكلفة بنزع السلاح والأمن الدولي. ويجسد اختيار المملكة، باسم القارة الأفريقية، اعترافا أمميا بدورها كفاعل ملتزم وذا مصداقية في الجهود الدولية لمكافحة السباق نحو التسلح سواء النووي منه أو التقليدي، وأيضا بعملها لفائدة السلم والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

وضعت المملكة المغربية، منذ استقلالها، دعم الاستقرار في محيطها الإقليمي والدولي في صميم عقيدتها الدبلوماسية، حيث تبقى ملتزمة بالعمل من أجل التسوية النهائية للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، في احترام تام لوحدتها الترابية وفي إطار سيادتها الوطنية.

وكما تعلمون، أجريت الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية الأخيرة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ في منطقة الصحراء المغربية، كما هو الشأن في باقي جهات المملكة. وسجلت المنطقة أعلى نسبة مشاركة على المستوى الوطني بلغت ٦٣ في المائة. وقد مرت العملية الانتخابية في جو من التعبئة والتنظيم الديمقراطي، وفي توافق تام مع المعايير الدولية، مما يؤكد جو الهدوء والطمأنينة الذي تشهده منطقة الصحراء.

وتجسد هذه المشاركة الكثيفة على أن ساكنة الصحراء المغربية متشبثة بالوحدة الترابية للمملكة، كما تؤكد بما لا يترك مجالا للشك رغبتها في الانخراط التام والفعال في تنزيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس، سنة ٢٠١٥.

ويجدد المغرب من هذا المنبر التعبير عن استعداده لمواصلة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في إطار الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم وقائم على التوافق، في إطار الاحترام التام لسيادة المغرب ووحدته الترابية.

ولا يمكن التوصل لهذا الحل إلا في إطار تحمل الجزائر لمسؤوليتها كاملة في المسلسل السياسي للموائد المستديرة، وذلك على قدر مسؤوليتها عن خلق واستمرار هذا النزاع. وتظل مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة ٢٠٠٧ هي الأفق الوحيد للتوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

كما يجدد المغرب الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية المأساوية لسكان مخيمات تندوف، حيث تخلى البلد المضيف، الجزائر، عن مسؤولياته لصالح جماعة مسلحة انفصالية، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني. ونطالب المجتمع الدولي بالتحرك من أجل حمل البلد المضيف على احترام التزاماته التعاهدية، ولا سيما تمكين المفوضية السامية للاجئين من تسجيل وإحصاء هؤلاء السكان، استجابة لنداءات مجلس الأمن المتكررة.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية، التي يحركها التاريخ والمصير المشترك الذي يربطها بدولة ليبيا، والزخم الإيجابي الذي أحدثه اتفاق الصخيرات السياسي، تواصل جهودها للمساعدة في إيجاد حل سلمي للصراع في هذا البلد الشقيق.

ووفقا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس، سيقف المغرب دائما إلى جانب المؤسسات الليبية الشرعية، وسيدعم الجهود الدولية الهادفة إلى حل الأزمة التي تواجه هذا البلد المغاربي، في إطار ما تم الاتفاق عليه بين مختلف الأطراف الليبية.

ويبقى اقتناع المغرب راسخا بأن حل الأزمة في ليبيا لن يتأتى إلا من الليبيين أنفسهم، بمنأى عن التدخلات والأجندات الخارجية. فالحوار الليبي هو أنجع وسيلة لتحقيق تطلعات الشعب الليبي إلى الاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية.

ويؤمن المغرب بالأهمية القصوى لتنظيم الانتخابات في ليبيا كخطوة حاسمة على درب تحقيق السلام في هذا البلد الشقيق، وهو على أتم استعداد لتقديم يد العون بتنسيق مع جميع المؤسسات الليبية.

وبنفس الالتزام المتجذر والقوي والموصول بدعم السلام في الشرق الأوسط، تضع المملكة القضية الفلسطينية ومدينة القدس المقدسة في مقدمة أولوياتها، وفي نفس مرتبة قضية وحدتها الوطنية.

وتتطلع المملكة المغربية، وبكل أمل، إلى سلام عادل وشامل ومستدام في الشرق الأوسط، يفضي إلى قيام دولة فلسطين مستقلة، على ترابها الوطني ضمن حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلم وأمان، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

ويرى المغرب أن هذا الأمل يظل مرهونا بادراك الجميع أنه لن يستتب الأمن لطرف ما لم يتحقق الأمر ذاته للطرف الآخر.

وهذا يتطلب توافقا شجاعا لإعادة إطلاق عملية السلام ووقف كل أشكال الانتهاكات والتضييق والاستفزاز التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج العداوة وإبعاد أفق التفاهم والحوار.

والمملكة المغربية، التي يترأس عاهلها، جلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تؤكد مجددا موقفها الثابت والمبدئي بخصوص ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي والروحي المتفرد للمدينة المقدسة، بما يجعلها أرضا للتعايش بين أتباع الديانات السماوية، وفاعلا في التقريب بين الشعوب وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وإيمانا منها بأن السلام يجلب السلام، تعمل المملكة المغربية من أجل علاقات سلمية وسليمة مع دولة إسرائيل، من شأنها أن تساعد في دفع قضية السلام في المنطقة، وتعزيز الأمن الإقليمي، وإتاحة فرص جديدة للمنطقة ككل، كما جاء في الإعلان الثلاثي الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ أمام جلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس،

لقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات عاجلة وعملية ومنسقة تعزز دور الأمم المتحدة كإطار عالمي للتعاون الدولي. ولإحداث تغييرات عميقة في نظامنا الدولي، نحتاج في ذلك إلى أمرين: الإرادة والتدخل العاجل، أي حشد إرادة الدول لتفعيل الوعي بالمسؤولية المشتركة وترجمة ذلك إلى أجندة تعبئة بمنظور أكثر تضامنية وفاعلية.

وبالتزام ثابت وبروح مفعمة بالجدية والمسؤولية، ستواصل المملكة المغربية دورها كاملا داخل الأجهزة الأساسية لمنظمتنا، بغية الإسهام في تقوية مصداقيتها وفعاليتها وإشعاعها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

المرفق الثالث

بيان السيد أميري براون، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو

السيد الرئيس،

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب جمعية الدول الموقرة هذه في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وباسم حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو، أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم للرئاسة. ووفدي على ثقة من أن هذه الدورة الحاسمة، بفضل خبرتكم وقيادتكم المقتدرة، ستحقق نجاحا كبيرا في النهوض بعملنا من أجل السلام والتقدم والاستدامة للبشرية.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا لسعادة السيد فولكان بوزكير على إدارته لأعمالنا خلال الدورة الخامسة والسبعين. وعلى الرغم من التحديات التي لا حصر لها التي واجهها خلال فترة رئاسته، فقد قدم بصورة فعالة إطارا شاملا لضمان استمرارية عمل الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ سعادة أنطونيو غوتيريش بإعادة تعيينه أمينا عاما. إن استمرار قيادته البارعة لضمان بأن تظل الأمم المتحدة شريكا حاسما في تطلعاتنا إلى إعادة البناء على نحو أفضل.

السيد الرئيس،

لقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) عن الهشاشة العميقة لمجتمعاتنا واقتصاداتنا المترابطة. ولم ينج أي منا من الانكماش الاقتصادي الحاد وما يترتب على ذلك من فقدان سبل العيش. والأهم من ذلك كله، أن الخسائر الفادحة في الأرواح أوجدت قضايا اجتماعية جديدة ومعقدة في مجتمعاتنا تتطلب تدخل الحكومات. ونحن على اقتناع راسخ بأن تعددية الأطراف هي الوسيلة الوحيدة التي يمكننا من خلالها إنقاذ البشرية معا، وحماية سبل العيش، وإعادة تنشيط اقتصاداتنا.

إن الأمر يحدث أمام أعيننا مباشرة، فقد أصبح كوفيد-١٩ الآن جائحة لغير المطعمين، الذين يعيش معظمهم في جنوب الكرة الأرضية. وينبغي لنا، كمجتمع دولي مسؤول، أن نتخذ تدابير فورية لضمان الحصول على اللقاحات وتوزيعها على نحو منصف في جميع أنحاء العالم. وستكون هذه هي الطريقة الآمنة الوحيدة لحماية سكاننا من المزيد من الهلاك واقتصاداتنا من المزيد من التشنجات، لأن الوضع الحالي لعدم المساواة في اللقاحات لا يفيد سوى الفيروس.

وفي تجربة ترينيداد وتوباغو، ثبت أن الحصول على لقاحات في السوق المفتوحة معركة شاقة بسبب صغر حجم بلدنا نسبيا ومسائل انخفاض الطلب. وهذه الردود الرافضة وغير العادلة ترفض حقا المبدأ المقبول

عالميا وهو أن لكل إنسان، سواء كان يعيش في بلدان الشمال المتقدم النمو أو في بلدان الجنوب النامية، الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه.

وإدراكا من ترينيداد وتوباغو للعواقب الوخيمة التي سيتعين على بلدان الجماعة الكاريبية مواجهتها، استغلت رئاستها للجماعة للدعوة إلى عقد اجتماع لرؤساء الدول والحكومات لمعالجة المسألة الملحة المتعلقة بتوافر اللقاحات. ويتمثل اقتناعنا بأهمية تعددية الأطراف وقوتها في أن رئاسة ترينيداد وتوباغو قد اتخذت خطوة أخرى إلى أبعد من ذلك وأثارت مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية مسألة الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن توافر اللقاحات.

وفي غضون ذلك، ونتيجة للمبادرات الدبلوماسية المتخذة على الصعيد الثنائي، تلقت ترينيداد وتوباغو وأعضاء آخرون في الجماعة الكاريبية تبرعات من لقاحات وافقت عليها منظمة الصحة العالمية من عدة حكومات. كما تلقينا إمدادات عبر مرفق كوفاكس ومن المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية.

ويعرب شعب ترينيداد وتوباغو وحكومته مرة أخرى عن امتنانه لجميع البلدان والآليات التي أتاحت لنا مساعداتها السخية توسيع نطاق حملة التطعيم القوية.

وسأكون مقصرا أذا لم أعرب عن تقدير ترينيداد وتوباغو العميق للدور القيادي الحاسم الذي دأبت الأمم المتحدة على إظهاره، وبشكل أكثر تحديدا، من جانب منظمة الصحة العالمية في قيادة الجهود العالمية لمكافحة فيروس مرض كوفيد-١٩.

والدليل لا يمكن دحضه على أن تغير المناخ الذي يسببه الإنسان يهدد بقاء البشرية ذاته. ومع ذلك، فإن انبعاثات غازات الدفيئة بلغت مستويات قياسية، ولا تزال الآثار المدمرة لتغير المناخ تتفاقم، حيث تحيق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي قابعة كما هي، على خط المواجهة في هذه الأزمة.

ولذلك، فإن مسؤوليتنا الأخلاقية تتمثل، سيدي الرئيس، في ضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس من خلال التزامات موثوقة وملموسة ومعززة. ويجب الوفاء بالالتزام الذي قطعته البلدان المتقدمة النمو بحشد مائة مليار دولار سنويا لدعم التخفيف من أثار تغير المناخ والتكيف معها في البلدان النامية.

وعلى الرغم من مساهمة ترينيداد وتوباغو الضئيلة في الانبعاثات العالمية، فقد التزمنا في مساهمتنا المحددة وطنيا بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣٠ في المائة في قطاع النقل العام، وبخفض تراكمي قدره ١٥ في المائة في القطاعات الرئيسية الأخرى الباعثة للكربون بحلول عام ٢٠٣٠. وبالتالي، فإن هذه الالتزامات ستزيل أكثر من ١٠٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون من غلافنا الجوي؛ مما يجعلنا من بين أكثر البلدان طموحا في منطقتنا. ومع ذلك، نقوم حاليا بتحديث مساهمتنا المحددة وطنياً بهدف زيادة طموحنا للتخفيف من آثار تغير المناخ.

ونأمل أن يوافق مؤتمر الأطراف السادس والعشرين على استكمال المسائل المعلقة وعلى تفعيل اتفاق باريس تنفيذا كاملا على نطاق يدعم التعاون بشأن التخفيف والتكيف والامتثال. وسيكون ذلك النهج متماشيا مع الدعوات إلى التزامات أكثر طموحا لضمان بقاء هدف إبقاء الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية في متناول أيدينا.

السيد الرئيس،

إن ضعفنا الحاد في وجه تغير المناخ ينبع من مواطن ضعفنا الهيكلية المعقدة بطابعها، بوصفنا دولا جزرية نامية صغيرة، التي تجعلنا عالقين في مستنقع من المخاطر المضاعفة؛ وتفرض علينا دورة المكافحة فالانتعاش وإعادة البناء وإعادة التنمية.

ومع ذلك، يقال لنا مرارا وتكرارا إن تصنيفنا كبلدان متوسطة الدخل وبلدان المرتفعة الدخل يجعلنا غير مؤهلين للحصول على التمويل الميسر والدعم الإنمائي. وكأن النظام الدولي، بحكم تصميمه تقريبا، يديم الظروف التي تخنق تقدمنا الذي تحقق بشق الأنفس وإن كان هشا.

وقد اعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع على مدى ثلاثة عقود تقريبا بالحاجة إلى إعادة تقييم أهلية الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على التمويل الميسر، بما يتجاوز مقاييس الدخل. وفي هذا الصدد، تشيد ترينيداد وتوباغو بجهود الأمين العام في النهوض بوضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف يعكس بدقة أكبر تحدياتنا المركبة ويفتح الباب أمام التمويل المراعي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب تحويل النظام الاقتصادي والمالي الدولي إلى دعم أفضل لأضعف البلدان.

السيد الرئيس،

نسلم أيضا بأن تزايد وقوع جرائم العنف على الصعيد المحلي، يحط من شأن جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على سيادة القانون. وينبع جزء كبير من هذا النشاط الإجرامي من عمليات الشبكات الإجرامية الدولية التي تقوم بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة المتطورة بصورة متزايدة، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر والقرصنة في جميع أنحاء مجتمعنا.

واعترافا بأهمية هذه المسائل بالنسبة لنا وللأعضاء في الجماعة الكاريبية ككل، فقد أدت ترينيداد وتوباغو دورا بناء جدا في العملية التي توجت باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وما زلنا ملتزمين بشدة بضمان تحقيق المعاهدة لأهدافها بالكامل.

السيد الرئيس،

وبينما نفكر في الذكرى السنوية العشرين للأحداث المأساوية التي وقعت في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر، نتذكر التزاماتنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي هذا الصدد، ينشئ قانون مكافحة

الإرهاب في ترينيداد وتوباغو هيكلا قانونيا قويا، بما في ذلك تدابير الملاحقة الجنائية، لكشف تمويل الإرهاب ووقفه، وجمع وتبادل المعلومات والاستخبارات والأدلة، وإنفاذ الجزاءات المالية المستهدفة وفقا للقانون الدولي.

السيد الرئيس،

إن أكثر ما يشغلنا هو الميل الواضح لترسيخ ثقافة العنف في مجتمعنا؛ ومما يثير القلق الشديد انتشار العنف المنزلي والعنف ضد النساء والفتيات. ولذلك، بدأت ترينيداد وتوباغو في إنشاء أماكن آمنة لجميع النساء والفتيات، وهي الآن تعجل بجهودها الرامية إلى تغيير السلوكيات السلبية والقوالب النمطية الجنسانية، على جميع المستويات. ونتيجة لذلك، سنت مؤخرا تعديلات على التشريعات القائمة بشأن العنف المنزلي، والجرائم الجنسية، وحماية الطفل، فضلا عن إتاحة الرصد الإلكتروني لمرتكبي الجرائم الجنسية، لتوفير مزيد من الحماية للنساء والفتيات.

السيد الرئيس،

ندرك أن الشعوب في عدة أجزاء من العالم ما زالت تحرم بصورة منهجية من حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية. ومن شأن هذه الانتهاكات الإساءة إلينا كمجتمع دولي يعمل على تحسين مستويات معيشة ورفاه جميع شعوبنا. ولذلك، من الضروري أن نرفض الإفلات من العقاب ونعاقبه عليه أينما أطل برأسه القبيح.

وبناءً على ذلك، تظل ترينيداد وتوباغو ثابتة في التزامها بولاية المحكمة الجنائية الدولية ومهمتها من أجل إبعاد حضارتنا عن أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. ونحث الدول التي لم تصبح بعد أعضاء في المحكمة على الانضمام إليها من أجل إضفاء الطابع العالمي عليها.

السيد الرئيس،

وعلى الرغم مما نتعرض له مؤخرا من وعكات، تغتنم ترينيداد وتوباغو الفرصة للخروج من الأزمة أقوى وأفضل. ونحن، كاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الصناعات الهيدروكربونية والبتروكيميائية، لا ندخر أي جهد لتوفير الدعم اللازم والبيئة المواتية لتعزيز التنويع، من خلال التحول الكبير في القطاع الإبداعي وكذلك في التصنيع والتمويل والطب والأمن والتجارة والزراعة والطاقة المتجددة. وتقود وزارة التحول الرقمي المنشأة حديثًا هذه الجهود لتهيئة اقتصاد تنافسي مدفوع رقميًا من شأنه أن يحفز فرصًا أكبر لجميع أفراد شعبنا.

ومع ذلك، فإن إساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة للاقتصاد والأمن القومي والحوكمة والاستقرار الاجتماعي. ولذلك، يجب أن نطور آليات مناسبة لحماية وضمان سلامة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وللتقليل إلى أدنى حد من استخدامها كأداة تخريبية.

السيد الرئيس،

إن الدافع في كل جهودنا في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة هو تشكيل مستقبل جماعي أفضل على هذا الكوكب، ليس لأنفسنا فحسب، بل للأجيال القادمة. ولا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بكفالة حصول أطفالنا وشبابنا، بمن فيهم الذين يعانون من أوضاع هشة، على الوسائل والأدوات اللازمة وبيئة آمنة من أجل تحقيق أقصى إمكاناتهم.

السيد الرئيس،

وقد أظهرت الأدلة المستقاة من الجائحة أن أوجه عدم المساواة الحادة لا تزال قائمة في مجتمعاتنا وأن الأزمات لا تؤثر على الرجال والنساء بنفس الطريقة. ولذلك، فإن مشاركة المرأة في جميع قطاعات المجتمع، في سياق إعادة البناء على نحو أفضل، يجب أن تكون في صميم إقامة مجتمعات محلية ومجتمعات أكثر شمولا وقدرة على الصمود واستدامة؛ مع تعزيز الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل.

تولي ترينيداد وتوباغو الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولذلك اتخذنا تدابير محددة في مجالات رئيسية معينة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتدريب والعمالة وكذلك توفير الحماية الاجتماعية. كما تم الاعتراف الكامل بالدور الهام الذي تضطلع به الأسرة في تمكين النساء والفتيات.

السيد الرئيس،

يكتسي الاجتماع الرفيع المستوى لهذا العام بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان أهمية أكبر مع إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي مؤخرا، وعقد أول مؤتمر قمة بين أفريقيا والجماعة الكاريبية قبل بضعة أسابيع. وما فتئت أفريقيا شريكا حيويا للجماعة الكاريبية على الصعيد الثنائي وفي عدة ساحات متعددة الأطراف، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة. من الناحية التاريخية، كانت هذه العلاقات دائما وثيقة جدا، ولكن في إطار القرار المشترك للحوار والتعاون والتنسيق على نحو منتظم، فإنها ستكون الآن استشرافية إذ نسعى لتأمين مصالحنا الأوسع نطاقا في النظام الدولي.

ولا يزال عدم إحراز تقدم ملموس في إصلاح مجلس الأمن مسألة تثير قلقا عميقا. يجب أن يكون التزامنا ببث روح جديدة في المفاوضات الحكومية الدولية أكثر من مجرد أقوال. ويجب أن يكون بمثابة دعوة واضحة للدول الأعضاء للعمل بشكل تعاوني، بحسن نية، من أجل الإصلاح المبكر لمجلس الأمن للاستجابة بفعالية للاحتياجات والتحديات الملحة التي تواجه مختلف أعضاء الأمم المتحدة. إن المجلس التمثيلي سيضيف قيمة كبيرة إلى تحسين فعالية ومصداقية منظمتنا، باعتباره الركيزة الدولية الرائدة للسلم والأمن.

السيد الرئيس،

وبدخولنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من المهم ضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب. إن تصنيف كوبا غير العادل كدولة راعية للإرهاب

إلى جانب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على ذلك البلد، يقوض قدرته على مواجهة الآثار المتفشية للجائحة وإمكانية تحقيقه التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، تكرر ترينيداد وتوباغو دعوتها إلى رفع الحظر المفروض على كوبا دون قيد أو شرط، تمشيا مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال ترينيداد وتوباغو يساورها قلق عميق إزاء عدم إحراز التقدم في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الطويل الأمد، الذي أدى إلى تكبد الجانبين لمعاناة شديدة. ونحث الطرفين على احترام وقف إطلاق النار المؤقت والالتزام به، وعدم القيام بأي أعمال من شأنها أن تؤجج الحالة الهشة أصلا. ويحدونا الأمل في أن يستأنف الطرفان قريبا عملية المشاركة لإيجاد سبيل للمضي قدما يضمن للفلسطينيين وطنا دائما ويعترف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن.

السيد الرئيس،

تتيح لنا الأمم المتحدة جميعا الفرصة لمناقشة خلافاتنا، وبناء التفاهم، وجعل حماية كوكبنا وحضارتنا قضية مشتركة. وأود أن أؤكد لكم عزم ترينيداد وتوباغو الذي لا يتزعزع على دعم هذا الجهد وكذلك عمل الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

شكراً لكم.